

هكذا من الأصول

وختاماً فإن مجلس النواب الأردني يقدر عالياً صمود الشعب الفلسطيني البطل في دفاعه
المشروع عن أرضه وحقوقه ، ويؤكد وقوفه إلى جانب هذا الشعب المجاهد في جهاده العادل إلى أن
يتوج بالنصر القريب إن شاء الله .

وليصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز—ز



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة والعشرين من الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الثاني عشر
الواقع في ١٧ / رمضان / ١٤١٤ هجرية
٢٧ / ٢ / ١٩٩٤ ميلادية

(المجلد ٣١)

(العدد ٢٣)

- جدول الأعمال -

الصفحة

٤

(١) اقرار محضر الجلسة السابقة .

٤

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذرات .

أ- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد سمير حباشنة .

ب- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبد الرحيم المكور .

٤

(٣) كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم (١٦٠٢) تاريخ ١٢/٣/١٩٩٤ ،

والمضمن إضافة الفقرة (ج) الى المادة من مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣

الصفحة

- والحال الى المجلس .
- ٤) كتاب معالي وزير العدل رقم (٢١٤٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٣ ، والمتضمن كتاب رئيس محكمة بداية عمان رقم ٢٣٤٧ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢ .
- ٥) انتخاب لجنة طعون جديدة لبحث الطعن المقدم في نتائج انتخابات محافظة البلقاء .
- ٦) قرارات لجنة الطعون .
- أ. قرار لجنة الطعون الثانية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٥ ، والمتضمن الطعون المقدمة من المرشحين عن الدائرة الرابعة ، والدائرة الخامسة ، والدائرة السادسة .
- ب. قرار لجنة الطعون السادسة رقم (٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٦ ، والمتضمن الطعن المقدم من المرشح عن دائرة معان .
- ٧) قرارات اللجان .
- أ. استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٤ ، والمتضمن القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢ ، قانون المالكين والمستأجرين (اعتباراً من المادة الخامسة ، والقرار موزع في الجلسة الحادية والعشرين) .
- ب. قرار اللجنة القانونية رقم (٩) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ ، والمتضمن مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٤ ، قانون معدل لقانون البلديات . (والقرار موزع في الجلسة الثانية والعشرين) .
- ج. قرار اللجنة المالية رقم (٥) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٥ ، والمتضمن مشروع قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات لسنة ١٩٩٢ .
- د. قرار اللجنة الادارية رقم (٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٣ ، والمتضمن الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوي .
- (موزع من الجلسة الحادية والعشرين) .
- ٨) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

محضر الجلسة :

- في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاحد الموافق ١٩٩٤/٢/٢٧ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الثالثة والعشرين من الدورة العادية الأولى برئاسة دولة طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .
- وتغيب باجازة من الاعضاء السادة :
الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني .
وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :
سمير حياشنة ، عبد الرحيم عكور .
وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :
وحضر من الحكومة :
- ١- دولة الدكتور عبدالسلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .
- ٢- معالي الدكتور معن ابونوار : نائب رئيس الوزراء .
- ٣- معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .
- ٤- معالي الدكتور جواد العناني : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .
- ٥- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية .
- ٦- معالي السيد احمد العقابلة : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئية .
- ٧- معالي الدكتور عبدالسلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- ٨- معالي الدكتور محمد مهدي الفرخان : وزير الزراعة .
- ٩- معالي السيد سامي قموه : وزير المالية .
- ١٠- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .
- ١١- معالي السيد خالد الفزاوي : وزير العمل .
- ١٢- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .
- ١٣- معالي الدكتور خالد العمري : وزير التربية والتعليم .
- ١٤- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة .
- ١٥- معالي الدكتورة ريم خلف : وزيرة الصناعة والتجارة .
- ١٦- معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة .
- ١٧- معالي الدكتور عبدالرزاق السور : وزير الاشغال العامة والاسكان .
- وحضر من الامانة العامة :
- ١) الدكتور حسين ابو عرابي .
- ٢) السيد علي الحسبان .
- ٣) السيد محمد الرديني .
- ٤) السيد حمد الغرير .
١. افتتاح الجلسة :
- دولة رئيس المجلس :
- بسم الله الرحمن الرحيم
- النصاب مكتمل وأعلن ابتداء الجلسة ،
- إخواني الكرام قبل إقرار جدول الاعمال تقدمت للمجلس الحكومة بطلب إحالة مشروع قانون معدل لقانون مراقبة أعمال التأمين لسنة ١٩٩٤ وطلبت إدراجه بصورة مستعجلة على جدول الاعمال . فأرجو الموافقة

كل من الشاغل

على إدراجه حتى يأتي وقته .

أصوات : موافقة

دولة رئيس المجلس : موافقة ، إذن يدرج على جدول الاعمال . تفضل السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

١- إقرار محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على المحضر ؟ موافقة

السيد الامين العام :

٢- الاجازات والاعتذرات .

أ- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالرحيم عكور .

ب- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد سمير حباشنة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟ موافقة

السيد الامين العام :

٣. كتاب دولة رئيس الوزراء الانخم رقم (١٦٠٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٢ ، والمتضمن اضافة الفقرة (ج) الى المادة من مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ والمحال الى المجلس .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ١٦٠٢ / ١٤

التاريخ : ١٤١٤ - ٩ - ٢

الموافق : ١٢ - ٢ - ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

لاحقاً لكتاني رقم ع ١ / ١٨٩١ تاريخ ١٩٩٣/٣/٣ والمرق به مشروع قانون

العمل لسنة ١٩٩٣ .

أبعث لدولتكم (٢٠٠) نسخة من قرار مجلس الوزراء المؤرخ في ١٩٩٤/٢/٥ والمتضمن اضافة الفقرة (ج) الى المادة (١٠) من مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ والمحال الى مجلسكم الكريم مع الاسباب الموجبة للتعديل المقترح ، راجياً التكرم باحالته الى مجلس النواب لاجراء المقتضى .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

بناء على تنسيب معالي وزير العمل ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اضافة الفقرة (ج) التالية الى المادة (١٠) من مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ والمعرض حالياً على مجلس النواب .

المادة (١٠/ج)

تنشأ في المملكة مؤسسة تسمى (مؤسسة تشغيل القوى العاملة) ذات شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال المالي والاداري ويتكون رأسمائها مشاركة بين القطاعين العام والخاص وتحدد مهامها وصلاحياتها وجميع الامور المتعلقة بادارتها ومزاولتها لاعمالها بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون ، ويحدد مجلس الوزراء بقرار يصدره تاريخ مباشرتها لاعمالها وينشر في الجريدة الرسمية .

الاسباب الموجبة لاضافة الفقرة (ج) الى المادة (١٠) من مشروع قانون العمل ان طبيعة الظروف التي شهدتها سوق العمل الاردني تقتضي انشاء مؤسسة لتشغيل

ومرققه صورة عن الشكوى المقدمة من السيد / زياد أبو غنيمه ضد النواب السادة حمزة منصور وعبد الرحيم العكور ومحمد عويضة للتكرم بالإطلاع وإجراء المقتضى . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير العدل

طاهر حكمت

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

محكمة صلح جزاء عمان

الرقم : ٩٧٥ / ٩٤ / ٢٣٤٧

التاريخ : ٢٢ / ٢ / ٩٩٤

معالي وزير العدل

الموضوع :- الشكوى المقدمة من المشتكي زياد محمود ابو غنيمه ضد النواب حمزة منصور وعبد الرحيم العكور ومحمد عويضة .

ارجو ان ارفق لمعاليكم صورة عن الشكوى المقدمة من المشتكي زياد محمود ابو غنيمه وكيله المحامي غازي الزريقي ضد النائب حمزة منصور والنائب عبدالرحيم العكور والنائب محمد عويضة بموضوع شكوى الدم والقدح والادعاء بالحق الشخصي ، واعمالا لنص المادة ١/٨٦ من الدستور فائني التمس عرض موضوع هذه الشكوى على مجلس النواب كي تتمكن من اجراء المقتضى القانوني .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس محكمة بداية عمان

عيد اللوزي

القوى العاملة في المملكة تتمتع بشخصية اعتبارية ويتكون رأسمائها بمشاركة من القطاعين العام والخاص وتحدد مهام وصلاحياتها هذه المؤسسة والأمور الأخرى المتعلقة بادارتها بمقتضى نظام يصدر وفقاً لاحكام القانون .

ان اضافة هذا النص لغايات انشاء المؤسسة المشار اليها يأتي لأهمية الدور الذي ستقوم به في ايجاد فرص عمل للاردنيين في الداخل والخارج وبالتالي الحد من مشكلة البطالة .

دولة رئيس المجلس : هذا المجال للجنة القانونية ، هل توافقون على إحالته استكمالاً للجنة القانونية ؟ موافقة .

السيد الامين العام :

٤. كتاب معالي وزير العدل رقم (٢١٤٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٣ ، المتضمن كتاب رئيس محكمة بداية عمان رقم (٢٣٤٧) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢ .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة العدل

عمان

الرقم : ٢١٤٢ / ١ / ٧

التاريخ : ٢٣ / ٢ / ١٩٩٤ م

الموافق : ١٢ / رمضان / ١٤١٤ هـ

دولة رئيس مجلس النواب

أرفق طياً صورة عن كتاب رئيس

محكمة بداية عمان رقم

((٢٣٤٧/٩٤/٩٧٥)) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢

هكذا من الأعمال

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على إحالته للجنة القانونية ؟ تفضل السيد عبدالكريم الدغمي : دولة الرئيس ، قبل تحويله للجنة القانونية يستطيع المجلس أن يحثه في هذه الجلسة ، وأنا أقترح عدم رفع الحصانة عن النواب المطلوب رفع الحصانة عنهم ، فإذا وجدت من يثني ا طرح إقتراحي للتصويت وشكراً .

أصوات : نثني على ذلك

دولة رئيس المجلس : الدكتور بسم الدكتور بسم العموش : أنا اثني على إقترح الاخ عبدالكريم الدغمي على إعتبار ان الدورة على وشك الانتهاء ، وكلما نشبت لنائب مشكلة مع شخص سواء كان مشكلة داخلية أو خارجية تقدم هنا . أنا أرى أن الوقت قادم وبعد انتهاء الدورة يمكن بحث الموضوع قضائياً .

يا اخوان إحالته للجنة القانونية وجوبي بموجب النظام فلذلك أرجو الموافقة على إحالته للجنة القانونية ، موافقة على إحالته للجنة القانونية .

السيد الامين العام :

٥ . انتخاب لجنة طعون جديدة لبحث الطعن المقدم في نتائج انتخابات محافظة البلقاء .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب الأكرم

الموضوع : الطعن الوارد من دائرة البلقاء أرجو ان اعلم دولتكم أن الطعن المذكور والمحول للجنة الخاصة قد تدارسته اللجنة وترى اللجنة ان يحول الى لجنة اخرى غير لجنة

الطعون الخامسة أو أن تشكل لجنة جديدة للنظر فيه .

وتعذر لجنتنا عن قبوله لأسباب ترى اللجنة أنها واقعية خاصة باعضاء اللجنة وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩٩٤/٢/١٩

عضو مقرر اللجنة رئيس اللجنة د.فرح الربضي عبدالله اخوارشيدة

دولة رئيس المجلس : إذا سمح الزملاء ، تذكرون بان لجنة الطعون الثالثة قد استقالت وقد حولت الطعون في انتخابات محافظة البلقاء الى لجنة الطعون الخامسة ، ولكن بعد مداوات إعتذرت لجنة الطعون الخامسة عن النظر في هذا الامر لأعتبارات خاصة وكتاب اللجنة ورئيس اللجنة موجود أمامكم .

لذلك أجد نفسي مضطراً للطلب منكم تأليف لجنة طعون جديدة أو انتخاب لجنة طعون جديدة .

الدكتور صالح ارشيدات : حفاظاً على وقت المجلس نفوض دولة رئيس المجلس بتشكيل هذه اللجنة بالتنسيق مع الكتل .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، أريد أن أطرح عليكم أسماء وأنتم تقرررون بأنتخابه ، السادة أحمد القطاه ، ابراهيم سمارة ، محمود هويل ، دكتور محمد الحاج ، عبدالله اخوارشيدة . هل توافقون ؟ موافقة ، وأرجو من اللجنة أن تجتمع بأقرب فرصة لنتنخب رئيساً ومقررراً وتقدم تقريرها للمجلس

بأقرب وقت ممكن . البند الذي يليه . السيد الامين العام :

٦ . قرارات لجنة الطعون .

أ . قرار لجنة الطعون الثانية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٥ ، والمتضمن الطعون المقدمة من المرشحين عن الدائرة الرابعة ، والدائرة الخامسة ، والدائرة السادسة .

دولة رئيس المجلس : مقرر اللجنة الطعون الثانية ، تفضل

السيد سالم الزوايدة مقرر لجنة الطعون الثانية :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٢)

اجتمعت لجنة الطعون الثانية مجلس النواب بنصابها القانوني عدة اجتماعات على التوالي من تاريخ ١٢/٢١ ، وكذلك ١٩٩٣/١٢/٢٨ ، وكذلك ١/٤ ، ١/١١ ، ١/١٨ ، ١/٢٥ ، ٢/١ ، ٢/٨ ، ١٩٩٤/٢/١٥ ، برئاسة سماحة الشيخ عبدالباقي جقو وبحضور مقرر اللجنة سعادة السيد سالم الزوايدة والأعضاء أصحاب السماحة والمعالى والسعادة السادة : عبدالمنعم أبو زنت ، سمير قعوار ، ابراهيم سمارة الزعبي .

اجتمعت اللجنة بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢١ ، بنصابها القانوني برئاسة سماحة الشيخ عبدالباقي جقو وبحضور مقررهما سعادة السيد سالم الزوايدة وأصحاب السماحة والمعالى والسعادة : عبدالمنعم أبو زنت ، سمير قعوار ، ابراهيم سمارة الزعبي ،

حيث نظرت اللجنة في الطعون المقدمة اليها في صحة الانتخابات النيابية في الدوائر الانتخابية الرابعة ، الخامسة والسادسة وعلى النحو التالي :

أولاً : قدم السيد محمد عبدالكريم الحارمة طعنه عن الدائرة الرابعة في نتيجة الانتخابات النيابية التي جرت في الدائرة الانتخابية الرابعة . وقد احيل هذا الطعن الى لجنة الطعون الثانية المشار اليها ، فقررت اللجنة في أول اجتماع لها برئاسة سماحة الشيخ عبدالباقي جقو وبحضور مقرر اللجنة سعادة السيد سالم الزوايدة وأصحاب السماحة والمعالى والسعادة السادة : عبدالمنعم أبو زنت ، ابراهيم سمارة الزعبي ، سمير قعوار .

وبعد التثبت من شخصية الطاعن والوثائق المرفقة بالطعن ومناقشة الطاعن في طعنه ، قررت اللجنة قبول الطعن شكلاً لتقدمه ضمن المدة القانونية ، على اعتبار ان الطاعن حدد في طعنه الفائزين عن الدائرة الانتخابية الرابعة وهم السادة النواب المحترمين : محمد الحنيطي ، النور الحديد بالاستناد الى المادة (٥٨) من قانون الانتخاب ، وطلبت اللجنة من الطاعن احضار بيناته وشهوده .

ثانياً : قدم الطاعن (سبعة) شهود اثبات لوقائع مختلفة ، وقررت اللجنة استدعاؤهم والاستماع اليهم ، وقد تم ذلك في الجلسة الثامنة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٢/٨ ، وسعي الطاعن في تلك الجلسة شاهدين ادعى أنهما اعترفا بأنها قاما بالتصويت لأكثر من مرة .

هكذا من الأعمال

فقررت اللجنة دعوتها للجلسة التالية ،
وقد استمعت اللجنة في نفس الجلسة الى
شهادة (سبعة) شهود أحضرهم الطاعن للأداء
بشهادتهم أمام اللجنة ، وذلك بعد التثبت من
الشخصية واداء القسم القانوني من قبلهم ،
وقد دوت شهادتهم في محضر الجلسة . وفي
الجلسة التاسعة المنعقدة بتاريخ
١٩٩٤/٢/١٥ ، استمعت اللجنة الى شهود
اثبات الطاعن المخارمة على تكرار التصويت
لاكثر من مرة ، وبعد تحليلهم أدلى الشاهدان
بشهادتهما من أنهما لم يصوتا إلا مرة واحدة .
ثالثاً : انصبت طعن السيد محمد عبدالكريم
المخارمة على ما يلي :
١. ورود أسماء مكررة في جداول الناخبين .
٢. تسليم البطاقات بدون تفويض .
٣. عدم اعتماد الصورة في البطاقة الانتخابية
لأثبت شخصية الناخب بموجب الفقرة (ب)
من المادة (٣) ، " يجوز لوزير الداخلية أن
يستثني أحداً لبيان بما في ذلك الصورة " .
٤. عن البطاقة الانتخاب بموجب الفقرة (أ) من
المادة (٣) .
٥. تم الاعلان في التلفزيون ان عدد المقترعين
في الدائرة الانتخابية الرابعة عشرون ألفاً
وثلاثمائة وأربعة وأربعون ذكراً و (١٧٠٧٦)
اناث ، وعند جمع الأصوات التي نالها
المرشحون بلغت (٤٠٩٩٦) صوتاً أي زيادة
(٣٥٦٧) صوتاً .
ان اعلان التلفزيون ليس اعلاناً رسمياً
ولا يجوز اعتماد الأرقام التقريبية .
٦. اجراء الفرز لم يكن دقيقاً ولم يكن متفقاً

مع القانون حيث ان تقارير كل صندوق كانت
ترسل الى غرفة الكمبيوتر الذي كان يحظر
على أي من المرشحين أو مندوبهم الاقتراب
منها .
وتبقى هناك لمدة تختلف من ساعة الى
ساعتين ، وترسل الى وزارة الداخلية بواسطة
الفاكس ، وبعد ذلك تمر الى غرفة العمليات
وتسجل على اللوحة .
ليس في الفقرة المشار اليها (ب) من
المادة (٥٥) من قانون الانتخاب ما يؤيد ما
ذهب اليه الطاعن ، من قانون الانتخاب ، اذ
أن النتائج النهائية للدائرة كلها هي التي يجب
أن يعلن عنها .
٧. امتناع وزارة الداخلية ولجنة الانتخاب
المركزية ولجنة الانتخاب الفرعية اطلاقاً على
جداول الاقتراع وتقارير فرز الصناديق أو مستند
من وثائق الاقتراع والفرز بدون أي سبب أو
سند قانوني .
لم يستند الطاعن على أي نص قانوني
يلزم الجهات المسؤولة باطلاع المرشحين بعد
انتهاء الانتخابات وعلان النتائج على جدول
الاقتراع ، وتقارير فرز الصناديق .
٨. لم يحدد الطاعن في طعنه الصناديق التي
بدعي على وجود ٣٠٪ الى ٤٠٪ زيادة عن
عدد المقترعين .
٩. انقطاع التيار الكهربائي عن مكان الاقتراع
في مدرسة القويسمة الشاملة لمدة ، فجاءت
سيارة اسعاف بحجة اسعاف مصاب بالزائدة
الدودية ثم اعادت الانارة .
ليس هناك ما يمنع حضور سيارة اسعاف

واصابة انسان بالزائدة الدودية ، ومن غير
الممكن وبين هذا الحشد من المندوبين والموظفين
والمرشحين ان يحصل تزوير أو تغيير خلال ربع
ساعة .
١٠. منع بعض المرشحين والمندوبين من حضور
الاقتراع الا بصعوبة او المغادرة والعودة بينما
كان يسمح لآخرين التجوال بحرية .
جاء هذا الاعتراض دون تحديد
للأشخاص الذين سمح لهم او الذين لم
يسمح لهم التجوال والحضور الا بصعوبة علماً
بان الذين سئل لهم والذين شدد عليهم قد
حضرنا حسب ما جاء في صيغة الطعن .
١١. سلمت بعض الصناديق للجان الاقتراع
دون تسميع أولف وتم فرزها وقبولها دون
اعتراض .
لم يحدد الطاعن الصناديق التي اعترض
عليها . كما أفاد بأن الأمر تم دون اعتراض .
١٢. تم منع المندوبين من مرافقة صناديق
الاقتراع لمراكز الفرز ولم يبين الطاعن طريقة
المنع . فاذا كان المقصود السماح للمندوبين
بمراقبة الصناديق للركوب في نفس السيارة التي
تحمل الصناديق ، فهذا امر مستحيل ، وليس
هناك نص في القانون يلزم وزارة الداخلية
باستحداث مركبة او حافلة تستوعب (٥٠٠)
راكب اضافة للصناديق .
طلب الطاعن قبول طعنه شكلاً لتقديمه
ضمن المدة القانونية واصدار قرار عادل يتضمن
الغاء نتيجة الاقتراع في الدائرة الرابعة واعادة
الاقتراع حسب القانون .
قررت اللجنة قبول الطعن شكلاً لتقديمه

ضمن المدة القانونية على اعتبار أن الطاعن
حدد في طعنه الفائزين عن الدائرة الانتخابية
الرابعة وهما : السيدان النائبان المحترمان :
محمد الحنيطي والنور الحديدي بالاستناد الى
المادة (٥٨) من قانون الانتخابات .
أما من حيث الموضوع ، فقررت اللجنة رد
الطعن المقدم من السيد محمد عبدالكريم
حمد المخارمة واعتبار نيابة النائبين المحترمين عن
الدائرة الرابعة صحيحة وهم : محمد الحنيطي
وأبور الحديدي
دولة رئيس المجلس : أخ سالم إذا ممكن
توقف عند هذا القرار للدائرة الرابعة لنناقشه ثم
نتنقل الى القرارات التي تلي وتنتهي منها واحداً
واحداً . قرار لجنة الطعون مطروح للمناقشة
لكن قبل ذلك لا بد من قراءة تحفظ أحد
أعضاء اللجنة على الدائرة الرابعة والخامسة .
السيد المقرر :
بسم الله الرحمن الرحيم
على الرغم من احترامي للأكثرية في لجنة
الطعون الثانية لكنني أثبت تحفظي لشهادة لله
عز وجل ، ثم تبرئة لذمتي على قرار اللجنة .
وذلك في الدائرتين الرابعة والخامسة .
فأما الدائرة الرابعة : فان سبب تحفظي التناقض
بين ما اعلنه التلفزيون بعد إغلاق صناديق
الاقتراع ، أن عدد المقترعين قد تجاوز ٣٧ ألف
مقترح .
بينما النتائج الفعلية الرقمية تثبت أن
مجموع ما حصل عليه جميع المرشحين في
الدائرة الرابعة يساوي ٣٤٩٥٠ صوتاً . فمن
أين جاءت الزيادة ؟ وأما تحفظي على نتائج

كلنا من الأشعل

الدائرة الخامسة ، كان سببه تواتر شهادة الشهود على أن ١٢٥ صندوقاً ونصف صندوق لم تفرغ على لائحة الحائظ في اللجنة المركزية .

وإذا قيل بأن ذلك أمر شكلي غير مخالف للقانون . لكن المخالفة القانونية حرمان المرشحين وندوبيهم من متابعة تفرغ الأصوات على لائحة اللجنة المركزية . حيث نص القانون على حق المرشح وندوبه في متابعة تفرغ الأصوات ، وقد حيل بينهم وبين ذلك على لائحة الحائظ في اللجنة المركزية . وإذا قيل فقد حضروا التفرغ في اللجان الفرعية ، لكن العبرة بالختام .

لذلك أؤكد مرة ثانية على تخفصي في تلك الدائرتين رغم أنني أعلنت على الملأ عبر التلفاز والصحافة عن نزاهة الانتخابات في الدائرة الثانية حيث دائرتي الانتخابية . والله ولي التوفيق

النائب عبد المنعم أبو زنت

٥ من رمضان المبارك ١٤١٤ هـ

٩٤/٢/١٥ م

لجنة الطعون الثانية لمجلس النواب

دولة رئيس المجلس : الموضوع مطروح للمناقشة على أن يترك الزميلين القاعة بعد قليل ، السيد محمد داوودية .

السيد محمد داوودية : شكراً سيدي الرئيس .

وردت طعونات كثيرة وفيها نفس السبب ، هل فيه سبب خاص عند الأخ أبو زنت يجعله يحتفظ هنا وفي الحالات الأخرى لا يحتفظ ؟

دولة رئيس المجلس : أرجو أن لا تناقش الزميل في مخالفته ، تناقش قرار اللجنة إذا تكرمت . الدكتور ذيب

الدكتور ذيب خطاب : شكراً دولة الرئيس .

أشكر اللجنة على جهودها ولكن اللجنة الموقرة لم تحاول أن تحقق وتسال هل جاءت سيارة إسعاف فعلاً ومن هذا الذي أصيب بالزائدة الدودية ؟

ثانياً : لم تبين اللجنة الموقرة سبب إنقطاع التيار الكهربائي وقالت إن ربع ساعة غير كافية للتزوير ، ولا أدري ما هي المدة في نظر اللجنة الكافية للتزوير خصوصاً أن الناس تختلف مهاراتهم في ذلك ؟

ثالثاً : بالنسبة للتلفزيون فإن إعلانه يعتمد على مصادر رسمية تستند إلى وزارة الداخلية ، فلماذا تنقض النظر عنها ؟ وشكراً

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور محمد الحاج .

الدكتور محمد أحمد الحاج : الحقيقة يبدو واضحاً أن هناك عدم إنضاج للمسائل التي تعرضت إليها اللجنة وبالتالي كانت تثير القضية ولا تجيب الجواب الشافي على تلك القضية مثل قضية إنقطاع التيار الكهربائي ، أوقضية التناقض في العدد بين ٣٧ إلى ٣٤ .

كما أن اللجنة استخدمت عبارات ، مثل " وليس هناك نص في القانون يلزم وزارة الداخلية باستحداث مركبة أو حافلة تستوعب ٥٠٠ راكب " ، فمن أين جيء بالرقم ٥٠٠ . يعني أعتقد كأنه نوع من الاستهزاء وهذا لا يليق بقرار لجنة أن تستخدم رقم لا وجود له في

الواقع ، فالمرشحون ليسوا ٥٠٠ في تلك الدائرة حتى يكون مندوبيهم ٥٠٠ . وشكراً دولة رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة .

السيد عبد الباقي جمو رئيس لجنة الطعون الثانية : أريد أن أبين للأخوة أن اللجنة حاولت أن تتحرى الحقيقة ، واللجنة هي التي استمعت للشهود واطلعت على البيانات التي قدمت لها .

فأبداً بما انتهى إليه سعادة الدكتور محمد الحاج ، من أين جيء بهذا الرقم ولماذا كان المثل ٥٠٠ . إن الله تعالى عندما ضرب الامثال بالارقام لم يحدد هذه الأرقام للتحديد إنما للتهويل ، الله تعالى يقول ((خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعاً فاسلكوه)) . وكلنا يعلم وبخاصة علماء التفسير أن هذا الرقم ليس للتحديد ، إنما هو للتهويل ، ونحن عندما نقول ٥٠٠ كان بالمكان أن نقول ١٠٠٠ أو ٣٠٠ أو ٤٠ ، بالمكان لنرد على الذي يقول لأنه لم يسمح لمدوينا أن يصطحبوا الصناديق .

إصطحاب الصناديق بنفس السيارة التي تحمل الصناديق من المستحيلات إذا لم تكن هناك مركبة تستوعب المندوبين الذين يمثلون المرشحين ، والمرشحون لم يكونوا فقط الناجحين إنما هناك مرشحون كثر ولكل مرشح على صندوق مندوب وهذا يقتضي أن تكون هناك مركبة تستوعب العدد الكبير ، ولذلك هذا الموضوع لا يتخذ بينة على التزوير ، أما بالنسبة للوقت ، ربع ساعة ، أنا لا أعلم

كيف يجوز لنا أن نقول أن التيار الكهربائي إذا انقطع ، نحن في الامس والدكتور من محافظة الزرقاء وسكان الرصيفة يعلم أن التيار الكهربائي انقطع عنا تقريباً ربع ساعة ثم عاد ، ولا يمكن وقيام الكهرباء مقطوع والناس في ضلعة وليس هناك مكان لينفرد فيه من يريد أن يزور ، والذين يحملون الصناديق لا يمكن أن يحملوها بطاقة إخفاء ، إنما عليهم أن يمشوا بين الناس والناس مكتظون .

فباللجنة لم تحاول مطلقاً أن تميل إلى جانب دون آخر لأننا كما يعلم سعادته لسنا من الذين يبيعون دينهم بدنيا غيرهم .

أما بالنسبة للعدد وإعلان التلفزيون ، نحن ناقشنا هذا الموضوع . فالتلفزيون عندما أذاع الخبر ، أولاً لم يذع الخبر الصحيح إنما التقليدي ، ثانياً الفترة التي أذاع التلفزيون فيها الأرقام كان من المستحيل أن تكون الأرقام كلها قد اجتمعت ، إنما هذا محاولة السبق في الاخبار وهذا لا نستطيع أن نتخذ مثل هذا بينة لنسقط نيابة نائب ولنعيد انتخابات في دائرة كاملة .

وأرجو أن يعلم الجميع أن كل ردنا على كل نقطة إنما كان بعد بحث طويل ومناقشة مع الشهود الذين تضاربت أقوالهم في تحديد الساعات مثلاً في الدائرة الخامسة ، منهم من يقول الساعة الثامنة ، ومنهم من يقول الساعة الثالثة ، ومنهم من يشهد حادثة واحدة في فترات مختلفة ، ولم يتفقوا حتى الطاعن مع شهوده في تحديد فترة وقوع المخالفة أو إعلان محافظ العاصمة عن النتائج في القاعة .

هكذا من الله على

ولذلك نحن ناقشنا هذا الموضوع على تقوى من الله إن شاء الله ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد عويضة ، سوف اتقيد بعدد من الآراء حتى نسير بجدول الأعمال .

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم
شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة في اعتراض الطاعن اعتراض على جملة من الإجراءات وهذه الإجراءات رُب كثير من النواب الجالسين تحت هذه القبة تعرضوا لها ، وأن الآوان فعلاً من خلال مثل هذا الطعن وغيره أن نعاود النظر في هذه الإجراءات الكثيرة جداً . والمديد من هذه الإجراءات مخالف لنصوص قانون الانتخاب ، فمثلاً من حق المرشح بنص القانون أن يشرف هو أو مندوبه على الفرز وعلى الجمع ومراقبة الصناديق ، وأنا أستغرب الحقيقة لسماحة الشيخ إدخالنا في صور المبالغة التي في القرآن للتهويل أو للتخويف أو للترغيب . نحن هنا أمام نصوص قانونية وأمام ممارسات قانونية ، إلا إذا ارادت اللجنة أن تهوّل لتخيف الطاعن وما أظن هذا مراداً . ولذلك ما طلب الطاعن أن يرافق السيارة ، سيارة نقل الصناديق ، بنفسه في نفس السيارة . نحن وقع معنا في البلقاء نفس القضية قوات الأمن وقتت على الطريق ومنعت كل السيارات ، غير السيارات التي تحمل الصناديق من مرافقة الصناديق حتى تجاوزت عشرات الكيلو مترات ثم سمح لها بالمرافقة .

فمن حق المرشحين أن يتابعوا بسياراتهم لا بحافلات ولا قطار ، أن يتابعوا بسياراتهم حركة السيارات التي تنقل الصناديق . وما كان ينقص من دور وأمانة ومسؤولية الجهات المشرفة على الانتخابات لو سمحت لسيارات المرشحين من أن ترافق الصناديق .

الحقيقة الاعتراض على رقم التلفزيون بأن أرقام التلفزيون غير رسمية أيضاً هذا كلام فيه عليه تحفظ ، التلفزيون كان يتلقى أولاً بأول من جهات رسمية وإلا نحن أمام مسالة لهذه المؤسسة الرسمية الناطقة بأسم الجهات الرسمية إن كانت لا سمح الله تدخل في عمليات تشويه للحقائق .

موضوع إنقطاع التيار الكهربائي ، المعلوم أن أوامر وزارة الداخلية للسادة المحافظين المشرفين على الاقتراع والفرز أن يكون هنالك محطات أو ماتورات إضاءة احتياطية . ما معنى أن ينقطع التيار دون إتخاذ أي إجراء ؟

كان حري باللجنة أن تتأكد من هذه المسألة وما هي الإجراءات التي اتخذتها السلطات الرسمية المشرفة على عملية الانتخاب . أيضاً تكرر في أكثر من طعن أن بعض الجهات رفضت السماح للمرشحين أو بعض مندوبيهم من الدخول إلى قاعات جمع نتائج الصناديق وهذا مخالف لنص القانون ، وعليه فأنا أطالب اللجنة المحترمة أن تعود بتقريرها لتحقيق من هذه القضايا ... وشكراً .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور أحمد الكرنحي .

الدكتور أحمد الكرنحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة أن الدليل المادي متوفر في الرقم الذي أعلنه التلفزيون ومجموع الأصوات التي حصل عليها جميع المرشحين ، وقول الأغلبية في لجنة الطعون المحترمة بأن التلفزيون ليس إعلاماً رسمياً في ظني أنه قول مردود لأن التلفزيون هو مؤسسة حكومية بالكامل ليست هناك ولاية لأي جهة شعبية عليها .

والقول بأن الأرقام تقريبية في ظني أيضاً غير موضوعي ، لأن الأرقام التقريبية كما نفهم تأتي بالمئات . لكن هنا ٢٠٣٤٤ ، ١٧٠٧٦ ، ٧٦٠٤٤ . ثم العملية التي تمت بعد انتهاء عملية الاقتراع ، وانتهاء عملية الاقتراع بمعنى أن العملية الحسابية قد تمت . ثم مندوب التلفزيون في تلك المنطقة مرتبط برئيس اللجنة الانتخابية المركزية في تلك المنطقة مرتبط برئيس اللجنة الانتخابية المركزية في تلك الدائرة ولذلك لا يمكن أن يمرر معلومة دون أن تمر هذه المعلومة على رئيس اللجنة المركزية للانتخابات في هذه الدائرة .

أما لو كان الأمر قبل الانتهاء من عملية الاقتراع فيقبل العمل التقريبي ، أما بعد الانتهاء بالكامل منها فلا مجال إطلاقاً أن يكون فيها تقريبية ولو قال التلفزيون إعلانات غير رسمية . نحن نتعامل مع المسمى ولا نتعامل مع الاسم ، فالمسمى هو الجوهر وهو الحقيقة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : عند النظر في الطعون النيابة هناك بعدين ، البعد الأول شبهه بالبعد الحكمي . إن لم تتوفر الأدلة القطعية لا يمكن البت في عدم صحة نيابة نائب وإعادة انتخاب الدائرة . بغض النظر عن مجمل القناعات للجنة تحتاج إلى بيانات قطعية . الجزء الآخر هو جزء من العملية الديمقراطية وبناء الثقة في الديمقراطية وفي المجلس الذي يحال له النظر في هذه القضايا بالذات . فالجزء الثاني يستلزم بغض النظر عن النتائج قبول إسقاط عضوية أم لا الجزء الثاني يستلزم أن ترسي فيها أعراف ، لأن هذه قد تكون من أوائل تجاربنا ، أعراف تثبت هذه المصادقة وتريح الشارع والمرشح في أي مكان .

من هنا استطع أن أشير إلى الرقم الذي ذكر في الباص ، كان الأولى أن يورد رقم بعدد من المرشحين أو الحافلة لأن عدد المرشحين محدود . فالمرافقة أو الإشراف لواحد وهو حق قانوني ، بقانون الانتخاب الإشراف على كافة مراحل الانتخاب . فكان الأخرى أن يأتي الرقم ليوحي بالجدية والحياة بعدد المرشحين وليس بأرقام تهويلية . الجزء الآخر هو موضوع إنقطاع التيار الكهربائي ، هنا تكرر في أكثر من دائرة . فأحب في هذه الفرصة أشير لضرورة التركيز والتدقيق في هذه البيئة بالذات لأنه صعب أن نفهم أنه بالصدفة في ذات اليوم قطع في عدة من الدوائر التيار الكهربائي . فأمل من لجان الطعون الأخرى أن تدقق في هذه البيئة لتكرارها ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبدالكريم الدغمي .

هكذا من الأعمال

وهو يمثل الدولة مغاير للنتائج الفعلية . فيا سبحان الله يا دولة الرئيس وبا حضرات الاخوة النواب ، لماذا عندما يخطي' التلفاز في حق الشعب تفتفر ، وعندما يخطيء الشعب في حق التلفاز والحكومة لا تفتفر 1119 هذا تناقض وهذا تحيز لا يجوز ولا يقره شرع الله ولا القانون .

ولذلك دولة الرئيس ، لو افترضت ان التلفاز اخطأ بالعكس فبدلاً من أن يعلن النتائج ٣٧٠٠٠ فأكثر والنتائج الفعلية ٣٤٩٥٠ اخطأ فنعكس الامر ، فهل يصحح الخطأ ام لا يصحح ؟ يصحح .

لكن إذا كان الخطأ لصالح الشعب ولمرشحيه نفخ الطرف عنه ونزوده ببطاقات الورود والرايحين ، وإذا كان الخطأ عكساً ندفته ونقمه .

لذلك هذه حيثيات دفاعي عن مخالفتي الشرعية الدستورية القانونية ، اللهم اشهد اللهم قد بلغت ... والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الموضوع مطروح للتصويت ، من يوافق على قرار اللجنة ؟ أرجو العد .

السيد الامين العام : ٤٥ من ٦٥ دولة رئيس المجلس : ٤٥ من ٦٥ ويقبل قرار اللجنة ويطلب من الزملاء العودة الى مقاعدهم . تفضل شيخ عبدالعزيز .

السيد عبدالعزيز جبر : اريد أن أقول أن دولة الرئيس يخالف النظام الداخلي ، يقول النظام الداخلي في المادة ٥١ ليس للرئيس أن يرفض الاذن بالكلام لغير سبب مشروع ،

وعند الخلاف على ذلك ياخذ رأي المجلس . أنا طلبت الكلام في اول من طلب الكلام وأعطي لمن بعدي مخالفاً ذلك للمادة ٥٢ وتقيد طلبات الاذن بالكلام بترتيب تقديمها ولا يجوز قيد أي طلب بالكلام في موضوع محال على إحدى اللجان قبل ايداع التقرير... إذن لازم ترتب الكلمات .

أنا لاحظت ان الرئاسة الجلية ما سجلت الكلمات وما سجلت الدور ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : سجلتها وتكلم العديدين ، شكراً لك . تفضل السيد المقرر :

ثانياً : اجتمعت اللجنة بتاريخ ١٩٩٤/١١/١١ ، بنصاها القانوني برئاسة سماحة الشيخ عبدالباقي جمو وحضور مقررها سعادة السيد سالم الزوايدة وفضيلة الشيخ عبدالنعم ابو زلط عضو اللجنة وتغيب بعذر عن الاجتماع معالي السيد سمير قعوار وسعادة السيد ابراهيم سمارة .

تم في الاجتماع مقابلة مقدمي الطعنين عن الدائرة الانتخابية الخامسة كلا على انفراد وعلى النحو التالي :

اولاً : قابلت اللجنة السيد عمر العساف المرشح عن الدائرة الخامسة / عمان والذي قدم طعناً حول نزاهة الانتخابات النيابية التي جرت يوم ١٩٩٤/١١/٨ حيث طالب من خلال الطعن بعدم صحة نيابة الطعون فيهم وهم : مفلح اللوزي ، خالد عبدالنبي مطر ، عديموسى النهار ، همام سعيد ومنير صوبر ، واتخاذ

الاجراءات القانونية والقرارات المناسبة لتصحيح مسار العملية الانتخابية طبقاً للدستور وقانون الانتخاب .

وقد تولت اللجنة ما يلي :

التثبت من شخصية الطاعن والوثائق المرفقة بالطعن حيث تم مناقشة الطاعن في طعنه من قبل اعضاء اللجنة وانصب طعنه على الوقائع التالية :

خلاصة الوقائع والاسباب :

١. المستدعي مرشح عن الدائرة الخامسة .
٢. باشرت اللجان المكلفة بالفرز اعمالها مساء يوم الاثنين ١٩٩٤/١١/٨ .
٣. اخذت لجان الفرز الفرعية تزود اللجنة المركزية بمحصلة الصناديق اولا باول واخذت اللجنة المركزية بدورها بتفريغ الاصوات الواردة على اللوحة الرئيسية .
٤. لقد تم تفريغ معظم النتائج على اللوحة حيث تم تفريغ نتيجة ١٧٩ صندوقاً بالكامل على اللوحة كذلك تم تفريغ نصف النتائج لصندوق رقم ٩٠ .
٥. لم تقم اللجنة بتفريغ الصناديق ذوات الارقام ١٤ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٦١ ، ٦٨ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٨٨ ، وكلها صناديق الاناث .

حيث تفاجيء الحضور بقيام رئيس اللجنة المركزية وقال (بصفتي رئيس اللجنة المركزية اقرر اعلان عن نتائج الانتخابات في الدائرة الخامسة وهم :

- ١- همام سعيد
- ٢- مفلح اللوزي

٣- خالد عبدالنبي مطر

٤- عديموسى النهار

وذكر اسم المرشح الشركسي منير صوبر من الناجحين ثم خرج بالرغم من احتجاج الحضور ومثلي المرشحين ولم يصغي الى اعتراض احد وترك القاعة مهرولاً ورافضاً تسجيل اي اعتراض .

٦. لقد خالف رئيس اللجنة المركزية و / او محافظ العاصمة منطوق المادة ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، من قانون الانتخابات .

وقد افاد الطاعن بانه احضر شهوده وهم موجودين في خارج القاعة .

ثانياً : قابلت اللجنة الدكتور محمد ابو فارس المرشح عن الدائرة الخامسة / عمان والذي قدم طعناً حول نزاهة الانتخابات النيابية التي جرت يوم ١٩٩٣/١١/٨ حيث تولت اللجنة التثبت من شخصية الطاعن والوثائق المرفقة بالطعن ثم مناقشة الطاعن في طعنه من قبل السادة اعضاء اللجنة حيث انصب الطعن على الوقائع والاسباب التالية :

١. لم يتم توزيع نتائج الصناديق ذوات الارقام التالية : ١٤ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٦١ ، ٦٨ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٨٨ ، بالاضافة الى الصندوق رقم ٩٠ حيث انه لم يفرغ كاملاً وجميعها من صناديق الاناث والطعن في صحة نيابة النواب الفائزين عن الدائرة الخامسة .

واللجنة ترى انه .

ليس في القانون نص يوجب تفريغ النتائج على اكثر من لوحة واحدة وقد ثبت ان

كلد من الأعمال

التفريغ تم في الاصل على لوحين وعنهما وزعت النتائج على الكمبيوتر واللوحه الرئيسية " كما ورد وصفها في شهادة الشهود والطاعين في اقوالهم ، وقد ثبت ان نتائج اثني عشر صندوقاً بالكامل والصندوق رقم "٩٠" ٥٠٪ لم تفرغ على اللوحه الرئيسية .

لذا طلبت اللجنة من عطوفة محافظ العاصمة بتأمين تلك الصناديق وكل الجداول والاوراق المتعلقة بها ، وتم ارسالها الى اللجنة فقامت بالتدقيق في عدد من هذه الصناديق اختارتها عشوائياً بدون تحديد ، فوجدت : اولاً : ان الاوراق التي تم استعمالها وعدد اسماء الناخبين والاوراق التي الغيت اولم تستعمل مطابقة للقيود الرسمية المرفقة . ثانياً : ان مجموع الاصوات التي نالها المرشحون نتيجة التصويت اضيفت بالكامل الى مجموع اصوات المرشحين دون نقص او زيادة .

ثالثاً : ان الاصوات التي نالها الطاعنون في هذه الصناديق لا تؤثر مطلقاً على الانتخابات ، بل بالعكس فان نصيبهم من الاصوات في هذه الصناديق كان اقل بكثير من اصوات الآخرين بحيث لا تزيد على ٦٪ مقارنة بغيرهم من الناجحين .

رابعاً ان النتائج التي تجمع على اللوحين الاساسيين وتوزع على الكمبيوتر واللوحه الرئيسية كانت محتويات الصناديق المعرض عليها قد وزعت فعلاً وكانت بين يدي القاريء عندما امر المحافظ بالتوقف عن التفريغ بسبب

اعلان النتائج التي كانت تشير الى فوز كل من (همام سعيد ، خالد عبدالنبي ، عبد موسى النهار ، مفلح اللوزي ، منير حسني صوير) كما ظهرت على الكمبيوتر واللوحتين الاساسيتين وان قاريء النتائج على اللوحه الرئيسية كان بطيئاً في القراءة ، لذا لم تجد اللجنة ان النقطة الاساسية التي اعتمد عليها الطاعنون لم تكن مخالفة للقانون ولا مؤثرة على نتائج الانتخابات .

لذلك فان اللجنة تقرر رد الطعنين المقدمين من السيدين نمر العساف والدكتور محمد ابو فارس عن الدائرة الانتخابية الخامسة وتأكيد صحة نيابة السادة النواب المحترمين ، د. همام سعيد ، خالد عبدالنبي ، عبد موسى النهار ، مفلح فالح اللوزي ، منير حسني صوير .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هذا القرار معروض أمامكم للمناقشة . الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم
شكراً دولة الرئيس .

ابتداءً أرجو ان لا يخطر ببال احد اننا نسيء الى الاخوة الذين لجحوا أو الى الاخوة الذين لم ينجحوا أو الى اللجنة ، ولكن مناقشات توكلنا ان شاء الله حريص على الوقوف على الحقيقة .

اللجنة ذكرت أنه ثبت لها ان عدداً من الصناديق مذكورة بارقامها لم تفرغ على اللوحه الرئيسية واللجنة اقرت بذلك ، لكن

الغريب أن اللجنة اكتفت بأخذ عينات من هذه الصناديق ، وعدد هذه الصناديق قليل ، ١٢ صندوق ، ومن خبرتي في لجنة طعون يمكن إعادة فرز ١٢ صندوق في أقل من ساعة . فما ادري ما الذي منع اللجنة من التحقق من هذه الامور كلها ؟ خاصة وأنه في مثل هذا العدد القليل العينات لا تصلح لأنه لعله صندوق من الصناديق كان بالكامل أو معظمه تختلف نتيجته . فأننا في هذا الحقيقة أطالب اللجنة بأن تعود إلى فرز الصناديق التي ثبت لها بقولها انها لم تفرغ .

الامر الثاني هنالك تناقض في كلام اللجنة ، في الصفحة "٨" تذكر اللجنة ان هنالك لائحتين تفرغ عليهما النتائج ، لائحة الكمبيوتر واللائحة الاساسية . ثم في الصفحة "٩" البند "٤" تذكر اللجنة "٤" لوائح ، تذكر اللائحتين الاساسيتين ثم تعطف عليهما الكمبيوتر واللوحه الرئيسية . فما أدري هما لوحتان ام اربع لوحات ؟

ما أدري في كلام اللجنة الاشارة لكلام الشهود وتمحيصها بالشكل الكافي غير دقيق .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور عبدالحافظ .

الدكتور عبدالحافظ الشخابه : شكراً دولة رئيس .

الحقيقة لفت انتباهي في الصفحة "٨" البند "٣" يقول قرار اللجنة أن الاصوات التي نالها الطاعنون في هذه الصناديق لا تؤثر مطلقاً على نتائج الانتخابات ، هل يعني ذلك ان

الاصوات التي في هذه الصناديق لا تؤثر مطلقاً على نتائج الانتخابات ، هل يعني ذلك ان الاصوات التي في هذه الصناديق لم تحسب أصلاً بحيث لم تؤثر ؟ إذن النص غير سليم هنا . يعني يفهم من هذا الكلام ان نتائج هذه الصناديق لم تأخذ بعين الاعتبار ولم تحسب بالاصل ، لكنها فيما لو احتسبت لن تؤثر على النتيجة . فارجو إعادة صياغة هذه الفقرة .

دولة رئيس المجلس : اظن الشيء الثاني هو المقصود انها محسوبة ، تفضل نقطة نظام . السيد عبدالله اخوارشيدة : يرغب الزملاء المطعون في نيابتهم والمناقشة الان في دائرتهم ان يخرجوا من القاعة .

دولة رئيس المجلس : هو مفروض عند التصويت ، لكن نواب الدائرة الخامسة نرجو مغادرة القاعة . تفضل شيخ عبدالمعزم .

السيد عبدالمعزم ابو زلفط :
بسم الله الرحمن الرحيم
شكراً دولة الرئيس

دولة الرئيس - حضرات الاخوة النواب

تعلمون أن من حق كل مرشح أن يكون له مندوبون سواء في الاقتراع أو في الفرز ، وفرز الاصوات يمر بلائحتين لائحة ورقية لدى اللجنة الفرعية للفرز ولائحة حائطية لدى اللجنة المركزية .

فلقد لازم المندوبون اللائحة الفرعية الورقية وعندما لازموا اللائحة الحائطية في اللجنة المركزية يفاجئون بتسجيل الاصوات لكل ناخب ، يفاجئون بهطلطة حادة حيث

توقف الضخ على اللائحة الحائطية في اللجنة المركزية . وبالتواتر وأتحدى عندما أقول بالتواتر وتراجع جميع محاضر الجلسات للجنة الموقرة فتجدون الشهود دون إنكار ، دون تناقض ، في هذه النقطة التي أرتكز عليها . أما أن يستدل بها . إنما يستدل بشهادة متواترة للشهود . ودائماً التواتر مقدم في الشرع والقانون على الأحاد وعلى الظني .
شهادة شهود بالتواتر ان اثنتي عشر صندوقاً ونصف صندوق لم تفرغ على اللائحة الحائطية للجنة المركزية . فما السر ؟ إذن هنا فيه مخالفة دستورية قانونية ان مندوبي المرشحين لم يتابعوا بقية تفرغ الأصوات على اللائحة المركزية ، والعبرة بالختام . فكيف امكنه من متابعة الفرز في اللجنة الفرعية وكيف أحرمه من متابعة الفرز في اللجنة المركزية حيث تعلن النتيجة ؟
وهناك أيضاً عرف انتخابي لا يخالف الدستور ولا القانون أن الأصوات لكل مرشح تسجل في النهاية في اللائحة الحائطية في اللجنة المركزية ، ثم تعلن نتائج الفائزين بالترتيب ، الأول فرضاً حصل على ٥٠٠٠ ، والثاني ٤٠٠٠ ، .. وهكذا ، هذا الذي عرفناه وعرفه الشعب ، والمطلوب عرفاً كالمشروط نصاً .
لذلك أريد من المجلس الكريم دولة الرئيس ان يعيد النظر في ظل تقرى الله عز وجل أن لا نبيع ديننا بدنينا ، وأن لا نبيع آخرتنا بهرض زائل . يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو

والدين والآخرين ، إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما ... والسلام عليكم .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور بسام العموش .
الدكتور بسام العموش : أريد أن اطمئن زملائي أنني لن أطيّل وسأشهد بالقسط بطريقة أخرى .
أولاً انا لا أظن ان احداً من المجالسين تحت القبة حكومة ونواب وناس جالسين فوق يصدق ان نائباً سيخرج من تحت هذه القبة وسيأتي شخص آخر .
لا داعي أظن لاضاعة الوقت ، المفروض في اللجان أن تكون تقاريرها مختصرة ومنصبة على الامر المتعلق بالقضية القانونية من حيث التوجه نحو الصحة أوالبطلان ، وبالتالي نحو قضية الارقام .
أما قضايها الشكل ، كيفية الاجراء ، فاطن ان اغلب النواب وجزءاً من الحكومة يعتقد أن الامور الشكلية وقعت فيها ويلات كثيرة . فيما يتعلق باللوحه ، اللوحه المركزية ، أنا اتكلم عن انتخابات الزرقاء لم يتقدم فيها أي شخص بالطعن . فيما يتعلق بالصناديق لم يقل حتى الذين طعنوا ان الصناديق لم تفرغ ، قالوا لم تفرغ على اللوحه المركزية . إذن هي تغطية أيضاً تملقت بالشكل .
ولهذا أنا ادعو زملائي الى ان نختصر حتى ناتي الى الامور الجدية المتعلقة بالقانون ... وشكراً .
دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، الشيخ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً دولة الرئيس .
ابتداءً التقدير والاحترام للأخوة النواب في الدائرة الخامسة وللأخوة رئيس اللجنة واعضاءها سواء كانوا مع قرار اللجنة او مخالفين لها .
القضية الحقيقية تتعلق بكرامة هذا المجلس الذي أظنكم جميعاً حريصين عليها ، فنحن في موقف وموقع القضاء ، ومن هنا ارجو أن يكون حديثنا وقرارنا من موقع القاضي . انا اتساءل عن نقطة واحدة وهي أننا عشرة صندوقاً وبعض صندوق لم يتم تسجيلها على اللوحه وجيء بمجموع للاصوات من خارج هذه القاعة . انا اتساءل من الذي جمع ، وكيف جمع ، وتحت رقابة من ؟ ... وشكراً .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور أحمد الكوفحي .
الدكتور أحمد الكوفحي :
بسم الله الرحمن الرحيم
الحقيقة أن الاعتراض قد سجله الطاعنون في حبه بالقول وبالفعل وبطريق التواتر حتى اضطرت الشرطة الى إخراج المتواجدين في قاعة الفرز الرئيسة من القاعة . ثم انصب طعن هؤلاء الطاعنين على صناديق بعينها ، وتأكدت اللجنة فوجدت أن الامور مطابقة الى حد كبير والفارق لا يؤثر على نتيجة التصويت .
فاكرر ما قاله أخي ، الصناديق موجودة لدى جهة معينة مطعون في اجراءاتها ، فكيف تطعن اللجنة الى هذه التي هي في نظر هؤلاء

الطاعنين في موقع الخصم ، فكيف توضع في موقع الشاهد ؟ وفرق بين موقف الشاهد وبين موقف الخصم إلا إذا كان الاقرار يعتبر من هذه الجهة قائماً مقام كل شيء وله كل السيادة .
مخالفة التفرغ على اللوحه الرئيسة في اثني عشر صندوقاً وبعض صندوق فيها مخالفة لنصوص قانونية في قانون الانتخاب الصادر سنة ١٩٨٦ ، والتعليل بأن البطيء بالقراءة هو الذي دفع رئيس اللجنة المركزية لاعلان النتيجة لا موضوعية فيه بدليل ان اريد مثلاً انتهى الامر فيها أول دائرة وأعلنت نتائجها آخر دائرة . ولذلك لا يصلح عذراً لكي ترد الدعوى من حيث الموضوع .
لذلك اقول ان الاكثية في اللجنة لم تكن موقفة ولم تكن موضوعية فيما اعلنت والله اعلم ... وشكراً .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبدالعزيز .
السيد عبد العزيز جبر : شكراً دولة الرئيس .
الحقيقة قضية اللوحه الرئيسة تعطي طمأنينة لجميع المرشحين ولجميع الحاضرين وتعطي قوة لرئيس اللجنة المركزية للانتخابات أن كل شيء امامكم معروض . لكن هذا الطعن الذي ينصب على قضية ١٢ صندوق ما سجلت على اللوحه ، الحقيقة أنا ألوم إخواني في لجنة الطعون لماذا لم يسألوا رئيس لجنة الانتخابات المركزية ، لماذا لم يسألوا عطوفة المحافظ ؟ أحضر لنا هذه اللوحه هل فعلاً مسجل عليها ١٢ صندوق أم لا . إذا كانت

كلد من اهل

ليست مسجلة لماذا لم تسجل ؟ ولماذا أعلنت النتائج قبل أن تسجل هذه الصناديق ؟ . إذا كانت غير مكتملة يكملها ويجب صورة عنها للجنة ، هذه هي اللوحة المركزية وهذه صورة عنها تفضلوا ، إذن كلام الطاعنين غير صحيح . أما ان تبقى هذه اللوحة وموضع تساؤل وموضع شك الحقيقة ما اعطتنا اللجنة جواباً شافياً . ولذلك نحن لسنا مع او ضد ولكننا مع الحق ، نريد الحق والحق وحده ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبدالله اخوارشيدة .

السيد عبدالله اخوارشيدة : شكراً دولة الرئيس

في الحقيقة بالنسبة لما ورد في البند الثالث بالنسبة لظعن الطاعنين فيما يتعلق باتني عشر صندوقاً ، تجريبي كحاكم إداري سابق وتجريبي كرئيس لجنة طعون أريد أن أسأل سماحة الشيخ حتى نحسم هذا النقاش ، هل ادعى الطاعن بأنه هو أو مندوبه لم يحضروا عند فرز هذه الصناديق واستلام ارقامها من مندوبيهم ؟

فإن كانوا لم يحضروا فهذا يعني أحقية ملاحظة الاخوان واعتراضهم على قرار اللجنة . وأما إذا كان الطاعنون قد استلموا النتائج لهذه الصناديق فسيان إفراغها على اللوحة أو غير اللوحة يعطيهم الحق في الاطلاع على مجموع الصناديق الموجودة بين أيديهم أو مندوبيهم . ومهمة لجنة الافراغ ، أو التي سمينها في لجنتنا الجمع النهائي ، مهمتها فقط

تسجيل ما يردها تبعاً من الصناديق . فإذا كان سماحة الشيخ استوثق بأن الطاعن قد استلم هو أو مندوبه نتائج هذه الصناديق فلا مجال للاعتراض على قرار اللجنة .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً دولة الرئيس . بداية مع أو ضد وإنما نصب كلامي على قرار لجنة الطعون التي لي بعض الملاحظات على تقريرها . مثلاً في الصفحة "أ" قالوا : طلبت اللجنة من عطفة محافظ العاصمة بتأمين تلك الصناديق وكل الجداول والأوراق المتعلقة بها وتم إرسالها الى اللجنة ، فقامت بالتدقيق في عدد من هذه الصناديق واختارتها عشوائياً بدون تحديد .

فكلمة عشوائياً هذه لا أرى انها كانت في محلها ، بمعنى أن هذه اللجنة لجنة قضائية والقاضي يجب ان يدقق بكل البيانات ، فالصناديق تعتبر بينه للطاعن . ولذلك كان الأولى بقرار إخواننا في اللجنة ان يدققوا في جميع الصناديق لعله تكون هناك مخالفات في الصناديق التي لم تدقق .

في الصفحة العاشرة في آخر الصفحة ، أولاً وثالثاً ، « إن الطعن لم يكن منصّباً على وقائع بعينها » هذه كلها وقائع امامهم . ثالثاً « إن بعض الاجراءات المطعون في صحتها مخالفات إدارية ولم تكن مخالفات قانونية » . ولا أدري إذا كانت الاعمال الادارية هكذا تكون عشوائياً ودون سند قانوني .

إن كل إجراء إداري يجب ان يكون مرتكزاً على إجراء قانوني ، فإذا لم يكن يدعمها قانون فهي باطلة وبالتالي تكون مخالفة قانونية ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، حماد أبو جاموس

السيد حماد أبو جاموس : دولة الرئيس فيه ناحية فنية في موضوع الفرز التي واجهناها باستعمال الكمبيوتر . كانت النتائج تظهر على شاشة الكمبيوتر قبل أن تنزل الكشوفات على اللوحة ، فكانت تظهر النتيجة مقدماً وقبل ساعة من ظهورها على اللوحات . وقد تكون الصناديق الاثني عشر لم تنزل وظهرت النتيجة مقدماً على الكمبيوتر ولذلك لم تظهر . هذا الذي أحييت أن اوضحه من ناحية فنية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة :

بسم الله الرحمن الرحيم

مع احترامي لكل ما قيل لإعتراضاً على اللجنة ورجائي لمن قال بأن اللجنة لم تكن موققة أن يدعو لها بالتوفيق في المستقبل . ان هذه اللجنة لم تكن مكلفة بجمع البيانات وإنما كان عليها أن تدقق في البيانات . وهل ما أورده الطاعن يكفي لأن يكون بينه لالغاء نيابة أو انتخابات في دائرة .

أولاً :- التركيز على اللوحة الرئيسية ، اللوحة الرئيسية ليس لها اسم في القانون ، ونحن لا نستطيع أن نوصي بإبطال انتخابات مخالفة لجانبية لا تؤثر في الانتخابات والنتائج .

اللوحة الرئيسية والكمبيوتر كلاهما تنقل المعلومات والنتائج اليهما من لوحتين أساسيتين ، واللوحتان الأساسيتان تفرغ فيها نتائج الصناديق . ونتائج الصناديق حضر فرزها والتوصل اليها مندوبون عن المرشحين ولن يرد هناك طعن في الاشراف أو منعاً أو تسهلاً لطرف أو تعيماً على طرف آخر في الصناديق اصلاً . إنما الاعتراض والظعن منصب على اللوحة الرئيسية ، واللوحة الرئيسية تفرغ النتائج عليها من اللوحتين الأساسيتين .

الاثني عشر صندوقاً وصلت نتائجها للتفريغ على التلفزيون الكمبيوتر وعلى اللوحة الرئيسية ، إنما كانت العملية في التفريغ على اللوحة الرئيسية متأخرة لبطء القراءة والكمبيوتر أسرع من القاري ، بدليل ان المحافظ رئيس اللجنة المركزية عندما دخل كان القاري قد وصل في التفريغ في الصندوق رقم ٩٠ الى النصف ، فالنتائج كانت منتهية واللوحة الرئيسية ليس عليها نص في القانون ، والمرشحون كلهم كانوا قد علموا ما هي النتائج بدليل انهم غادروا القاعة وانصرفوا عندما علموا بالنتائج . وعندما طلبنا الصناديق ما كان في الامكان ان نحصي الصناديق كلها إنما أردنا ان نتأكد ، بعد أن تأكدنا ان محتويات هذه الصناديق قد جمعت وأضيفت للنتائج للناجحين ولغير الناجحين ولم يهزب صندوق واحد ولا محتويات أي صندوق من هذه الصناديق . فكلمة عشوائياً لأننا لم نختر صناديق بعينها حتى لا يقال بأنه قد اوحى الى اللجنة أن تحقق في صناديق معينة .

لم يقدم رئيس ولا أعضاء اللجنة باختيار الصناديق لأن محتويات هذه الصناديق كانت في مغلفات ، ونحن طلبنا من أحد الحضور أن يختار صندوقاً ثم احصينا ما فيه فوجدنا أن هذه الصناديق كانت لمنطقة لا نصب لمتراضين ولا للطاعين فيها فوجدنا أن العملية كانت دقيقة .

- وهنا انصت الجميع واستمعوا لأذان الظهر ثم أكمل السيد رئيس اللجنة كلامه -

السيد رئيس اللجنة : ما اشار اليه فضيلة الشيخ الاخ سليمان عن الادارية والقانونية ، لا يمكن أن تجري انتخابات في العالم إلا أن تكون هناك مخالفات إدارية ولكنها لا تؤثر على النتائج . من هذه المخالفات شرطي ضايق أحد المندوبين أو أحد المرشحين ولكن هذه المضايقة لا تؤدي الى التزوير ولا تؤدي الى إبطال الانتخابات . فعد ما اشاروا الى المركبة لو قيل لنا أن المنع كان عن طريق رجال الامن لكان هناك تحقيق آخر ، فليس من واجب اللجان البحث عن البيئات إنما التدقيق . وأرجو من دولة الرئيس أن يطرح الموضوع للتصويت ونتهي هذه المناقشة لأن الرأي للمجلس وليس للجنة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، المداخلة الاخيرة للدكتور عبدالله العكايلة . الدكتور عبدالله العكايلة : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة النظر في قرار اللجنة ينصب في اعتقادي حول نقطة رئيسية كانت هي محور طعن الطاعين في هذه الانتخابات في هذه

الدائرة .

الطاعان احدهما قال بان هنالك عدد من الصناديق لم تفرغ على اللوحة الرئيسية في اعتقاده أنها أفرقت في النتيجة ، ما دام هذا هو موضوع الطعن لا ينبغي للجنة أن تختار عشوائياً مجموعة من هذه الصناديق خصوصاً وأن عددها ليس بالعدد الكبير . بل كنا نتوقع أن يأتي تقرير لهذا المجلس وكشف بهذه الصناديق وماذا حصل كل من الطاعين من هذه الصناديق مجتمعة مقابل الاخوة الذين فازوا في الانتخابات .

أنا في اعتقادي هذا الموضوع يجب ان لا يمرره المجلس وأن يعيد القرار للجنة من جديد لتوافقنا بالنتيجة من هذه الصناديق الاثني عشر لكل من المرشحين الطاعين ولكل من الاخوة الذين فازوا بالانتخابات ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبدالنعم

السيد عبدالنعم أبو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

المادة ٥٦ من قانون الانتخاب تنص على ما يلي : تجري عملية جمع الاصوات التي نالها كل مرشح وإعلان النتائج النهائية للانتخابات في الدائرة الانتخابية من قبل اللجنة المركزية و بصورة علنية أمام الحاضرين من المرشحين أو المندوبين عنهم

أولاً- المادة تنص صراحة لا ليس فيها ، وتجري عملية جمع الاصوات . الاصوات

دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب ، موزعة على اللجان الفرعية للفرز ، فلأفترض في الدائرة الخامسة المعنية خمسين لجنة فرعية إذن لا بد من أن تجمع هذه الاصوات لكل مرشح . القانون ينص تجتمع لدى اللجنة المركزية ، وعلام تجتمعها ؟ تجتمعها على اللائحة الحائطية . القانون إذا اغفل ذكر اللائحة الحائطية لكنه لم يمنعها ، كما نقول انه لم ينص عليها لكنه لم يمنعها .

فلذلك عندما أقول الصلاة واجبة ولا صلاة إلا بوضوء إذن الوضوء واجب ، والقاعدة الاصولية تقول ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . جمع الاصوات واجب لا يتحقق هذا الجمع لهذا الواجب إلا من خلال اللائحة الحائطية أمام المندوبين وأمام المرشحين كما نصت المادة "٥٦" . والكيبوتر ليس علنياً ، تعطيه ارقاماً مهما كانت فيفرزها ويعلمها ، لكن اماننا لائحة حائطية نص عليها القانون ضمناً ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : هناك اقتراح باعادة القرار للجنة لاعادة العد كاملاً ، فيه تثنية . هناك اقتراح من الدكتور عبدالله العكايلة باعادة القرار للجنة ، من يوافق عليه ؟ ما فيه كفاية . من يوافق على قرار اللجنة برد الطعون ؟ السيد الامين العام : "٣٧" من "٦٠" "٣٧" من "٦٠" وترد الطعون وتثبت نيابة نواب الدائرة الخامسة . البند الذي يليه السيد المقرر :

ثالثاً : اجتمعت اللجنة بتاريخ ١٩٩٤/٢/٨ بنصائها القانوني برئاسة سماحة الشيخ

عبدالباقي جمو وحضور أصحاب السعادة والسعادة السادة : فضيلة الشيخ عبدالنعم أبو زنت و ابراهيم سمارة .

ونظرت اللجنة في الطعن المقدم من السيد عبدالعزيز السيد احمد / مرشح الدائرة الخامسة والذي يطعن في نتائج انتخابات الدائرة الخامسة والذي يطلب في طعنه اتخاذ الاجراءات اللازمة كون النتائج المعلنة غير محققة للشروط الانتخابية التي حددها قانون الانتخابات .

وقد تولت اللجنة التثبت من شخصية الطاعن والوثائق المرفقة بالطعن حيث تم مناقشة الطاعن في طعنه من قبل السادة اعضاء اللجنة وانصب طعنه على الوقائع والاسباب التالية : ١. لم يتم احصاء الاوراق الموجودة بداخل الصناديق قبل بداية الفرز في اللجنة الاولى وذلك خلافاً لمطوق المادة الخمسين من قانون الانتخاب . ٢. جرى تبديل كشوف في الساعة الخامسة صباحاً بدعوى انها اوضح بناء على طلب المحافظ ، كما افاد مسؤول لجنة الفرز المركزية لدى سؤاله عن سبب ذلك .

٣. انه تم اعلان النتائج قبل استكمال توزيع صندوق رقم ٩٠ على اللوح وقبل تفريغ (١٢) صندوقاً من صناديق الاناث تحمل الارقام ١٤، ٢١، ٢٥، ٢٧، ٣٢، ٣٣، ٣٧، ٦١، ٦٨، ٨٠، ٨٤، ٨٨ وذلك خلافاً لاحكام المادة ٥٦ من قانون الانتخاب .

٤. رفض طلب مندوبين ومندوبين آخرين بالاستمرار في تفريغ النتائج على اللوح الى ان تم اخراجهم من القاعة من قبل الشرطة بناءً على طلب احد اعضاء اللجنة .

هذا وقد قدم الطاعن ثلاثة شهود اثبات لوقائع مختلفة فقررت اللجنة في نفس الجلسة سماع شهادتهم وتم استدعاؤهم والتثبت من شخصية كل واحد منهم وبعد اداء القسم القانوني من قبلهم وقد دوت شهاداتهم في محضر الجلسة .

وبناءً على ذلك وبعد ان درست اللجنة كافة الاوراق والبيانات وبعد الاستماع الى شهود الاثبات الثلاثة وكل ما يتعلق بالطعن وجدت اللجنة ما يلي :

اولاً : ان الطعن لم يكن منصّباً على وقائع بعينها .

ثانياً : ان شهادات الشهود لم تكن مطابقة بحيث يمكن اتخاذها ببيانات اثبات .

ثالثاً : ان بعض الاجراءات المطعون في صحتها مخالفات ادارية ولم تكن مخالفات قانونية فيما لو صحت ولا تؤثر على نتائج الانتخابات .

مثل عدم تفريغ بعض الصناديق على اللوحة الرئيسية حيث ثبت ان جميع النتائج افرغت على الألواح الورقية ثم وزعت على الكمبيوتر واللوحة الرئيسية الا ان قاريء النتائج لتفريغها على اللوحة الرئيسية كان بطيئاً مما ادى الى اعلان النتائج على الألواح الورقية ونتائج الكمبيوتر فلم يغير هذا الاعلان من الواقع شيئاً ، حيث ثبتت من فتح بعض الصناديق صحة الفرز والنتائج التي اعلن عنها رئيس اللجنة المركزية "محافظ العاصمة" .

وبناءً على ذلك فان اللجنة تقرر رد الطعن المقدم من السيد عبدالعزيز السيد

احمد / الدائرة الخامسة والتأكيد على صحة نيابة نواب الدائرة الخامسة .

دولة رئيس المجلس : هذا القرار الثالث للجنة وهو معروض أمامكم ، الشيخ عبدالمنعم السيد عبدالمنعم أبو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم شكرًا دولة الرئيس .

مع شديد الاسف تضمنت حيثيات القرار أمراً متناقضاً مع حيثيات التثبت للبيانات ، بينات شهادة الشهود بالتواتر حيث نص القرار بأن هناك تناقضاً في شهادة الشهود وأغفل تواتر الشهادة في عدم فرز الاثني عشر صندوق ونصف وهذا وحده يكفي للطعن .

دولة رئيس المجلس : هذا بند آخر شيخ عبدالمنعم ، نحكي في طعن آخر . أخ منير إذا تكرمت تغادر القاعة لأنه لا زلنا نبحث في طعون الدائرة الخامسة . الدكتور عبدالرزاق الدكتور عبدالرزاق طيشتات : شكرًا دولة الرئيس .

الحقيقة النقاش مثل الذي دار قبل قليل ، الطاعن هذا مثله مثل الذين سبقوه . أنا رأيي التصويت مباشرة .

دولة رئيس المجلس : نطرح قرار اللجنة للتصويت ، من يوافق على قرار اللجنة يرد الطعن ؟

السيد الامين العام : ٣٥ من ٥٢ دولة رئيس المجلس : ٣٥ من ٥٢ ويرد الطعن . البند الذي يليه

السيد المقرر : رابعاً : اجتمعت اللجنة بتاريخ

الانتخابات النيابية المتعلقة بالمقعد المسيحي بالدائرة السادسة فأرجو البلاغكم برغبتني في سحب هذا الطعن ، وجهودكم مشكورة

مع التحية عمان ١٩٩٤/٢/٨ يضاف الى الملف

سالم النحاس بسم الله الرحمن الرحيم المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب الرقم : ٣ / ١١ / ٣ / ٣٢٥٨ التاريخ : ١٤١٤ / ٦ / ٢ الموافق : ١٩٩٣ / ١٢ / ٤

سماحة الشيخ عبدالباقي جمو : رئيس لجنة الطعون الثانية

ابعث اليكم بالطعون المقدمة من المرشحين :-

١. السيد محمد عبدالكريم الحارمة / الدائرة الرابعة .

٢. الدكتور محمد ابو فارس / الدائرة الخامسة .

٣. السيد نحر العساف / الدائرة الخامسة .

٤. السيد عبدالعزيز السيد احمد / الدائرة الخامسة .

٥. السيد سالم النحاس / الدائرة السادسة . لفحصهم والتحقق من صحتهم عملاً باحكام المادة "١٦" من النظام الداخلي لمجلس النواب .

١٩٩٤/٢/١٥ بنصاها القانوني برئاسة سماحة الشيخ عبدالباقي جمو رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة سعادة السيد سالم الزوليدة واعضاء اللجنة اصحاب السماحة والمعاللي والسعادة السادة : سمير قعوار ، ابراهيم سمارة ، عبدالمنعم ابو زنت .

ونظرت اللجنة في الطلب المقدم من السيد سالم النحاس الطاعن في الانتخابات النيابية المتعلقة بالمقعد المسيحي والتي جرت في الدائرة السادسة بتاريخ ١٩٩٣/١١/٨ ، والمتعلق بسحب الطعن المقدم من قبله في صحة الانتخابات النيابية التي جرت بتاريخ ١٩٩٣/١١/٨ ، والمتعلق بالمقعد المسيحي واعتباره لاغياً / مرفق صورة عنه .

واقعت اللجنة على الطلب وتم شطب الطعن من قائمة الطعون المقدمة للجنة . واعتبار نيابة المطعون في نيابته السيد سمير الفرح صحيحة . وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

امين عام مجلس الامة لجنة الطعون الثانية صالح الزعبي مجلس النواب المرفقات :

١. صورة عن الطعون المقدمة للجنة ٢. صورة عن الطلب المقدم من الطاعن سالم النحاس

٣. مخالفة لسماحة الشيخ عبدالمنعم ابو زنت سعادة النائب / رئيس لجنة الطعون الثانية المحترم - عمان

بعد التحية اشارة الى الطعن المقدم في نتائج

هكذا من أجل

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،،
رئيس مجلس النواب
طاهر المصري
" بسم الله الرحمن الرحيم "

لجنة الطعون الثانية
مجلس النواب الثاني عشر
أعضاء لجنة الطعون الثانية لمجلس
النواب الثاني عشر :

رئيس اللجنة : سماحة الشيخ عبد الباقي جمو
مقرر اللجنة : سعادة السيد سالم الزوايدة
الأعضاء السادة :

- ١- معالي السيد سمير قعوار
- ٢- سماحة الشيخ عبد المنعم ابو زنت
- ٣- سعادة السيد ابراهيم سمارة

سكرتير اللجنة :

- ١- السيد غسان النجداوي
- ٢- الأتمة لينا النور
- ٣- السيد محمد الخرابشة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاردني الاكرم
لجنة الطعون بصحة النيابة بواسطة
الامانة العامة لمجلس النواب الاردني
مقدم الطعن : محمد عبد الكريم حمد
المخارمة / المرشح سابقاً عن الدائرة الانتخابية
الرابعة / محافظة العاصمة والمقيد في سجل
الناخبين لهذه الدائرة

النتيجة الطعون فيها : إجراءات الانتخاب
والفرز وإعلان النتيجة لانتخابات مجلس
النواب للدائرة الانتخابية الرابعة / محافظة
العاصمة / وصحة نهاية الناخبين المعلن فوزهما

عن هذه الدائرة كل من السيد / انور محمد
منور الحديد والسيد / محمد ابراهيم الراشد
الخطيبي .

أسباب الطعن :

اولاً : ورد في كشوفات الناخبين للدائرة
الانتخابية الرابعة اكثر من خمسة آلاف إسم
ناخب مكرر لأكثر من مرة واحدة . وقد
اعتضت على ذلك اكثر من مرة لمعالي وزير
الداخلية وعطوفة محافظ العاصمة ومدير قضاء
سحاب رئيس لجنة الانتخاب الفرعية للدائرة
الرابعة . وقد اكد لي جميعهم كما اكدوا
لكافة وسائل الاعلام الاردنية الموثوقة والمسموعة
والمقروعة بأنه قد تم شطب هذه الأسماء المكررة
إلا ان ذلك لم يحدث . وقد اقترح أصحاب
الأسماء المكررة في جداول الناخبين اكثر من
مرة وهذا الأجراء مخالفة صريحة لنص المادة
(٤) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم
٢٢ لسنة ١٩٨٦ .

ثانياً : تم تسليم البطاقات الانتخابية بدون أي
تفويض او تحويل او مستند بالآلاف الى
مندوبي بعض المرشحين وقد تم حجز هذه
البطاقات عن أصحابها واستخدامها فيما بعد .
علماً بأن هذا الأجراء مخالف للفقرة (٤) من
تعليمات البطاقة الانتخابية للشخصية الصادرة
عن وزير الداخلية بموجب المادة (٣٥) من
قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٢٢) لسنة
١٩٨٦ وللنشورة في الجريدة الرسمية صفحة
(٢٠١٩) في العدد رقم (٣٤٣٢) الصادر
بتاريخ ١٩٨٦/١١/١١ . والتي تقضي بان
صاحب الحق في تسليم البطاقة هو صاحبها أو

رب الأسرة او احد افرادها فقط . وهذا
الأجراء مخالف للقانون ولبدأ العدالة وصحة
الانتخاب .

ثالثاً : صدرت تعليمات معدلة لتعليمات
البطاقة الانتخابية الصادرة بموجب قانون
الانتخاب صادرة عن معالي وزير الداخلية
صاحب الحق القانوني بهذه الصفة بأصداها
وهي التعليمات الصادرة بموجب المادة (٣٥)
من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٢٢)
لسنة (١٩٨٦) والنشورة في الجريدة الرسمية
العدد رقم (٣٩١٦) صفحة () تاريخ :
١٩٩٣/٨/١٦ والتي تقضي بعدم اعتماد
البطاقة الانتخابية لاثبات شخصية الناخب
سواء ثبت على هذه البطاقة صورة الناخب او
صدرت بدون الصورة وبموجب هذه التعليمات
يتوجب على لجنة الاقتراع التثبت من شخصية
الناخب باحدى وثائق اثبات الشخصية
الرسمية وقد تم تطبيق هذه التعليمات على
لجان الانتخاب في مدينة سحاب . الا أنه
وبنفس يوم الاقتراع الاثنين الموافق
١٩٩٣/١١/٨ صدرت تعليمات شفوية من
مدير قضاء سحاب رئيس لجنة الانتخاب
الفرعية للدائرة الرابعة الى رؤساء لجان الاقتراع
اعتماد صورة الناخب على البطاقة الانتخابية
في منطقة القويسمة وابو علندا مخالفة
لتعليمات وزير الداخلية الرسمية وتقضي
بالطلب من اللجان لاثبات شخصية الناخب
حتى ولو كانت صورة الناخب على البطاقة
الانتخابية مصدقة بخاتم احد المختارين وقد تم
ذلك : وبذلك تم استعمال الاف البطاقات

الانتخابية في الاقتراع من غير اصحابها
الحقيقيين اصحاب حق الاقتراع . بعد ان تم
تثبيت صورة اي شخص متواجد على أية بطاقة
انتخابية من البطاقات المحجوزة لدى المرشحين
والتصديق عليها بخاتم احد المختارين والاقتراع
بواسطة . وهذا يشكل مخالفة صارخة
لقانون الانتخاب والتعليمات القانونية الصادرة
بموجبه ويخل ايضاً ببدأ العدالة وتكافؤ
الفرص .

رابعاً : البطاقة الانتخابية بحد ذاتها والتي تم
الاقتراع بموجبها مخالفة لتعليمات بطاقة
الانتخاب الشخصية الصادرة بموجب المادة
(٣٥) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم
(٢٢) لسنة ١٩٨٦ والنشورة في الجريدة
الرسمية صفحة (٢٠١٩) العدد رقم (٣٤٣٢)
الصادر بتاريخ ١٩٨٦/١١/١١ . حيث ان
الفقرة الاولى من هذه التعليمات تنص على
(تصدر بطاقة الانتخاب الشخصية عن مكتب
السجل المدني الذي سجل المواطن بدائرته في
جداول الناخبين وتكون صالحة لمدة عشر
سنوات من تاريخ اصداها) .

كما ان الفقرة (٣) من هذه التعليمات
تنص على (يتقدم المواطن بطلب الحصول على
البطاقة على النموذج المعد لهذه الغاية مع
صورتين شخصيتين تلصق إحداها على
الطلب والثانية على البطاقة مع ختمها بالخاتم
الرسمي للمكتب (مكتب السجل المدني) .
وهذا لم يحدث وتم اعتماد صورة
الناخب على البطاقة الانتخابية بعد ختمها
بختم احد المختارين . وبالتالي فان جميع

هكذا من العمل

البطاقات الانتخابية التي تم الاقتراع بموجبها مخالفة للقانون وغير قانونية وباطلة وما بني على باطل فهو باطل .

خامساً : تم الاعلان رسمياً بواسطة الاذاعة الاردنية والتلفزيون الاردني بعد انتهاء الاقتراع ان عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية الرابعة عشرون الف وثلاثمائة واربعه واربون ذكور وسبعة عشر الفا وستة وسبعون اثنا . ويمكن التثبت من ذلك بواسطة أرشيف التلفزيون الاردني . المجموع الاجمالي ٣٧٤٢٠٥ الف ناخب وناخبة . وجميع عدد الاصوات التي حصل عليها مرشحوا الدائرة العشرين يتبين ان مجموع الاصوات التي حصلوا عليها يبلغ أربعين الفا وتسعمائة وستة وتسعون صوتاً ما عدا الاصوات الباطلة وبذلك يكون هنالك فرق ثلاثة آلاف وخمسمائة وستة وسبعون صوتاً زيادة عن عدد الاصوات المقترعين الفعليين ما عدا الاصوات الباطلة .

سادساً : اجراءات الفرز لم تكن دقيقة وغير متفقة مع القانون وقد تم الاعتراض في حينه على مخالفات إجراءات الفرز دون فائدة حيث ان تقارير فرز كل صندوق من الصناديق كانت ترسل الى غرفة الكمبيوتر التي كان يحظر على أيا من المرشحين او مندوبيهم مجرد الاقتراب منها وتبقى هنالك لمدة تختلف من النصف ساعة وحتى الساعتين وترسل الى وزارة الداخلية بواسطة الفاكس بعد ذلك تمرر الى غرفة العمليات وتسجل على اللوحة رغم ان عدالة الانتخاب وعلائية الاجراءات تقتضي ارسال تقرير فرز أي صندوق اقتراع من قبل لجنة الفرز الى غرفة العمليات وتدون نتائج هذا الصندوق على اللوحة وبعد ذلك ترسل الى الكمبيوتر او غيره . وذلك مخالف لنص المادة (٥٥) فقرة (ب) من قانون الانتخاب .

كذلك فان هذه التقارير وعند ارسالها الى غرفة العمليات ونقل بياناتها الى لوحة الأرقام المدون عليها اسماء المرشحين للدائرة لم يكن النقل صحيحاً او دقيقاً ومخالف لواقع نتائج هذه الصناديق ولم يسمح لأي مرشح الاطلاع على هذه التقارير لا اثناء الفرز او بعده وذلك مخالف لنص المادة (٥٦) من قانون الانتخاب .

وانني اطلب اعادة فرز الصناديق كاملة او على الأقل اعادة جمع نتائج كل مرشح من المرشحين في الدائرة كما وردت في تقارير لجان الفرز لكل صندوق وذلك تحت اشراف اللجنة الموقرة لبيان حقيقة اصوات كافة مرشحي الدائرة .

سابعاً : إمتناع وزارة الداخلية ولجنة الانتخاب المركزية ولجنة الانتخاب الفرعية حتى الان عن اطلاقنا على جداول الاقتراع او تقارير فرز الصناديق او تقارير جمع الاصوات التي حصل عليها كل مرشح من المرشحين او اية وثيقة او مستند من وثائق الاقتراع والفرز بدون اي سبب او مستند قانوني .

ثامناً : ورد في بعض صناديق الاقتراع وخصوصاً صناديق مدارس ابو علندا والقويسمة اصوات للمرشحين في مجموعها اكثر من العدد الذي اقترح في هذه الصناديق الى ٢٠ او ٤٠ ٪ من اصوات عدد المقترعين

الحقيقي .

تاسعاً : في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الاقتراع ١٩٩٣/١١/٨ . وفي مدرسة القويسمة الشاملة اطلقت الانوار بحجة إنقطاع التيار الكهربائي وبنفس اللحظة أدخلت الى مركز الاقتراع سيارة إسعاف بحجة اسعاف مصاب بالتهاب الزائدة الدودية لمدة ربع ساعة بعدها عادة الأتارة .

عاشراً : كانت لجان الاقتراع تسمح لبعض المرشحين او بعض مندوبيهم التجول بحرية في جميع مراكز الاقتراع والدخول والخروج من المركز . وبنفس الوقت كان يمنع مندوبي من مغادرة غرفهم كما منع عدد من المرشحين الآخرين انفسهم من دخول مراكز الاقتراع وذلك بشكل مخالفة صريحة وواضحة لاجراءات الاقتراع والمساواة في التعليمات والحقوق .

حادي عشر : وردت بعض صناديق الاقتراع الى لجان الاقتراع دون ان تكون ملفوفة ومشموعة بالقماش الابيض وتم فرزها وقبولها وذلك مخالف للقانون .

ثاني عشر : أي سبب قانوني او واقعي او فعلي آخر قد يتبين للجنة الموقرة من خلال التحقيق في هذا الطعن .

ثالث عشر : يحتفظ الطاعن بحقه في تقديم أية بيعة او واقعة قد يتوصل اليها و اضافتها الى اسباب هذا الطعن اثناء نظره .

الرابع عشر : لقد تم منع المندوبين من مراقبة صناديق الاقتراع لمراكز الفرز . وهذا مخالف لنص القانون .

الطلب :

١- قبول الطعن شكلاً لتقديمه ضمن المهلة القانونية المنصوص عليها في المادة (٥٩) من قانون الانتخاب .

٢- وبالنتيجة وبعد التحقيق قبول الطعن موضوعاً واصدار قراركم العادل بالغاء نتيجة الاقتراع في الدائرة الانتخابية الرابعة واعادة الاقتراع لهذه الدائرة حسب القانون .

وتفضلوا فائق الاحترام ،

مقدم الطعن / محمد عبدالكريم حمد الحارمة

قائمة بيان الطعن المقدم من الطاعن محمد عبدالكريم حمد الحارمة

١- شهادة رؤساء واعضاء لجان الاقتراع في مراكز الاقتراع في الدائرة الانتخابية الرابعة .

٢- كشوفات تسليم البطاقات الانتخابية .

٣- كشوفات سجل الناخبين الذي اعتمدته وزارة الداخلية وجرى عليه الاقتراع .

٤- تقارير لجان الاقتراع .

٥- تقارير لجان فرز الاصوات لكل صندوق .

٦- تقرير اللجنة المركزية للاقتراع .

٧- تقرير اللجنة المركزية للفرز واعلان النتيجة .

٨- قائمة اسماء المرشحين للدائرة الرابعة واصوات كل منهم .

٩- صورة فوتستائية من تعليمات وزير الداخلية للبطاقة الانتخابية .

١٠- شريط الاخبار وتقارير مندوبي التلفزيون الاردني واذاعة المملكة الاردنية الهاشمية فيما يتعلق باجراءات ومتاهات الاقتراع والفرز

- للدائرة الرابعة لنهار ومساء يوم الاثنين الموافق ١٩٩٣/١١/٨ .
- ١١- قرار معالي وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخابات البرلمانية يوم ١٩٩٣/١١/٩ .
- ١٢- قائمة بأسماء بعض الشهود مرفقة مع الطعن .
- ١٣- ملف يحتوي بعض البيانات الخطية .
- يحفظ الطاعن بحقه في تقديم أية بينة اخرى اثناء نظر هذا الطعن .
- ١٥- صرورة عن ناتج جمع اصوات المرشحين . والتي هي غير مطابقة للنتائج المعلنة .
- وتقبلوا فائق الاحترام ،

قائمة السادة الشهود

- ١- الاستاذ جبر محمود عبدالعزيز
- ٢- الاستاذ محمود جبريل حسن
- ٣- الاستاذ عبدالله محمود ابو غوش
- ٤- الاستاذ محمد علي حسين حسن
- ٥- الاستاذ عبدالمعطي الشيخ خضر
- ٦- السيد عبداللطيف احمد محمود الطهراوي
- ٧- السيد عبدالرحمن القطارنة
- ٨- السيد عيسى احمد الخديدي
- ٩- السيد خليل سالم ابو انشيش
- ١٠- السيد "محمد بكر" مرزوق حمد
- ١١- السيد عثمان محمد عبدالفتاح
- ١٢- السيد خالد جمعة السلال
- ١٣- الاستاذ عبدالوهاب عبدالحى المصري
- طعن في نتائج انتخابات الدائرة الخامسة لعام ١٩٩٣
- اننا نريد ان نسجل ما يلي
- اولاً : لقد باشرت اللجان المكلفة بالفرز أعمالها مساء يوم الاثنين ١٩٩٣/١١/٨ واستمر الفرز حتى منتصف الليل . وأخذت لجان الفرز تزود اللجنة المسؤولة عن تفريغ الاصوات على اللوحة الرئيسية لقائمة المرشحين في القاعة الرئيسية في مدرسة لم حبيبة للاناث في وادي السير .
- ثانياً : اخذت اللجنة تفرغ نتائج الصناديق على قائمة المرشحين في القاعة الرئيسية تحت مراقبة كثير من المرشحين ومندوبيهم .
- ثالثاً : لقد تم تفريغ معظم النتائج على اللوحة حيث تم تفريغ نتيجة ١٧٩ صندوقاً كاملة على

اللوحة . وكذلك تم تفريغ نصف النتائج لصندوق رقم ٩٠ إناث ، ولم تفرغ نتائج الصناديق ذوات الأرقام التالية :

١٤ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٦١ ، ٦٨ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٨٨

وكلها من صناديق الاناث

رابعاً : وبينما اللجنة في الدائرة الخامسة مشغولة بتفريغ نتائج الصندوق رقم ٩٠ إناث دخل رئيس اللجنة المركزية للانتخابات وقال . بصفتي رئيساً للجنة المركزية للانتخابات اعلن عن نتائج الانتخابات في الدائرة الخامسة كما يلي .

وذكر اربعة اسماء من العرب واسماً لمقعد الشراكسة والشيشان . ثم خرج ولم يصغ الى اعتراض أحد ، كما خرج غيره كذلك .

لقد أعلن ذلك ولم يستكمل نقل نتيجة اثني عشر صندوقاً الى اللوحة الرئيسية للجمع ولم يكن هناك جمع لأصوات أي مرشح من المرشحين حتى يعرف الفائزون .

خامساً : اننا نطعن في صحة هذه النتائج ونعتبرها باطلة بناء على ما تقدم من بينات .

سادساً : نرفق قائمة بأسماء بعض الشهود ممن اعترضوا على ذلك .

مقدم الطعن

الدكتور محمد عبدالقادر أبو فارس

١٩٩٣/١١/١٠

الحاضرين من المرشحين أو المندوبين عنهم وتنظم اللجنة محضراً بتلك النتائج ترسل نسخة منه ومن جميع قراراتها والأوراق المتعلقة بالانتخاب الى وزارة الداخلية للاحتفاظ بها لمدة لا تقل عن ستة أشهر .

ثالثاً : لقد ضمن الدستور ضرورة سلامة الانتخاب وحق المرشحين بالذات أو بالواسطة في مراقبة الأعمال الانتخابية بجميع مراحلها ، وأن أي خلل في هذه الإجراءات يترتب عليه بطلان العملية الانتخابية كاملة سيما وأن جمع الأوراق المتعلقة بهذه العملية لم يتم تحت رقابة المرشحين أو مندوبيهم .

السادة المحترمين :-

ان العملية الانتخابية هي عملية واحدة ومتكاملة وهي عبارة عن سلسلة متكاملة ومتصلة من الإجراءات وأن أي خرق لهذه العملية وفي أي مرحلة من المراحل يؤدي الى قطع الاتصال المستمر في سلسلة الإجراءات هذه ويؤدي بهذه العملية الى البطلان .

وأن المخالفات التي اشرت اليها هي مخالفات جهرية للإجراءات والضمانات التي حرص الدستور والقانون عليها وعلى وجودها ، وخاصة حق المرشحين في مراقبة العملية الانتخابية ابتداء وانتهاء .

وعليه أرجو من المجلس الكريم :-

١. اعتبار الاعتراض السابقة ومرفقاته جزءاً من هذا الاعتراض .
٢. التحقق من صحة الوقائع المبينة في هذا الاعتراض وهي وقائع مدعمة بالبيانات وسماع القوال الشهود لبيان المخالفات الجهرية

للأجراءات المنصوص عليها في الدستور والقانون .

٣. أيضاً مخاطبة اللجنة المركزية للانتخابات لبيان ما يلي :-

أ- عدد صناديق الاقتراع في الدائرة الخامسة .

ب- عدد المراقبين الذين سمح للمرشح الدكتور محمد أبو فارس بانتدابهم لمراقبة عملية الاقتراع ومراقبة الصناديق الـ (١٩٢) المذكورة .

ج- عدد لجان الفرز وعدد المندوبين الذين سمح بانتدابهم لمراقبة عملية الفرز .

وبالنتيجة وبعد التحقق من هذه الوقائع اعلان بطلان نيابة الاشخاص الذين اعلن فوزهم عن الدائرة الخامسة لحافظة العاصمة .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

الدكتور محمد أبو فارس

الحامي عدنان نجيب الرشدان

وكيلاً عن الدكتور محمد أبو فارس

وكالة خاصة

انا / نحن الموقع امضاء بذيله الدكتور محمد أبو فارس

قد وكلت واقتمت مقام نفسي الحامي عدنان الرشدان و غالب ابو عبود وزهير ابو الراجب وزيد خليفة وموسى حمدان وصالح العروطي مجتمعين ومنفردين لينوب ويقوم عني بتقديم واقامة الدعوى والمرافعة والمداخلة والمخاصمة في الدعوى الاعتراض على صحة نيابة الدائرة الخامسة لحافظة العاصمة المتكونة او

التي ستكون بيني وبين الاشخاص الذين اعلن فوزهم عن الدائرة الخامسة لحافظة العاصمة .

والتي موضوعها الطعن بصحة نيابة الاشخاص الذين اعلن فوزهم بالانتخابات النيابية ١٩٩٣ عن الدائرة الخامسة لحافظة العاصمة وذلك أمام مجلس النواب أو أية محكمة اخرى على اختلاف انواعها ووظائفها ودرجاتها بناية واعتراضاً واستئنافاً وتميزاً ، واعادة وتصحيحاً ، ولاخر درجات المحاكمة ، بما في ذلك تقديم الدعوى المذكورة وتوقيع وتقديم كافة ما يختص بها من لوائح واستدعاءات وطلبات وأوراق ومستندات وإخطارات وإنذارات عدلية وادعاءات متقابلة لينوب عني بالقيام بكافة الإجراءات الادارية والقضائية الخاصة بصحة الطعن وذلك لدى أي مرجع أو أية دائرة اخرى أو مجلس ذي اختصاص أو مؤسسة رسمية أو شبه رسمية ، وله توقيع وتقديم وملاحظة أي طلب او ادعاء او استدعاء او انذار أو أي مستند على الاطلاق وكل ما يختص بالإجراءات الادارية والقضائية المذكورة مهما كان نوعها .

وله تسمية البيئة وحصرها والطعن ببيئة الخصم وشهوده ، والتبليغ والتبليغ ، والكشف وانتخاب الخبراء وعزلهم والطعن بهم وبقراراتهم والموافقة على التحكيم وتعيين المحكم والمحكمين والمميزين وعزلهم والمرافعة امامهم وباعتراض الغير والدخول بالدعوى كشخص ثالث أو طلب ادخال شخص ثالث أو اشخاص ثالثة ، ويطلب الحجز التحفظي والاجرائي وتثبيتته وفكها واليمين وردها ويطلب

نقل الدعوى ورد الحاكم وبالصالح والافرار غير المضر والابراء ويطلب اعلان الافلاس والموافقة على المصالحة والقيام بكل ما يتعلق بطابق الافلاس دون تحديد ، وله مراجعة دوائر الاجراء والمرافعة امامها وتنفيذ أي قرار أو أمر أو اتفاق يصدر لمصلحتهم أو يتفق عليه وقبل التسوية وعرضها ورفضها ويطلب الحبس والتخلى وباستئناف المقررات التي تصدر عن هذه الدوائر وقبض واستلام ما يحكم او يقرر به او ما يجري الاتفاق عليه وباعطاء وصولات نافذة وفعالة وله دفع الرسوم والمصاريف لتنفيذ ما تقدم على ان يرجع عليه بجميع ذلك وبكل ما يجوز التوكيل به قانوناً ذكر أم لم يذكر ولو كان ذكره مشروطاً وبتوكيل الغير بجميع ما وكل به أو ببعضه وعزل من يوكل المرة بعد المرة ، وكالة مفوضة لرأيه وقوله وفعله .

تحريراً في هذا اليوم الثاني والعشرين من شهر تشرين ثاني لسنة ١٩٩٣ .

أصادق على صحة التوقيع والتوكيل / الحامي عدنان الرشدان

الموكل / د. محمد عبدالقادر أبو فارس

بسم الله الرحمن الرحيم

لدى مجلس النواب الموقر

رئيس مجلس النواب الاكرم

الامالة العامة لمجلس النواب الموقرة

المستدعي :- نمر العساف

الموضوع :- الطعن في صحة انتخاب الاعضاء الناجحين في الدائرة الخامسة لحافظة العاصمة .

وحيث ان اعلان نتائج الانتخابات في الدائرة الخامسة من قبل رئيس اللجنة المركزية

كلنا من الشاهل

للاستخابات باطل ولا يستند الى اي اساس من الواقع والقانون للوقائع والاسباب التالية :

خلاصة الوقائع والاسباب :-

١- المستدعي مرشح عن الدائرة الخامسة

٢- باشرت اللجان المكلفة بالفرز اعمالها مساء يوم الاثنين ١١/٨/١٩٩٣ .

٣- اخذت لجان الفرز الفرعية تزود اللجنة المركزية بمحصلة الصناديق أول بأول واخذت اللجنة المركزية بدورها بتفريغ الاصوات الواردة على اللوحة الرئيسية .

٤- لقد تم تفريغ معظم النتائج على اللوحة بحيث تم تفريغ نتيجة ١٧٩ صندوق كاملاً على اللوحة كذلك تم تفريغ نصف النتائج لصندوق رقم ٩٠ .

٥- لم تتم اللجنة بتفريغ الصناديق ذوات الأرقام ، ١٤ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٦١ ، ٦٨ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٨٨ ، وكلها من صناديق الاناث .

حيث تفاجيء الحضور بقيام رئيس اللجنة المركزية وقال (بصفتي رئيس اللجنة المركزية اقرر اعلان عن نتائج الانتخابات في الدائرة الخامسة ، وهم :

١- همام سعيد
٢- مفلح اللوزي
٣- خالد عبد النبي مطر
٤- عيدهموسى النهار

وذكر اسم المرشح الشركسي منير صوير من الناجحين ثم خرج بالرغم من احتجاج الحضور ومثلي المرشحين ولم يصغ الى اعتراض احد وترك القاعة مهزولاً ورافضاً تسجيل اي

اعتراض .

٦. لقد خالف رئيس اللجنة المركزية و/او محافظ العاصمة منطوق المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الانتخابات .

٧. ان مجلسكم الموقر هو صاحب الاختصاص للنظر بصحة نيابة النواب للاسباب والوقائع الوارد اعلاه .

الطلب :-
يلتمس المستدعي اصدار القرار من مجلسكم الموقر بعدم صحة نيابة المطعون فيهم وهم :

١- مفلح اللوزي .
٢- خالد عبد النبي مطر .
٣- عيدهموسى النهار .
٤- همام سعيد .
٥- منير صوير .

واتخاذ الاجراءات القانونية والقرارات المناسبة لتصحيح مسار العملية الانتخابية طبقاً للدستور وقانون الانتخابات .

البيات :-
١- محضر بيان وقائع الحال .
٢- الشهود الموجودون في قاعة الفرز .
٣- ملف العملية الانتخابية .

المستدعي
نمر العساف
١٩٩٣/١١/٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد عبد العزيز ، السيد احمد
التاريخ : ٢٢ / ١١ / ١٩٩٣ م
عطوفة الدكتور صالح الزعبي المحترم
امين عام مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد

أرجو أن أتقدم الى الأمانة العامة للمجلس بالظمن في نتائج انتخابات الدائرة الخامسة مشيراً الى الوقائع التالية :

١- لم يتم احصاء الاوراق الموجودة بداخل الصناديق قبل بداية الفرز في اللجنة الأولى وذلك خلافاً لمنطوق المادة الخمسين من قانون الانتخاب ، ورفض رئيس اللجنة اعتراض مندوبي السيد ابراهيم جرار على ذلك كما رفض اعتراضني أيضاً .

٢- جرى تبديل كشوف في الساعة الخامسة صباحاً بدعوى " انها أوضح بناءً على طلب المحافظ " كما أفاد مسؤول لجنة الفرز المركزية لدى سؤاله عن سبب ذلك .

٣- تم اعلان النتائج قبل استكمال تفريغ صندوق رقم (٩٠) على اللوح ، وقبل تفريغ (١٢) صندوقاً من صناديق الاناث تحمل الأرقام ١٤ - ٢١ - ٢٥ - ٢٧ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٧ - ٦١ - ٦٨ - ٨٠ - ٨٤ - ٨٨ - وذلك

خلافاً للمادة ٥٦ من قانون الانتخاب التي تنص على أن " تجري عملية جمع الاصوات التي نالها كل مرشح وإعلان النتائج النهائية للانتخابات في الدائرة الانتخابية من قبل اللجنة المركزية بصورة علنية امام الحاضرين من المرشحين او المندوبين عنهم " .

٤- رفض طلب مندوبي ومندوبي مرشحين آخرين بالاستمرار في تفريغ النتائج على اللوح ، الى ان تم اخراجهم من القاعة من قبل الشرطة بناءً على طلب أحد أعضاء اللجنة . (مندوبي المذكورون هم السادة : صلاح ابو عرقوب ،

ياسر السيد احمد ، ايمن ابو شرار) .
لهذه الوقائع أرى ان النتائج المعلنه غير محققة للشروط الانتخابية التي حددها قانون الانتخابات ، وللتواهة التي تمنها جلالة الملك المعظم وأرجو ان يطلع المجلس بدوره القانوني ومسؤوليته في تعزيز الديمقراطية من خلال النظر في هذه النتائج .

وعلى الله قصد السبيل
عبد العزيز السيد احمد
مرشح الدائرة الخامسة
دولة رئيس المجلس : توافقون على قرار اللجنة ؟ موافقة بأغلبية كبيرة .

ترفع الجلسة لمدة عشر دقائق للصلاة .
- وهنا رفعت الجلسة لمدة عشر دقائق ثم عادت بعدها للانعقاد - .
-استئناف الجلسة-

دولة رئيس المجلس :
بسم الله الرحمن الرحيم
أعلن استئناف الجلسة . السيدالامين العام .

السيد الامين العام :
ب. قرار لجنة الطعون السادسة رقم (٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٦ ، والمتضمن الطعن المقدم من المرشح عن دائرة معان .

السيد المقرر
السيد طلال عبيدات مقرر لجنة الطعون السادسة :
قرار رقم (٢)

اجتمعت لجنة الطعون السادسة لمجلس النواب الثاني عشر برئاسة سعادة النائب عبد

الطعن وتلقت منها :

أ. كشوفات باسماء العسكريين والمتوفين ومن هم خارج البلاد أدعى الطاعن انهم ادلوا باصواتهم بانتخابات دائرة محافظة معان التي تمت في ١٩٩٣/١١/٨ وذلك خلافاً لقانون الانتخابات رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ .

ب. ادعاءات الطاعن ان مجموع الاصوات التي حصل عليها مرشحو دائرة معان الانتخابية البالغة (٢٦٥٢٤) صوتاً ليست صحيحة ، وان عدد اصوات المقترعين الذين ادلوا باصواتهم فعلاً بصناديق الاقتراع لم يتجاوز (٢١٠٠٠) صوتاً .

ج. استمعت اللجنة الى اقوال عطوفة محافظ معان واقوال السيد / محمود دحيات مسؤول قسم الانتخابات النيابية في محافظة معان الانتخابات ١٩٩٣/١١/٨ في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/١/١٨ وقدم عطوفة المحافظ جميع الاوراق والمستندات والكشوفات التي طلبتها اللجنة .

كما قامت اللجنة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٢/٦ بتدقيق ثلاثة صناديق اقتراع هي صندوق مركز النوايلة في وادي موسى رقم ٤٧ وصندوق مركز بنات الشوك الثانية رقم ٥٦ وصندوق مدرسة المقارعية للذكور رقم ٥٨ وذلك بطريقة اخذ عينات عشوائية كافية من الاسماء المطعون بصحة اقتراعها من ادعى الطاعن انهم اما عسكريين او متوفين او خارج البلاد وانهم حسب ادعائهم ادلوا باصواتهم في مراكز الاقتراع المذكورة ، وقد تبين للجنة بالتدقيق بهذه العينات ان الفئات المذكورة

العزيز جبر وحضور مقرها سعادة النائب طلال عبيدات وحضور معالي النائب سعد هائل سرور ، سعادة النائب الدكتور محمد ابو عليم ، سعادة النائب الدكتور راتب السعود ، وذلك على مدى سبعة اجتماعات متتالية لبحث الطعن المقدم من السيد / اكرم علي محمد كريشان ناخب ومرشح من دائرة معان الانتخابية وكيله المحامي الاستاذة اسمى خضر ، وذلك بموجب لائحة الطعن المقدمة من المذكور الى الامانة العامة لمجلس النواب استناداً لنص المادة (٧١) من الدستور والمادة (٥٩) من قانون الانتخاب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ والتي تطعن بصحة انتخابات مجلس النواب الثاني عشر التي تمت بتاريخ ١٩٩٣/١١/٨ ، والنواب المطعون بصحة نيابتهم هم :

معالي الدكتور عوز خليفات وسعادة السيد بدر الرياطي ومعالي السيد عبدالكريم الكباريتي وسعادة السيد طه الهباهبة وسعادة السيد توفيق كريشان .

- وقد بحثت اللجنة على مدى اجتماعاتها السبعة الطعن المشار اليه وناقشت لائحة الطعن بجميع بنودها ونقاطها نقاشاً موسعاً ومستفيضاً ، وقد ارتأت في البداية قبول الطعن من حيث الشكل لوقوع ضمن المدة القانونية وهذا الطعن مرفق بالملحق " أ " .

- كما التفت اللجنة مع الطاعن اكرم كريشان ووكيله المحامي الاستاذة اسمى خضر بالجلستين المنعقدتين في ١٩٩٣/١٢/١٦ و ١٩٩٤/١/٢٤ حيث استمعت لافئلهما حول

بطعته لم تدل باصواتهم وانهم لم يستلموا بطاقتهم الانتخابية ، وان ما اورد الطاعن عن هذا الموضوع لم يكن صحيحاً .

- ومع ان لجنة الطعون السادسة ترى ان معظم بنود الطعن من قبيل الجرائم الانتخابية التي تعود صلاحية النظر بها للمحاكم القضائية باستثناء جزء مما ورد في لائحة الطعن ، فان اللجنة تؤكد على الامور التالية :-

١. لقد ادعى الطاعن بان عسكريين ومتوفين ومواطنين خارج البلاد قد ادلوا باصواتهم خلافاً لقانون الانتخاب ، وقد ثبت بالتدقيق عدم صحة هذا الادعاء .

٢. لقد ادعى الطاعن ان مجموع الاصوات التي حصل عليها مرشحو دائرة معان الانتخابية والبالغة (٢٦٥٢٤) صوتاً ليست صحيحة وان الاصوات الحقيقية حسب ادعائه كانت بحدود (٢١٠٠٠) صوتاً ، وقد ثبت للجنة من الكشوفات التي قدمها محافظ معان ان عدد الاصوات التي حصل عليها المرشحون كانت فعلاً (٢٦٥٢٤) صوتاً وهي مطابقة مائة بالمائة لمجموع اصوات الناخبين المقترعين وان ادعاءات الطاعن غير صحيحة كما هو ثابت بالكشوفات المرفقة بالملحق " ب " .

٣. لقد ثبت للجنة ما يلي :

أ. ان ادعاءات الطاعن هي ادعاءات غير صحيحة وغير حقيقية وبناء عليه فان لجنة الطعون السادسة قررت بالاجماع رد الطعن موضوعاً واعتبار ما ورد فيه من ادعاءات غير صحيحة وغير حقيقية .

ب. اعتبار انتخابات دائرة محافظة معان الواقعة

في ١٩٩٣/١١/٨ انتخابات صحيحة .
ج. اعتبار نيابة نواب محافظة معان لمجلس النواب الثاني عشر نيابة صحيحة .
د. وان اللجنة تدعو المجلس الكريم الموافقة على قرارها .

أمين عام مجلس الامة لجنة الطعون السادسة
صالح الزعبي مجلس النواب الثاني عشر

عضو / سعد السرور

عضو / د. محمد ابو عليم

عضو / د. راتب السعود

المقرر / طلال عبيدات

رئيس اللجنة / عبدالعزيز جبر

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١١ / ٣ / ٣٢٦٢

التاريخ : ٢٠ / ٦ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٤ / ١٢ / ١٩٩٣ م

سعادة السيد عبدالعزيز جبر

رئيس لجنة الطعون السادسة

ابعث اليكم بالطعن المقدم من المرشح

السيد اكرم كريشان / دائرة معان لفحصه

والتحقق من صحته عملاً باحكام المادة

" ١٦ " من النظام الداخلي لمجلس النواب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري

" بسم الله الرحمن الرحيم "

لجنة الطعون السادسة

مجلس النواب الثاني عشر
اعضاء لجنة الطعون السادسة لمجلس
النواب :

- ١- سعادة السيد عبدالعزيز جبر رئيساً للجنة
- ٢- سعادة السيد طلال عبيدات مقرر للجنة
- ٣- الدكتور راتب السعود
- ٤- الدكتور محمد أبوعليم
- ٥- معالي السيد سعد هائل السرور

سكرتير اللجنة :
١- الأنسة رجاء جاسر
٢- السيد معن القاضي
٣- السيد أياد ابو زيد

لدى مجلس النواب الاردني الموقر
طعن مقدم الى الأمانة العامة لمجلس
النواب استناداً لنص المادة ٧١ من الدستور
والمادة ٥٩ من قانون الانتخاب .
الطاعن :- أكرم علي محمد كريشان وكيلته
الحامية اسمى نخضر / عمان
المطعون في صحة نيابتهم : نواب دائرة معان
الانتخابية السادة :-

- ١- الدكتور عوض خليفات
- ٢- السيد بدر الرياطي
- ٣- السيد عبدالكريم الكباريتي
- ٤- السيد طه الهياهبة
- ٥- السيد توليق كريشان

ولما كان الطعن مقدماً خلال المدة القانونية فان
الطاعن يلتزم قبوله شكلاً .
أسباب الطعن :-

أولاً :- للطاعن كان أحد المرشحين
للاستخابات النهائية التي جرت في تاريخ

١٩٩٣/١١/٨ عن دائرة معان وهو أحد
الناخبين .

ثانياً :- النتائج المعلنة في ١٩٩٣/١١/٩
للمتضمنة فوز السادة المطعون بصحة نيابتهم عن
دائرة معان استندت الى إجراءات مخالفة
للقانون والنظام ومنها المخالفات التالية :-

- ١- مخالفة نص للمادة (٤) من قانون الانتخاب
رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٦ ونصها لا يحق للناخب
أن يستعمل حقه في غير مركز الاقتراع المسجل
اسمه فيه كما لا يجوز استعمال هذا الحق أكثر
من مرة واحدة في الانتخاب الواحد .

وقد تم اقتراع اشخاص كثيرون في أكثر
من مركز اقتراع وفي أكثر من مرة كما تم
الاقتراع باسم متوفين ومرضى واشخاص خارج
البلاد وأشخاص لم يحضروا الى مراكز
الاقتراع بانفسهم .

- ٢- مخالفة نص للمادة (٥) من القانون ونصها
يوقف استعمال حق الانتخاب عن العاملين في
القوات المسلحة الاردنية والامن العام والدفاع
المدني وذلك طيلة وجودهم في الخدمة
الفعلية .

وقد مارس حق الانتخاب عدد كبير من
العاملين في القطاعات المذكورة :

- ٣- مخالفة نص للمادة ٥١ من القانون المتعلقة
بإعادة الاقتراع في الصندوق ونصها " اذا تبين
بعد فرز الاصوات في أي صندوق اقتراع أن
عدد الأوراق فيه يزيد أو ينقص بأكثر من ٥%
من عدد المقترعين من ذلك الصندوق يعتبر
الاقتراع الخاص به لاغياً ويعاد في اليوم التالي
أو الذي بعده وفقاً لما يحدده الحاكم الاداري .

الا انه تبين وجود أوراق زائدة في بعض
الصناديق وأوراق بيضاء بنسبة كبيرة ينطبق
عليها هذا النص ولم يتم اتخاذ أي إجراء وفق
نص المادة المذكورة .

- ٤- مخالفة المادة (٥٢) من القانون حيث
جرى لقاء أوراق اقتراع بسبب أغفال أسم
الاب رغم وضوح الاسم الاول وأسم العائلة
والتي تعتبر قرائن وافية على أسم للمرشح المعني
مما يرفع أي التباس .

- ٥- مخالفة نص للمادة (٥٠) من القانون
ونصها " يفتح الصندوق من قبل رئيس لجنة
الفرز الفرعية بحضور عضويتها وأمام الحاضرين
من المرشحين أو المندوبين عنهم وفي حالة
فقدان مفاتيح الصندوق الثلاثة أو أي احد منها
يتخذ رئيس اللجنة التدابير اللازمة لفتح
الصندوق بالطريقة أو الوسيلة التي يراها
ضرورية وبعد ان تحصى اللجنة الأوراق
الموجودة في داخله يبدأ رئيسها أو أحد
اعضائها بقراءة الاسماء الموجودة بداخله
بصوت يسمعه الحاضرون وبصورة تتيح لهم
الاطلاع على أوراق الاقتراع عند قراءتها
وتسجيل الاصوات التي يتأهلها المرشحون تحت
رقابة لجنة الفرز على كشفين منفصلين يوقعها
رئيساً للجنة وعضواها . الا انه تم منع المندوبين
من قراءة الأسماء على أوراق الاقتراع ولم تلى
بصوت مسموع بحجة ان رؤساء اللجان
مؤتمنون ولديهما أوامر كما انه لم يتم تنظيم
كشفين منفصلين حسب مقتضيات هذه
المادة .

- ٧- مخالفة نص للمادة (٤٩) من القانون وذلك

من خلال مخالفة رئيس واعضاء اللجان
الفرعية والكتاب مضمون يمينهم المتعلق بالحياة
في مباشرة عملهم وقد حدث أن كتب أحد
رؤساء اللجان أسم مرشح غير ذلك الذي طلبته
الناخبة وقد افترض أمره وهناك شكوى
بالموضوع .

- ٨- مخالفة نص للمادة (٦٤) من القانون والتي
تنص " يحضر على موظفي الحكومة
والمؤسسات الرسمية العامة والسلطات المحلية
القيام بالدعاية الانتخابية لصالح أي من
المرشحين . " حيث أن عدداً من الوزراء
ورجال الامن قاموا بالدعاية الانتخابية والتدخل
الايجابي لصالح بعض المرشحين والسلبى ضد
بعضهم الاخر ومنهم الطاعن .

- ٩- مخالفة نص للمادة (٦٥) من القانون
ونصها : يحظر على أي مرشح أن يقدم خلال
قيامه بالدعاية الانتخابية هدايا او تبرعات
ومساعدات نقدية أو عينية أو غير ذلك من
المنافع أو يعد بتقديمها لشخص طبيعي او
معنوي سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو
بواسطة الغير بقصد التأثير على التصويت .
كما يحظر على أي شخص أن يطلب مثل
تلك الهدايا أو التبرعات أو المساعدات أو الوعد
بها من أي مرشح الا أن عدداً من المرشحين
الذين أعلن عن فوزهم قاموا بمخالفة روح هذه
المادة .

- ١٠- تمت ممارسة التمييز بين المرشحين ومنح
التسهيلات والامتيازات بشأن الجداول
والكشف وتصورها والحصول عليها وتمكين
المندوبين من الحضور بالنسبة لبعض المرشحين

هكذا من الشاعلي

ومنهم المطعون بصحة نيابته ومنع ذلك على مرشحين آخرين وعلى مندوبيهم ومنهم الطاعن كما مورس التهديد والضغط على بعض المرشحين ومندوبيهم ومنهم الطاعن لدفعهم للتخلي عن حقوقهم القانونية والدستورية بصورة مخالفة للقانون وروح الحياء ومن قبل مسؤولين رسميين تابعين لوزارة الداخلية .

١١- المساس بمبدأ سرية الاقتراع والسماح بتحويل عملية الاقتراع الى عملية علنية في أكثر من مركز اقتراع بزعم امية المقتربين رغم ان بعضهم يحمل شهادات جامعية عليا ويتولى مراكز قيادية في الدولة من الشخصيات المعروفة .

١٢- اختفاء اوراق اقتراع من المؤكد انها تحمل أسم الطاعن من بغض الصناديق والمقتربين على أستعداد للأدلاء بشهادات تحت القسم تثبت قيامهم بالتصويت لصالح الطاعن وعدم ظهور اوراق اقتراعهم عند اجراء الفرز .

١٣- تأخير صناديق اقتراع العقبة مدة طويلة في متصرفية لواء العقبة دون مرور ومنع دخول أي مندوب أو مرشح الى المتصرفية ومنع المندوبين من مرافقة صناديق الاقتراع عند نقلها وفق القانون .

١٤- ان المخالفات الجسيمة للقانون المشار اليها اعلاه تجعل النتائج المعلنه غير مستندة الى الواقع والحقيقة وغير ممثلة لأرادة الناخبين بصورة دقيقة كما يقتضي العدل والقانون وان من شأن تصويب المخالفات تغيير النتيجة .

وان لدى الطاعن البيانات والشهود لاثبات الوقائع المشار اليها في لائحة الاستدعاء هذه .

الطلب :-

قبول الطعن شكلاً وموضوعاً وعرضه على الجهة المختصة واتاحة الفرصة للطاعن لتقديم بيناته وبالنتيجة الغاء نتيجة الانتخابات لدائرة معان واعلان عدم صحة نيابة المطعون بصحة نيابة المذكورين أعلاه والايحاز لمن يلزم لاجراء المقتضى القانوني .

الوكيلة المحامية

أسمى خضر

تاريخ : ٢٣ / ١١ / ١٩٩٣

حضرة الزميلة المحامية المدربة ضياء اليس المحترمة ،
عمان

تحية طيبة وبعد .

أرجو بموجبه ان تنوبي عني في رؤية ومتابعة القضية رقم المتكونة بين موكلي (موكلتي) أكرم علي كريشان وبين نواب دائرة معان والمنظورة أمام محكمة الموقرة ، والمعين لرؤيتها هذا اليوم ٩٣/١١/٢٣ الموافق من شهر تشرين ثاني ١٩٩٣ ، وانني اخولك كافة الصلاحيات المخولة لي بموجب وكالتي حتى آخر درجات المحاكمة .

مع الاحترام

الوكيلة

المحامية أسمى خضر

وكالة خاصة

نحن / أنا الموقع ذيلأ أكرم علي محمد كريشان

وقد وكلت عني المحامية أسمى خضر

مجتمعين ومنفردين لينوبوا عني بتقديم وتوقيع

لوائح الدعوى والاستئناف والتميز وبالمرافعة والمدافعة والمحاكمة في الدعوى الحقوقية / الجزائية المتكونة أو التي ستكون بيني وبين نواب دائرة معان الانتخابية للمعلن فوزهم بعضوية مجلس النواب الثاني عشر السادة عوض خليفات ، بدرالرياضي ، عبدالكريم الكباريتي ، طه الهباهية وتوفيق كريشان .

في موضوع الطعن في صحة نيابته لدى مجلس النواب بواسطة الامانة العامة للمجلس (سكرتارية المجلس) وفق نص المادة ٧١ من الدستور والمادة ٥٩ من قانون الانتخاب لدى أي محكمة كانت من محاكم المملكة الأردنية الهاشمية على اختلاف أنواعها ووظائفها ودرجاتها بداية واعتراضاً واستئنافاً وتميزاً وإعادة وتصحيحاً نظامية أو شرعية ولدى محاكم الأراضي والتسوية والعمال ومحكمة استئناف ضريبة الدخل ومحكمة العدل العليا والمجالس العسكرية والمحاكم العسكرية والعرفية ومحاكم الصلح وتثليفي لدى دائرة ضريبة الدخل ومراقب الشركات ومسجل العلامات التجارية وجميع الدوائر الرسمية والبلدية والأهلية وفي تقديم وتوقيع الاستدعاءات

واللوائح لدى جميع المحاكم والمجالس والدوائر وكذلك تقديم وتوقيع الإنذارات وما يلزم من الاوراق والمستندات في التبليغ والتبليغ واقامة البينة وإظهار العجز عنها وفي انتخاب الخبراء والمحكمين والمميزين والمصلحين وعزلهم وفي طلب الحجز التحفظي وتثبيته وفكه وفي الدخول بصفة مدعي ومعترض ومستأنف ومميز وبصفة شخص ثالث وفي إعتراض الغير وفي طلب تحليف اليمين والتكول عنه وبالصلح والإبراء وفي طلب إجراء المحاسبة ونقل الدعوى ورد الأعضاء والاشتكاء على الحكام وفي طلب التفليس ومراجعة دوائر الاجراء وطلب التنفيذ وقبول التسوية ورفضها والقبض والصرف وفي كل ما ثبت ويتفرع و/أو يتعلق بذلك وفي جميع ما يجوز التوكيل به شرعاً وقانوناً أولم يذكر ولو كان ذكره مشروطاً وكالة خاصة مفوضة لرأيها وقرلها وفعلها ولها أن توكل أو تنيب عنها من تشاء بما وكلت به أو ببعضه .

نظمت بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٢

اصادق على صحة التوكيل والتوقيع

المحامية

أسمى خضر

الموكل / أكرم علي محمد كريشان

[illegible][illegible]

کتاب فی الفی

هذه من الأصول

[illegible][illegible]

دولة رئيس المجلس : شكراً ، قرار اللجنة امامكم مطروح للمناقشة . الدكتور ذيب .

الدكتور ذيب خطاب : شكراً دولة الرئيس

يلاحظ أن اللجنة المؤقتة قد أخذت ثلاثة صناديق بطريقة عشوائية من مدينة واحدة فقط وهي الشوبك ، بينما محافظة معان كما هو معروف شاسعة تعادل مساحتها ما يقرب من نصف مساحة الأردن ، فإذا ما أرادت اللجنة حقاً أن تتأكد من صحة قول الطاعن فكان عليها أن تختار من كل مدينة على الأقل صندوقين سواء بطريقة عشوائية أو أن تسأل الطاعن أي الصناديق تريد فتحها ... وشكراً . شكراً ، الدكتور راتب .

الدكتور راتب السعود : شكراً ، في الواقع لم يقدم الطاعن من مدينة معان فرع العقبة أو مدينة معان أية صناديق لفحصها اللجنة ، وبالتالي هو فقط قدم من مدينة وادي موسى ومن الشوبك ، وقامت اللجنة نزولاً عند رغبته بالتدقيق في هذه الصناديق التي قدمها .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، ما فيه مداخلات ، إذن نطرح قرار اللجنة للتصويت ، هل نواب معان خارج القاعة ؟ خارج القاعة . من يوافق على قرار اللجنة ؟ أغلبية كبيرة جداً وتبنت صحة نيابة نواب محافظة معان . شكراً لكم . البند الذي يليه السيد الامين العام :

٧. قرارات اللجان .

أ. استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٨) تاريخ ١٤/٢/١٩٩٤ ، والمتضمن القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢ ، قانون المالكين والمستأجرين (اعتباراً من المادة الخامسة ، والقرار موزع في الجلسة الحادية والعشرين) .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان هذا الموضوع تم الدخول ببعض تفاصيله في الجلسات السابقة ، لذلك سوف أفسح المجال للمناقشة لكن لا بد من التصويت على الاقتراحات إن وجدت ثم نسير في عملنا . الدكتور عبدالرزاق :

الدكتور عبدالرزاق طيشت : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة هذه المادة صار عليها في الجلسة السابقة نقاش كبير وأصبح الرأي واضح ، انا شخصياً مع إبقاء هذه المادة كما هي في القانون المؤقت وكما وافقت عليها اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، لا بد من مناقشة محدودة في هذا الامر لكن لن أطيل في هذا الموضوع . سأسجل الاسماء ، الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : شكراً ، أترح أن نبحث في قوانين أخرى ليس عليها خلاف ، هذه المادة ربما يكون هناك عليها خلاف فأخشى من ضياع الوقت . هناك بعض المواد في قوانين أخرى ربما تكون أسهل في البحث ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان لا

لستطيع أن نتهرب من المسؤوليات . الدكتور بسام العموش : دولة الرئيس إقترحي ليس تهرباً فقط من أجل الاستفادة من الوقت ، فيه بعض القوانين المطروحة حتى في هذه الجلسة قوانين ربما لا تأخذ وقت ثم نعود في نفس الجلسة هذه لقانون المالكين والمستأجرين .

دولة رئيس المجلس : هذا ليس موضوع نقاش ، هناك جدول أعمال وقد بدأنا بالقانون وأتينا خمس مواد ، واضح أن هناك آراء متعددة وواضح ان هناك بعض الاقتراحات حتى ننظم عملنا أرجو من النواب الكرام أن لا يجابو كل واحد الثاني على رأي ولا كل واحد يدي رأي في هذه المادة ، الرأي يكون بالتصويت . لذلك إذا فيه إقتراحات محددة ، ليس رأي ، حول هذا الموضوع أرجو التقدم بها حتى نستطيع أن نصوت عليها ثم نسير في القانون . فلا بد من أن نسير في هذا القانون وننتهي وأرجو أن تقدم الاقتراحات مكتوبة . الدكتور فرح :

الدكتور فرح الرضي : شكراً دولة الرئيس .

أود أولاً أن اذكر الاخوة بالمادة "٦٧٤" من القانون المدني التي تنص على ما يلي : يجب أن تكون مدة الاجارة معلومة ولا يجوز ان تتجاوز ثلاثين عاماً . هذا النص الذي قدمت لنا به هذه المادة الخامسة يعارض هذه المادة .

وأود أن أذكر بأنني لست مع مصلحة المالكين دون مصلحة للمستأجرين ولا العكس ،

أود أن أقدم باقتراح متوازن يراعي مصلحة المالكين والمستأجرين ، وكانت لدي هناك بعض الاحصاءات والتي يجب أن تصدر عليها قبل اتخاذ هذا القرار ، لأن القرار لو كان مستنداً الى إحصاءات تأخذ بعين الاعتبار حجم هذه المشكلة لكنت مناقشتنا لهذا القانون أفضل وأكثر عدلاً .

ولكني أقول باختصار ليس كل المالكين أغنياء وليس كل المستأجرين فقراء ، ومن هنا ولكي لا يكون هذا القانون بمثابة نزع الملكية التي يقوم نظامنا عليها في الاردن . الملكية عندما يورث المأجور للمستأجر ولا يبناء المستأجر فهذا نوع من أنواع نزع الملكية .

ولهذا أقترح الاقتراح التالي وهو متوازن ، للمستأجر أن يستمر في إشغال المأجور مدة خمس سنوات أو عشر سنوات بعد تاريخ انتهاء عقد اجارته العقدية . وبعد انقضاء هذه المدة الزمنية يخلي المأجور إلا إذا رغب كل من المالك والمستأجر معاً في تجديد العقد . فهذا نوع من التوازن يجعل في أمل المالك أن ملكه في يوم من الايام بعد عشر سنوات أو خمسة عشر سنة سيعود له ولا يبقى حصراً على المستأجر وورثته ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور صالح ارشيدات :

الدكتور صالح ارشيدات : شكراً دولة الرئيس .

أنا أعتقد أن هذه المادة أهم مادة في قانون المالكين والمستأجرين وهي مادة جدلية وأرجو أن تناقش بموضوعية وبعيداً عن الكثير

كل من اشعل

من القضايا التي تتعلق بالنواب كأشخاص .
أعتقد أن هذه المادة يجب أن تقسم إلى قسمين ، يجب الاعتراف بأن موضوع المالكين والمستأجرين يتعرض إلى شغلين . الشغلة الأولى عقد الإجارة الخاص بالسكن ، والقضية الأخرى العقد الخاص بالقضايا الغير سكنية وبالذات القضايا التجارية .

أنا أعتقد أن هذه المادة يجب أن تربط بالمادة "١٧" بحيث ينص على أن تكون هناك مدة زمنية ، قد تكون عشر سنوات ، للعقد السكني ، وأن يكون هناك مدة خمس سنوات للعقد التجاري . هذا اقتراحي دولة الرئيس .
دولة رئيس المجلس : تفضل ، السيد

عبدالكريم
السيد عبدالكريم الدغمي مقرر اللجنة القانونية : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة أريد أن أشير إلى أن هذه المادة نوقشت في الجلسة السابقة وتكلم فيها السادة ، مع حفظ الألقاب ، الدكتور فرح الرضي ، السيد أبو زنت ، السيد بسام حدادين ، الدكتور هاشم الدباس ، الدكتور نادر أبو الشعر ، الدكتور الكوفحي ، السيدة توجان فيصل ، السيد محمد داوود ، السيد خليل حدادين ، الدكتور محمد عويضة ، السيد سليمان السعد ، بالإضافة لمن تكلموا الآن .

إذا سمحت دولة الرئيس أريد أن أتكلم في هذه المادة : الحقيقة هذه المادة كما ذكرنا سابقاً تعتبر أهم مادة ، والوضع مستقر في البلاد على هذا الأساس :

المعيار ليس معيار الغني والفقير إطلاقاً ، لم تأخذ اللجنة بالاعتبار ولم يأخذ المشروع في هذا القانون عندما وضعه إعتبار الغني والفقير ، وايضاً كانت في القانون الملغى قانون المالكين والمستأجرين رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٣ ، هذه المادة تقتضيها إعتبارات اجتماعية مئة بالمئة . يمكن نكون مالكون ومستأجرين بنفس الوقت ، هذا أمر ليس بالسهل أن تخرج الشخص ويعد سنة تخرجه من مكتبه أو من محله التجاري أو من سكنه حتى ، لأن الشخص يكون قد كسب أوضاعه على المدارس وعلى الزبائن وعلى أمور كثيرة تعلمونها جميعاً .

هذه المادة أخطر ما في القانون فيما لو عدلت أو غيرت ، لكن هنالك من أثار من الأخوة الزملاء الكرام حالات ظلم لبعض المالكين . أنا أوافق أي زميل يدي حالات ظلم ، وأنا بنفسني مكتشف حالات ظلم . وأنا مالك ومؤجر ولكني لا أنطلق من هذه المصلحة بل أنطلق من المصلحة العامة ومن الوضع الاجتماعي السائد .

كما قلت ، أعيد وأكرر ، هذه المادة لو غيرت حسبما ذكر بعض الأخوة ستحدث بلبلة إجتماعية ليست سهلة وسيواجه مجلس النواب هذه المشكلة بنفسه ، وقد تؤدي بنا وتؤدي بأشياء كثيرة وتؤثر لا سمح الله على أمننا واستقرارنا في هذا البلد وهو الموضوع الذي نفاخر ونباهي به .

لكن الحلول لمسائل الظلم وهي مسائل محدودة بالنسبة للظلم الذي سيحدثه تغيير هذه المادة ، أقول نسبياً محدود جداً للظلم .

هنا الظلم يمكن معالجته كما ذكر بعض الأخوة في المادة "١٧" من هذا التشريع . في المادة "١٧" في القانون المؤقت تضع أنه لمجلس الوزراء ، أي صلاحية جوازية لمجلس الوزراء ، بزيادة وإنقاص الاجرة بالنسبة المؤجرة التي يراها مجلس الوزراء محققة للعدالة والصالح العام .

نحن في اللجنة القانونية راعينا جانب الظلم الذي أثاره بعض الأخوة الزملاء ، فقلنا على مجلس الوزراء ، أي أصبحت المادة بدل جوازيتها وجوبية على الحكومة . على مجلس الوزراء زيادة بدلات الإيجار أو إنقاصها بالنسبة المؤجرة التي يراها محققة للعدالة والصالح العام ، وإذا قام بذلك مرة واحدة لايعفيه ، وذلك كل خمس سنوات على الأقل .

هذا النص أنا متأكد أنه سينصف حالات الظلم التي أشار اليها العديد من الزملاء الأفاضل في كلماتهم .

أيضاً نستطيع باقتراحات أخرى ، أنا لأنني ملتزم بقرار اللجنة لكن بعد دراسة ما تفضل به الأخوة في الجلسة السابقة وما رأيت من نقاشات وما تقدم لدينا من احتجاجات لمجلس النواب وصناديق بريدنا وفي مقابلات تمت . هنالك اقتراحات أخرى نستطيع أن نصل إليها لنرفع بعض حالات الظلم عن المالكين التي يثيرها بعض الأخوة الزملاء . هذه التعديلات يمكن أن تجري دون أن تؤثر على هذه المادة بشكلها الحالي .

نستطيع مثلاً ، وأنا أعود وأكرر بأنني ملتزم بقرار اللجنة ومع هذه المادة بشكلها ،

لكن نستطيع أن نقيم محكمة للأجور نستطيع أن ننشيء بموجب هذا القانون إذا اقترح أحد الزملاء محكمة للأجور في كل محكمة بداية . يعني في مركز كل محكمة بداية تنشأ محكمة خاصة للأجور يشكّلها المجلس القضائي وتنظر في حالات الظلم ، إما أن ترفع الإيجار لمصلحة المالك وإما أن تخفض الإيجار لمصلحة المستأجر إذا كان هنالك ظلماً . إذا رأيت ذلك مناسباً لا بأس أن يقترحه أحد الزملاء ونصوت عليه ، لكن إلغاء المادة بأي شكل من الأشكال يا اخوان أرجو رجاء اخوي وبروح أخوية ان لا نفكر بتغيير هذه المادة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور خالد الزعبي وزير الدولة للشؤون البرلمانية والقانونية .

معالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية : شكراً دولة الرئيس .

هذا القانون أريد أن أذكر بأنه قانون مؤقت وصادر في عام ١٩٨٢ ، وهذه المادة هي المادة استمرار لما ورد في القانون السابق . وبالتالي فإن تطبيق هذه المادة قد أوجد شيء من الاستقرار في المراكز القانونية بين طرفي العقد ، عقد الإيجار ، بين المالك والمستأجر ، وهذه المادة هي من المواد التي تقيم التوازن العادل بين المستأجر والمالك أو المؤجر .

يمكن هذه المادة كما يبدو في ظاهرها أنها المادة الوحيدة التي تعمي المستأجر استقرار وضعه في عقد الإيجار ، استقرار المراكز القانونية أمر تتطلبه عادة العدالة الاجتماعية

هكذا من المأهول

والعلاقة ما بين طرفي العقد .

المواد الأخرى التي جاءت أيضاً لمصلحة المالك ، المادة ٩ والمادة ١٠ اللتان أجازتا للمالك الحق في المطالبة بتخليه المأجور إذا ما توفرت الشروط التي ذكرتها هاتين المادتين . بالإضافة الى ذلك أن المادة "١٤" هي أيضاً لمصلحة المالك فيما يتعلق ببدل الايجارات ، والمادة (١٧) أيضاً بعد التعديل التي اجزته اللجنة القانونية اصبح هناك وجوباً على مجلس الوزراء بعد مضي فترة زمنية ان يعيد النظر فيما يتعلق ببدل الايجارات فالمادة الخامسة بوضعها الحالي هي التي تحقق التوازن بين طرفي العقد ولها بعد اجتماعي يجب أن نحافظ عليه لارتباطه بالمراكز القانونية .

اما ما جاء في المادة ٦٧٦ من القانون المدني التي توجب أن تكون مدة الاجارة معلومة لا يعني ذلك انها تمتنع في قانون خاص مثل هذا القانون أن يأخذ نصاً آخر إذا ما اقتضت الضرورة واعتقد أن الضرورة متوفرة على اعتبار ان هذا القانون خاص والخاص سيد العام . وكثيراً عند إبرام العقود تحت طائلة الحاجة والضرورة يقع المستأجر تحت الحاجة ، كما ذكرت ، بوضع بند في العقد ، أو يفرضه عليه المؤجر ، قد يؤدي الى الاضرار فيه فيما بعد بعد أن يستقر وضعه في المأجور .

ولذلك رأيت اللجنة أثناء النقاش أن يبقى النص طالما أن المراكز القانونية قد استقرت وهي لمصلحة المستأجر وهناك مواد أخرى لمصلحة المالك أو المؤجر والتوازن العادل القائم ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد حماد أبو جاموس .

السيد حماد أبو جاموس : سيدي الرئيس ، إن ما نبحث عنه هو العدالة الاجتماعية والحقوقيية لطرفي العقد المستأجر والمالك ، فلا يجوز هضم حقوق أحدهما لمصلحة الآخر بدون سبب شرعي أو قانوني أو حقوقي . إن القانون المطروح للنقاش حالياً يميل بمجمله لمصلحة طرف ضد طرف آخر ولا يوجد له مثيل في معظم دول العالم إن لم يكن جميعها .

ليس كل المالكين رأسماليين جشعين يستغلون الطبقات المسحوقة ، وليس كل المستأجرين مسحوقين بل قد يكونوا هم الرأسماليون الجشعون . هناك مئات الامثلة المظلوم فيها المستأجر ومثلها مظلوم فيها المؤجر .

إن الاستثمار بالقطاع السكني هو تماماً كالاستثمار في المواد الغذائية والدوائية والتعليم الخاص وكذلك الماء الخاص ، وهذه هي طبيعة الاقتصاد الحر . فلماذا يعامل هذا القطاع بشكل مختلف خصوصاً وأن للمستأجرين والمالكين هم من مختلف طبقات الشعب وليس فئة بعينها .

إن واجب توفير السكن المناسب بالسعر المناسب هو واجب الدولة والتي يجب عليها أن تقوم بذلك وتحافظ على مواطنيها الأقل حظاً كواجبها في تأمين الماء والغذاء والدولة وهي تقوم بذلك عن طريق المؤسسة العامة للسكن والتطوير الحضري والتي يجب أن يتولى لها كل

الامكانيات الممكنة لتأمين السكن المناسب للمواطن الأقل حظاً . فهي المؤسسة الموازية للمؤسسة الاستهلاكية والدوائية والتعليمية وغيرها .

آن عدم التشجيع على الاستثمار في قطاع الاسكان هو بسبب هذا القانون ، وعند تفسيره للأفضل فسيزيد العرض وتتوازن الاسعار والاجور حسب نظام العرض والطلب كبقية السلع المتداولة في السوق الحرة . ويتوفر في عمان حالياً لوحدها ١٥٠٠٠ شقة وأكثر معروضة للبيع وليس للايجار بسبب هذا القانون ، ويوجد حالياً ركود بسبب ذلك مما دفع بالاسعار لأن تنخفض لاكثر من ٢٠٪ - ٣٠٪ . وتصوروا إلى أي مدى ستخفف الاجور لو عرضت جميعها للايجار مع بقية بيوت السكن والتي بلغ الاستثمار فيها أكثر من مليار دينار وجميع ذلك ليس بقصد التأجير بل البيع ، وقليل منها معروف الاجرة وبأسعار خيالية لقلة العرض وزيادة الطلب كل ذلك بسبب تعديلات هذا القانون .

إننا نبحث عن معادلة عادلة تنصف طرفي العقد ولا تهضم حق أحد . ولذلك أرى شطب العبارة الأخيرة والاستعاضة عنها بالعبارة التالية للوصول الى المعادلة العادلة ولا يصحح إلا الصحيح . والعبارة هي على أن يعطي المستأجر ضماناً كاملاً من تاريخ العقد قبل إخلاء المأجور بنفس شروط العقد القائمة ، وأن يكون تطبيق هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ولا ينطبق على عقود الايجار القائمة حالياً . وبهذه الحالة يمكن للمالك

والمستأجر أن يضعوا سقفاً يتفقان عليه لمدة عقد الايجار كأن تكون خمس سنوات أو عشرة أو ... الخ ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد الأمين العام أرجو أن تأخذوا الاقتراحات وترفعوها حتى نطرحها للتصويت حسب تسلسلها . السيد علي أبو الراغب : شكراً دولة الرئيس .

الواقع نتيجة المناقشة في الجلسة السابقة التي تناولت هذا القانون كان واضحاً أن هذه المادة كما وردت في القانون المؤقت فيها إجحاف وليست عادلة . وتناول الاخوة في ذلك الوقت الاستقرار الاجتماعي ، وأنا استغرب كيف نتكلم عن الاستقرار الاجتماعي الذي هو دائماً لمصلحة المستأجر . واتفق الجميع أنه ضروري أن نصل الى معادلة توفيقية تحفظ الاستقرار الاجتماعي ومصلحة المستأجر وحد أدنى لمصلحة المالك ، وقمنا بالتمييز بين السكني والتجاري والمكاتب .

فأنا أؤيد ما ذهب اليه الزميل الدكتور صالح ارشيدات في هذا المجال ، وأرى انه من الضروري أن نميز بين السكني والتجاري . دولة الرئيس منذ عام ١٩٨٢ حتى هذا اليوم لم تقوم أي حكومة بزيادة ملزم واحد لأي مالك . هذا النص كما ورد في المادة "١٧" ليس ملزماً لأي حكومة ، كما وأن النسبة التي تحددها الحكومة بصورة مطلقة يمكن أن يتم ذلك في ١٪ أو ١/٢٪ في السنة ، فأيضاً نكون قد شرعنا لقانون مجحف للمالكين .

كلنا من أهل

نحن نشترع للعدالة ونشترع للمجتمع وللوطن ، نحن مع الاستقرار الاجتماعي ، لا بد من معالجة الامور السابقة ، الامور كما كانت ، ونعطي مجلس الوزراء النص الذي تفضل فيه معالي المقرر . أما بالنسبة للعقود القادمة لا بد من التمييز بين السكني والتجاري ، السكني يحكمه المادة "١٧" ونجد نصاً أقوى مما تفضل به معالي المقرر ، وأما التجاري فيجب أن يكون العقد شريعة المتعاقدين .

فعليه فأنتي اتقدم بالاقترح التالي :-

المادة ٥-

أ- للمستأجر لأغراض السكن أن يستمر في إشغال المأجور بعد انتهاء مدة اجارته السنوية بالرغم من كل إتفاق مخالف مع مراعاة المادة "١٧" من هذا القانون .

ب- اما بالنسبة للمستأجر لأغراض تجارية ، أي غير السكن ، والمكاتب فيكون العقد شريعة المتعاقدين .

هذا نص طبعاً خاضع للصيغة القانونية ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور نادر ابو الشر

الدكتور نادر ابو الشر : شكراً دولة الرئيس .

كنت سأتكلم بنفس الاتجاه الذي تكلم به زميلي مسبقاً وأنتي على ما ذكره .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور

احمد الكوفحي ، الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة امامنا نص وهذا النص ينبغي أن يفهم على ضوء الدلالات ، على هذا الاساس فان بعض الزملاء قفزوا فوق هذه الدلالات في هذه المخالفة التي سجلتها ، فأرجو ان يكون واضح مدلولها . مع مراعاة أحكام هذا القانون يحدد كامل مدة الاجارة بمعنى المستأجر يقول أريد أن استأجر هذا المتجر لمدة سنة مثلاً ، يحدد كامل مدة الاجارة ، أرجو ان يكون واضحاً ، وتكون ملزمة للمالك وليست ملزمة للمستأجر . لكن بعض الزملاء ذهبوا لمذاهب شتى ، سامحهم الله ، حتى بعض الصحف اجتازت من النص وكتبت المقدمة ولم تكتب وللمستأجر أن يستمر في إشغال المأجور كما فعلت جريدة الرأي . لذلك أرجو ان تفهم المخالفة على هذا الاساس ، المالك ملزم بكامل المدة التي يحددها للمستأجر ، وإذا لم تحدد القانون كما هو يستمر المستأجر في إشغال المأجور ... وشكراً

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد جمال الصرايرة .

السيد جمال الصرايرة : في الجلسة الماضية سيدي ذكرت نسب غير دقيقة ، فقد تمت بالاتصال بمطوقة مدير الاحصاءات العامة وذكر لي أن نسبة المستأجرين في المملكة بكاملها ٢٨٪ فقط .

سيندي دولة الرئيس ، نحن لا نريد أن نعمل من المستأجر مالك . والعكس هو صحيح ، وكذلك لا نريد للمالك أن يرمي

من حيث إعطاء مدة والتمييز بين الابنية السكنية والابنية التجارية ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ

عبدالمعتم

السيد عبدالمعتم أبو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

أرجو من الرئاسة الجلية توسيع صدرها ، عندما كنتم دولتكم رئيساً للحكومة الموقرة أثرت المادة "١٧" والتي تنص على أنه لمجلس الوزراء أن يزيد أو ينقص من بدلات الايجارات تحقيقاً للعدل ومراعاة للصالح العام . فأذكر جيداً أن دولتكم قلت لأول مرة أسمع هذه المادة التي قالها الشيخ أبو زلط ، وطرحتم دولتكم يومها كرئيس حكومة بأن ننمي الضمير عند المالكين ليعطفوا على المستأجرين والمساكين من خلال الوعظ والارشاد في الخطب والمحاضرات ، وكان جوابي إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن .

وكما اشار أخي علي أبو الراغب الان بأن هذه المادة "١٧" لم تلتزم بها حكومة ، وقلت يومها إما أن الحكومات المتعاقبة عاجزة عن تنفيذ هذه المادة وإما انها متواطئة مع الحيتان في هذا البلد .

لذلك دولة الرئيس - حضرات الاخوة النواب ، يطلب من المشروع في أمور لم ينص عليها شرع الله إذا وضع قانوناً عرفياً وضعياً أن يراعي ثلاثة أمور ، النزاهة الحيادية ، والموضوعية في التشريع والمساواة في القانون بين المواطنين .

المستأجر في الشارع في اليوم التالي ، لذلك لا بد من حل وسط .

وفي اعتقادي أن النص الحالي في القانون الموقت يخلق من المستأجر مالك ونحن لا نريد ذلك .

لذلك اقترح شطب الكلمة « وبالرغم من كل اتفاق مخالف » وأن يصبح نص المادة كالتالي :- للمستأجر أن يستمر في إشغال المأجور بعد انتهاء مدة اجارته العقدية بالاتفاق مع المالك ، وعلى المالك أن يعطي المستأجر مهلة لا تقل عن سنة لاختلاء المأجور في حالة عدم الاتفاق على تجديد العقد ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة كلنا مع التكافل الاجتماعي وكلنا مع الاستقرار الاجتماعي وكلنا مع القانون ، أعتقد هذا القانون إذا اثبتت المادة "٥" كما جاءت فيها إجحاف للقانون نفسه لبدأ متعارف عليه ان العقد شريعة المتعاقدين . هناك أيضاً مخالفة للقانون المدني ، إذا كنا نعمل القوانين ونخالفها فهناك نقطة يجب الوقوف عندها ملياً لأن هذا الشعب شعب واحد فيه المالك وفيه المستأجر ، وفيه المستأجر الغني وفيه المستأجر الفقير . يجب أن يكون هناك توازن ، وأنا مع جميع الاقتراحات التي تبناها الاخوان من حيث عدم إلزامية استمرار المستأجر في الاجارة أو العقار الذي يستأجره مع بعض التعديلات التي اوردها بعض الاخوان

حق المستأجر العودة إلى المأجور مع إلزام المالك بتعويض المستأجر عما لحق به من ضرر .

وأرجو من الصحافة أن يكون لها ضمير وتنشر هذا حرفياً ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور ذيب

الدكتور ذيب خطاب : شكراً دولة الرئيس .

أود أن أذكر المادة الشرعية التي تقول بدفع الضرر الخاص بالضرر العام ، ولذلك اقترح أن تعدل المادة لتصبح كما يلي يعاد النظر في العقد مرة كل خمس سنوات إذا كان لغرض السكن من قبل طرفي العقد إذا رغب أحدهما في ذلك ، ويعاد النظر في الأجور من قبل مجلس الوزراء مرة كل خمس سنوات إذا كان لغرض المنفعة غير السكن . وهذا الاقتراح ثني عليه من قبل النائب ضيف الله ، ولكن أريد أن أذكر أمراً إن واجب الحكومة أن تؤمن السكن لغير القادر من مواطنيها ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبدالحافظ

الدكتور عبدالحافظ الشخايلة : دولة الرئيس هذه المادة أخذت نقاشات واسعة ليس في داخل هذا المجلس في الجلسة السابقة بل في كل مكان ، في الصحافة وبين المواطنين . ونسمع اقتراحات كثيرة وعديدة لكن ربما يبدو أي اقتراح أن له وجهة بشكل أو بآخر إذا نظرت له من زوايا ضيقة .

لكن بما أن الضرر الذي يمكن أن يلحق بالناس نتيجة الالتزام بعقود معينة والتي يمكن إستغلالها

لمن الذي يقول من حيث النزاهة التمييز بين مواطن ومواطن ، ومن الذي يقول في ميزان النزاهة والعدل بأن كل مالك غني وكل مستأجر فقير . من الذي يستطيع أن يزودنا بأحصائية تثبت ذلك بنزاهة وعدل بعيدين عن الهوى ، ومن الذي يقول بأن كل غني برجوازي استغلالي محتكر ، إن ٩٠٪ إن لم يكن أكثر من العائلات المستورة الفقيرة ينفق عليها المحسنون من بعض هؤلاء الأغنياء ، لماذا نعتبرهم لا قيمة لهم في المجتمع ؟ إذن هذا ضرب من النفاق والتحيز في الجانب التشريعي ، والله تعالى يقول « ولا تتبعوا الهوى أن تعدلوا » .

لذلك اقترحي الحدود والمحدد لتعديل الفقرة "١" من المادة ٥ من قانون المالكين والمستأجرين حتى يكون هذا المجتمع أسرة واحدة عائله واحدة لاطمئنة فيه كما قال "غبغبا" إذا رأيت الفقير يتسول فلا تعطيه قرشاً حتى يضم صوته الى صوت الكادحين فيعلنوا ثورتهم في البلد .

لذلك دولة الرئيس لا نريد لهذا المجتمع أن يكون مجتمعاً طبقياً تنتشر بينه العداوة والبغضاء .

اقتراحي ، للمستأجر أن يستمر في اشغال المأجور بعد انتهاء مدة إجارته المقدية إذا لم يكن المالك بحاجة ماسة للمأجور لاجل تزويج ولده أو إيواء ابنته أو اخته الأرملة مع أنها شريطة عدم وجود البديل للمأجور واستخدام المأجور فعلاً لهذه الغاية خلال ثلاثة شهور من إعلانه ، وإذا تبين غير ذلك لمن

في وسط البلد هل نعتبرهم فقراء ؟ والحقيقة أن أغلبهم يعتبرون من كبار رجالات المال في البلد .

ولذا أيتها الاخوة أرجو توخي العدالة لطرفي المعادلة ، ولا بد هنا من التمييز بين الاجارة لغاية السكن والاجارة للغايات التجارية وانصاف الطرفين ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، يا اخوان يبدو الجميع يتكلم عن طرفي المعادلة ، أو يهمه طرفي المعادلة ، وهناك إقتراحات مقدمة ربما انها لم تستكمل بعد تتعلق بهذا الامر ، يعني العناية بطرفي المعادلة .

تريدوا ان تؤجل البحث في هذه المادة وتكون لجنة تدرس هذه الاقتراحات التي لو كل واحد طرح على التصويت لن يأخذ الوضع المناسب . أما أن يبقى النقاش بهذه الطريقة وبهذا الطول لا نستطيع ان نستمر به ، في المرة الماضية أخذتم به نفس الكلام ونفس الآراء أبدت . فانا لن أستطيع الاستمرار وإعطاء الكلام لجميع طائفي الكلام لانه فيه "٨٠" طلب .

صار عندنا حوالي "١٠" اقتراحات لا بد من صياغتها بشكل أو بآخر باقتراحين أو ثلاثة محددين . تفضل

السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس . الحقيقة يا اخوان لدي اقتراح مشابه لاقتراح دولة الرئيس ولكن ليس لجنة ، أنا أقتراح ان يلتقي ممثلون عن الكتل وهذه المادة مهمة وتستحق ما أقول ، وأن يلتقي من يشاء من النواب في جلسة مع الحكومة ، مع وزير

بشكل شرس ضد المستأجر المحتاج . عندما أريد أن أحصل عل سكن فاذا حضرت لاستئجار أي بيت يمكن ان يفرض على المالك أي شرط يراه مناسباً ، والتمزم له بأنني ساستأجر هذا السكن لمدة سنة أو أكثر ، وعندما تنتهي المدة سيلقي بي في الشارع .

إذا كانت الغاية من المأجور هي للسكن يجب أن تبقى المادة كما هي ، لكن للغايات الاخرى يمكن الاتفاق عليها بالطريقة التي أشار لها الزملاء .

لذا أرجو أن أنه أنه ربما يريد أبو زنت ان يزوج أنه أو بنته أو الأرملة لكن يمكن ان يكون للمستأجر كذلك أن عنده أرملة أو .. الخ ، لذلك حماية المواطنين وعدم إبقائهم بلا مأوى يجب أن يكون الهم الاساسي لهذا المجلس . لذلك اقترحي المحدد أرجو أن نفرق بين المأجور حسب الغاية ، المأجور للسكن يجب إبقاء النص كما هو ، لكن يمكن تعديل النص للغايات الاخرى ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور نزيه

الدكتور نزيه عمارين : أنا أعتقد ان هذا القانون هو من أهم القوانين التي تعرض علينا لأنه يمس جميع المواطنين ، فكلنا إما أن يكون مستأجراً وإما أن يكون مالكاً وإما الاثنين معاً مالك ومستأجر في نفس الوقت .

واعتماداً للحقيقة أن ليس كل مالك غني وليس كل مستأجر فقير أيضاً ، مثلاً أنا شخصياً مستأجر هل تعتبرني فقيراً ؟ لا لست فقير ، أو هل تعتبر مستأجري الحال التجارية

العدل ، مع وزير الدولة للشؤون البرلمانية والقانونية ، وأن تبحث بصورة ودية خارج البحث الرسمي ومن ثم يأتي بنص متفق عليه .

دولة رئيس المجلس : لأبو فيصل ، أنا اقترحي أن هذه الاقتراحات المتعددة متشابهة يمكن وضعها بثلاث اقتراحات أو أربعة حتى يجري التصويت عليها بشكل أوضح مما هو دأب الآن . يعني فيه أكثر من عشرين يد مرفوعة ولا نستطيع الاستمرار بهذا الكلام .

السيد عبد الهادي الجالي : شكراً دولة الرئيس .

أنا أؤيد ما قلته لكن يوجد ثلاث إقتراحات فقط لنصوت عليها . الاقتراح الأول ان تبقى المادة كما هي ، الثاني أن تعدل كل فترة زمنية ، الاقتراح الثالث وأنا أؤيده أن تبقى هذه المادة للسكن وبقية أخرى للتجاري والتجاري ينطبق عليه المقدر شرعية المتعاقدين .

دولة رئيس المجلس : السيد عبدالرؤف .

السيد عبدالرؤف الروابدة : سيدي دولة الرئيس . أرجو أن أقول أن القانون هو هذه المادة ، فإن لم تكن موجودة فلا حاجة للقانون لأن القانون المدني يستطيع أن يحل جميع مشاكلنا .

لم يوضع هذا القانون منذ عام ١٩٥٣ إلا لهذه المادة ، وكل الأحكام الأخرى هي فقط لحل المشاكل التي تنجم عن تطبيق هذه

الحالة لأنه قانون عام وهذا هو القانون الخاص وبالتالي تستطيع أن تضع فيه من النصوص ما يخالف القانون المدني جملة وتفصيلاً . أنا اعتقد أن من مسؤوليتنا أيها الاخوة أن نتحدث عن عاملين ، الاستقرار والعدالة ، والاستقرار أيها الاخوة استقرار وطن ، قبل قليل أحد الاخوان قال أن ٢٨٪ من المواطنين الاردنيين مستأجرين ، ألا تظنون أن تغيير هذه المادة سيخرج ٢٨٪ من الشعب الاردني من مساكنه أو من مساكنه إلا إذا وافقوا على رفع الاجارات وتعديلها ، وبالتالي أي استقرار بقي لهذا الوطن ؟

إن علينا أن نبحث هذا الامر بمنتهى الجدية ، وأنا أعتقد أن استقرار الوطن مهدد إذا ما غيرت هذه المادة في هذه المرحلة من عمرنا السياسي .

إن موضوع التجاري أهم من السكني أيها السادة ، لأن ما ينفقه التاجر على ديكورات مكانه ومحل لا يستطيع استعادته لا بخمس ولا بسبع سنوات . علاوة على أن الشهرة التي يستطيع أن ينشأها في ذلك المكان لا يجوز التنازل عنها بسهولة ، فالشهرة مبنية على سمعة التاجر وعلى عمل التاجر ، وبالتالي نحن سننقلها من مكان إلى آخر وستصبح عملية بيع لهذه الشهرة من مستأجر إلى آخر . وأنا أعتقد أن هذا خطر جدي ولا يجوز لنا أن نأخذ به قرارات سريعة .

أما ضمان العدالة للمستأجر فهو حق مطلق بأن تغير هذه الاجارات واستمرار سواء أقرت لها محكمة أو لجنة حكومية ، ولكنها تغير

وباستمرار لارتفاعاً ونزولاً وفقاً لتطورات الظروف . كما علينا أن نتيح للمالك حق العودة للملك إن أراد استعماله سواء ورد ذلك النص في عقد الايجار أو لم يرد على أن نعطي المستأجر فترة زمنية . ولكن إخراج المستأجر من المأجور ليست عملية سهلة ولا يوحى بالاستقرار .

وبالتالي أنا أتمنى ان تبقى المادة على حالها وأن نضع ضمانات العدالة في المواد الأخرى ... شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : أهم بعد أثر موضوع الاستقرار الاجتماعي ، أثر من بعدين ، تدني دخول أصحاب الاملاك ووضع المستأجرين . تدني الدخل ظاهرة عامة ، إذا كان الدخل من ملك أو من راتب أو من أجر فهو عام ، ولو كان هذا سيرك ويقلب الاستقرار الاجتماعي لقلبه من فترة طويلة . لكن حقيقة أن يجد أناس أنفسهم بلا بيت على الشارع هذا تهديد حقيقي للاستقرار الاجتماعي .

بعض الاقتراحات بما انها وردت

وسيصوت عليها منها قبل ثلاثين سنة ، إذا نظرنا الى الوضع الاجتماعي لمستأجر ثلاثين سنة إذن هو إما أصبح متقاعد ، ونحن نعرف الوضع المادي للمتقاعدين ، أو أصبح كبير على العمل والاتاج ونحن نعرف هذا . أو أصبحت الأسرة من الورثة ومن يبقى في البيت هم من الارامل والاطفال الصغار لأن الكبير الذي يتزوج

يستقر وهو عادة لا يكاد ينفق على نفسه فلا ينفق على أهله . فاذن القطاع المهدد بالاحلاء بعد ثلاثين سنة من السكن هو من أضعف القطاعات في المجتمع .

وقيل عن خمس سنوات للتجاري ووافق على أن التجاري لا يرسى نفسه في خمس سنوات ، فخطر أن تغير مكانه وما أنفقه وما بناء من سمعة .

وأشير الى محاكم أجور ، أنا أعتقد ان محاكم الاجور لن تجدي لأن المحكمة تحكم بهذا القانون الذي سنقره . فالذهاب الى محاكم الاجور طالما المواد على حالها سترد كافة القضايا ، هي مجرد فتح أبواب جديدة وإتقال على محاكم هي أصلاً مثقلة بعمل كبير .

ويبقى محور بحثنا مادتين لم تأتينا بعد ، المادة "١٩" تتناول حق المالك في حالة حاجته هو للسكن ومتيح لاحقاً ، والمادة "١٦" تأتي بتعديل . لو كانت هاتين المادتين بحثنا قبل هذه المادة أو تمكنا أن نقفز اليهما قبل هذه المادة لقطعتنا كثير من الحوار الدائر حالياً .

دولة رئيس المجلس : السيد طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : شكراً دولة الرئيس .

بالنسبة للمادة "٥" اقترح أن تبقى الفقرة "أ" كما هي في القانون المؤقت ، وأن يضاف بند ثانٍ كالتالي :- تشكل محكمة تسمى محكمة الاجور في مركز كل محكمة بداية وتكون مهمتها النظر في قضايا زيادة الاجور أو

كلنا من أهل

إنقاصها وتؤلف من ثلاثة قضاة يعينهم المجلس القضائي حسب القانون... وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد سليمان السعد

السيد سليمان السعد : رغم أنني طلبت الكلام قبل جميع من تكلم ما عدا واحد أو اثنين فقط .

دولة رئيس المجلس : أنت عضو لجنة وفيه أولوية لغيرك ، تفضل .

السيد سليمان السعد : أقول إن الاعتبار التي يستند إليها الاخوة بعضها اعتبارات شرعية وبعضها لا شك لصالح الاستقرار في البلد ، والاعتبارات الأخرى لصالح من هو من ذوي الدخل المحدود . فإذا كان الاعتبار الأول هو الاعتبار الشرعي ليعلم الاخوة أن الاستقرار في البلد أمر شرعي ومطلوب شرعاً ، وإن أخرج ربع المجتمع من أملاكهم وإلقائهم في الشارع أمر لا يقبله شرع ولا يقبله دين ، هذه ناحية ، والناحية الثانية انظروا يا اخوة الى طبيعة أوضاعنا الحالية ، من هو المالك الذي يشفق ومن هم الذين يشفقون على المستأجرين فيقومون في بيوتهم وألفة لهم . أنا أقول إننا نعيش في مجتمع فيه جشع وفيه طمع والمادة قد طفت على الروح . ولذلك هذا الأمر يقتضي أن يكون هناك حزم في التشريع . إذا كان إعتبار شرعي أنا أقول أن هذه المادة شرعية ، والامام ابن قيم الجوزية يقول « ايما وجدت المصلحة لهم شرع الله » ، هذه تحقق المصلحة العامة فهي من شرع الله .

ومن ناحية ثانية أقول لو أصبح هناك تعديل التعديل يعطي ثلاثين سنة أو عشرين سنة ، كما قالت الاخت قبل قليل مجتمع كبير من الناس سيخرجوا وبالتالي سيكونوا تحت رحمة المالكين وبالتالي نعيش في تلك المشكلة وتكرر ، الأمر الثالث ما تكلم عنه الاخ أبو الراغب والدكتور فرح يحتاج لشيء من البحث إن نفرق بين السكن وبين ايجارات المحلات التجارية . نقول إذا لا بد من اقتراحات لنقف في جانب الساكن ونحاول التعديل في جانب مستأجر المحل التجاري ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد منير صوبر .

السيد منير صوبر : شكراً دولة الرئيس . أنا أقتراح المادة "هـ" / الفقرة "أ" أقتراح عليها تعديل بحيث تجمع معظم الآراء والاقتراحات التي وردت على أن تصبح على الشكل التالي :- للمستأجر أن يستمر في إشغال للمأجور بعد انتهاء مدة اجارته العقدية إلا إذا ورد ما يخالف ذلك ، على أن يقوم المؤجر بإبلاغ المستأجر برغبته في إخلاء للمأجور قبل مدة سنة واحدة على الأقل من انتهاء مدة الاجارة العقدية ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : لو سمحت قدمه خطيباً ، تفضل

السيد محمد الذويب : يا سيدي هذا الموضوع بحث في الجلسة الماضية لأكثر من مرة والآن بحث وتحدث فيه أكثر من اربعين نائباً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد محمد داوودية

السيد محمد داوودية : شكراً سيدي الرئيس .

الحقيقية نحن لازم نعرف الهدف المطلوب من بقاء أو زوال هذه المادة ، هل الهدف هو تعديل الايجارات وانصاف المالكين الذين أجروا منذ فترة طويلة . أم الهدف هو إخلاء المأجورات ووضع سلطات جديدة بيد المالكين ؟ أنا مع الاستاذ السعد فيما ذهب اليه من حيث الشرع ، ومختلف مع الاستاذ أبو زنت الذي يقول أن الحكومة عرض عليها أن تعدل الايجارات فرفضت . ليس هذه الحكومة دولة أبو سامر بحكي عن حكومة دولة أبو نشأت ، أن الحكومة تلك طلب منها أن تعدل ، الايجارات فرفضت ويريد منا استاذنا الكبير أن نقوم بهذا الدور الذي رأت الحكومة أنه يجب أن لا يتم ، أو تعفت الحكومة عن القيام به ، ويريد أن نضعه في تشريع .

فلا أعرف من الذي يتواطىء مع الحيتان ، أنت تقول الحكومة تتواطىء مع الحيتان ..

دولة رئيس المجلس : إذا سمحت أبو عدن .

السيد محمد داوودية : الاقتراح الذي تقدم به الاستاذ ارشيدات والاستاذ أبو الراغب يميز بين السكن وبين التجاري مع الأخذ بعين الاعتبار للملاحظات التي قدمها الاستاذ الروابدة . هذا هو بيت القصيد ، إذا كان

المادة "هـ" تقول « لكل عضو أن يطلب من المجلس الاكتفاء بالمذاكرة في الموضوع المناقش فيه بعد نضوجه » وأنا أعتقد أن الموضوع قد نضج والآراء واضحة . وعند وقوع أي طلب من هذا القبيل إذا وجد من يعارضه يسمح بالكلام لمعارض واحد ثم يوضع طلب الاكتفاء في التصويت فإذا تقرر الاستمرار في المناقشة يعمل بموجبه وإلا فيعلن الرئيس ختام المناقشة ولا يسمح بعد ذلك بالكلام لأحد .

دولة رئيس المجلس : ما أحد طلب إقفال باب المناقشة .

السيد محمد الذويب : يا سيدي أنا أطلب إقفال باب المناقشة إذا تكرمت تنني على ذلك .

دولة رئيس المجلس : سوف نقفل باب المناقشة بعد إعطاء كلمتين لأنهم طلبوها سابقاً ، السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً سيدي الرئيس .

انني أؤيد بقاء هذه المادة كما أنت في القانون المؤقت للأسباب التي ذكرها الاستاذ الدغمي وأخونا أبو عصام ، لكن إذا رأى إخواني النواب أن نعتبر هذه المادة "أ" ونضع فقرة أخرى أن تبقى العقود الحالية في التجاري والسكني على ما هي عليه ، وأن نغير ونبدل كما نرغبون في العقود الجديدة .

وان التفسير في هذه المادة سيخلق من المشاكل في هذا البلد أكثر مما تنصرون ...

لوشكراً .

هذا من الأعمال

بدنا نطلع الناس من دورها خلي المادة مثل ما
بده أبو زنت . إذا كان الهدف هو العدل فيه
أبواب كثيرة للعدل ، فيه المواد ١٤ و ١٧ تحقق
العدل للمالكين ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور
مصطفى

الدكتور مصطفى شنيكات : عندي
فناعة أن ما ورد في القانون المؤقت يفي بالعدالة
الاجتماعية وهذا يؤكد حقيقة أخرى الممارسة
محك للحقيقة . فخلال هذه الفترة الطويلة من
الممارسة لم تحدث ظواهر وإشكالات كبيرة بين
المالكين والمستأجرين حتى تشكل حالة كبيرة
تستدعي تغيير أي قضية .

وعندي قناعة أن المادة "١٧" هي
تشكل ضماناً للمالك والمستأجر ، فإن أي
حديث عن الانصاف فهذه المادة تحقق
الانصاف والاستقرار والعدالة الاجتماعية ،
أما إن الحكومة لا تلتزم بالمادة "١٧" فهذا
خارج عن نقاش هذه المادة .

وإن أي تغيير حقيقة هو الهوى بحد ذاته
في هذه المرحلة بالذات التي يعاني منها شعبنا
الكثير من المظاهر الاقتصادية الصعبة . أنا مع
تثبيت هذه المادة بما ورد في القانون المؤقت
بالإضافة للمادة "١٧" ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هنالك
إقتراح باقفال باب المناقشة ، من يوافق على هذا
الاقتراح ؟ أغلبية . إذن يقرر باب المناقشة وينبدأ
بالاقتراحات بحسب ما وردت للتصويت
عليها . تفضل السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام : شكراً دولة

الرئيس .

الاقتراح الأول من معالي النائب الدكتور
عبدالرزاق طيبيشات ...

دولة رئيس المجلس : لأ ، هذا آخر
اقتراح ، تفضل

الدكتور فوزي الطعيمي : اقترحت
دولتكم اقتراح على المجلس وأنا أميل إلى تأييده
لأن هذه المادة لها أبعاد دستورية هامة جداً من
حيث المساواة بين المواطنين ، ولها أبعاد مالية
يجب أن تدرس مع الحكومة ومستشاريها .
وأعتقد أنني مع رأيكم ومع إقتراحكم بأن
يؤجل البت فيها لحين تتم هذه الدراسة ...
وشكراً .

دولة رئيس المجلس : هل هذا مؤيد ؟
تفضل

الدكتور محمد أبو عليم : اقتراح
دولتكم أن نحيله إلى لجنة تدرسه مع الحكومة
ومع مجلس النواب ونطلع بصيغة مناسبة .

دولة رئيس المجلس : تأجيل البحث في
هذه المادة على أن يتدارسه بعض الاخوان
ويأتوا باقتراح ، تفضل .

الدكتور بسام العموش : يا سيدي أنا
في البداية اقترحت أن يؤجل الموضوع وهذا
الموضوع بحث سابقاً ثم بحث اليوم ، وأنا أرى
أن المجلس كأنه نوع من المعجز إذا أحاله إلى
اللجنة المذكورة . لتتخذ القرار الان ،
الاقتراحات أمامنا لنصوت الان .

دولة رئيس المجلس : سنرجع
للاقتراحات بما فيها اقتراحي ، تفضل
السيد عبدالباقي جمو رئيس اللجنة

اللجنة .

سيدي الرئيس ، إن الانصاف لصاحب
الملك يكون بتغيير الإيجار ولا يكون باخراج
المستأجر ساكناً كان أم تاجراً ، ما الذي
سيحصل في وسط عمان سيدي إذا أخلت
الآف المحلات وطلب أصحابها إخلالها إذا
أحدثنا مادة تتيح إخراج المستأجر التجاري . إن
المستأجر التجاري هو عمود من اعمدة
الاقتصاد ، والابقاء على حاله دون إهتزاز
ودون نكسة أمر ضروري .

لذلك سيدي إن ابعد الاقتراحات هو
الذي يخلي المأجور وبه نبدأ وليس الذي
يبقى المأجور .

دولة رئيس المجلس : هذا اقتراح من
السيد طلال عبيدات ، من يوافق عليه ؟ ما فيه
موافقة عليه . أنا سحبت إقتراحي . تفضل
السيد عبدالكريم الكباريتي : يا سيدي
المادة "٥٤" البند ٣ - إرجاء النظر في الموضوع
المطروح للبحث إلى ما بعد الفصل في موضوع
آخر يجب البت فيه أولاً . وأرجو أن أدفع بهذه
النقطة .

دولة رئيس المجلس : أنا سحبت
اقتراحي

السيد عبدالكريم الكباريتي : نحن
ندفع فيها يا دولة الرئيس

دولة رئيس المجلس : هذا الاقتراح من
يوافق عليه ؟ تأجيل البحث في هذه المادة . ما
فيه موافقة . الاقتراح الذي يليه . تفضل

السيد علي أبو الراغب : يا سيدي كل
هذه الاقتراحات فيه أشياء وتتناقض مع

القانونية : إذا أثبت المالك بأن المستأجر قادر
على إمتلاك بيت يكون هذا أيضاً من أسباب
الاخلاء .

دولة رئيس المجلس : هذه تأتي في بند
منفصل ، تفضل ابدأ بالاقتراحات .

السيد الأمين العام : الاقتراح رقم ١٠٥
بالنسبة للمادة الخامسة وهو مقدم من سعادة
النائب طلال عبيدات ، اقترح أن تبقى الفقرة
"أ" كما هي في القانون المؤقت ، وأن يضاف
بند "ب" كما يلي ، تؤسس محكمة تسمى
محكمة الاجور في مركز كل محكمة بداية
وتكون مهمتها النظر في قضايا زيادة الاجور أو
تقصانها وتؤلف من ثلاثة قضاة يعينهم المجلس
القضائي حسب القانون .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على
الاقتراح ؟ ما فيه موافقة . الدكتور عبدالله .
الدكتور عبدالله النصور : إن الاقتراح
المقدم من الزميل طلال عبيدات يبقى على
الفقرة "أ" كما جاءت ، ولكنه يقترح إنشاء
قكرة جديدة ، ولذلك هذا الاقتراح لا يعدو عن
كونه موافقة على قرار اللجنة القانونية .

سيدي الرئيس ، لقد أحالت الحكومة
مشروع القانون المؤقت إلينا ، ودرسته اللجنة
القانونية فأبدت هذه الفقرة . ثم تحدث معالي
وزير الدولة للشؤون البرلمانية والقانونية قبل قليل
وأثبت رأي الحكومة أنها مع إبقاء هذه الفقرة
كما هي عليه . وبعد ذلك تأتون بالاقتراح بأن
تشكل لجنة مختلطة من الحكومة والمجلس مع
ان الحكومة والمجلس كلاهما قال كلمته .
الحكومة عن طريق الوزير والمجلس عن طريق

اقتراحات أخرى ولن يوافق على إقرار واحد . أنا أعوذ وأرجو المجلس الكريم أن تشكل لجنة للخروج بصيغة توفيقية .

دولة رئيس المجلس : السيد الأمين العام
اقرأ الاقتراحات .

السيد الأمين العام : الاقتراح رقم "١١" وهو مقدم من السيد منير صوير :-
للمستأجر أن يستمر في إشغال المأجور بعد انتهاء مدة اجارته العقدية إلا إذا ورد ما يخالف ذلك ، على أن يقوم المؤجر بإبلاغ المستأجر رغبته في إخلاء المأجور قبل مدة سنة واحدة على الأقل من انتهاء مدة الاجارة العقدية .
دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا الاقتراح ؟ لا أحد .

السيد الأمين العام : الاقتراح رقم "٩"
مقدم من السيد صالح شعواطة .
المادة "٥" / البند "٥" :- اقترح أن يصبح النص إذا ترك المستأجر المأجور بلا إشغال للغابات المتفق عليها ...
دولة رئيس المجلس : هذا لا يطرح للتصويت .

السيد الأمين العام : الاقتراح رقم "٨"
مقدم من السيد عبدالمعزم أبو زنت والسيد جمال الخريشا ، اقترح تعديل الفقرة ١ / المادة ٥ من قانون المالكين والمستأجرين على النحو التالي :-
للمستأجر أن يستمر في إشغال المأجور بعد انتهاء مدة اجارته العقدية إذا لم يكن المالك بحاجة ماسة للمأجور لاجل تزويج ولده أو لإيواء ابنته أو اخته الإزمنة مع إتمامها شريطة تقديم وجوه البذل للمأجور واستغلال

للمأجور فعلاً لهذه الغاية خلال ثلاثة أشهر من إخلائه ، وإذا تبين غير ذلك فمن حق المستأجر العودة إلى المأجور مع إلزام المالك بتعويض المستأجر عما لحق به من ضرر .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا الاقتراح ؟ أربعة ، إذن الاقتراح التالي .
السيد الأمين العام : الاقتراح رقم "٧"
مقدم من معالي السيد جمال الصرايرة :-
للمستأجر أن يستمر في إشغال المأجور بعد انتهاء مدة اجارته العقدية بالاتفاق مع المالك ، وعلى المالك أن يعطي المستأجر مهلة لا تقل عن سنة واحدة لإخلاء المأجور في حالة عدم الاتفاق على تجديد العقد .

دولة رئيس المجلس : من يوافق ؟ غير موافق . الاقتراح التالي .
السيد الأمين العام : الاقتراح رقم "٦"
وهو مقدم من معالي النائب صالح ارشيدات ومعالي النائب علي أبو الراغب . للمستأجر لأغراض السكن أن يستمر في إشغال المأجور بعد انتهاء مدة اجارته العقدية بالرغم من كل اتفاق مخالف ، مع مراعاة المادة "١٧" من هذا القانون . أما بالنسبة للمستأجر لأغراض تجارية (غير السكن) فيكون العقد هو شريعة المتعاقدين .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا الاقتراح ؟ غير موافق .
السيد الأمين العام : الاقتراح رقم "٥"
وهو مقدم من معادة النائب حماد أبو جاموس على أن يعطي للمستأجر عامان كاملاً من تاريخ العقد قبل إخلاء المأجور بنفس شروط

العقد القائمة وأن يكون تطبيق هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ولا ينطبق على عقود الأيجار القائمة حالياً .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا الاقتراح ؟ غير موافقة

السيد الأمين العام : الاقتراح رقم "٤"
مقدم من سعادة النائب عبد موسى النهار للمستأجر الحق أن يستمر في إشغال المأجور بالرغم من انتهاء مدة الاجارة العقدية . أي بعد حذف عبارة " بالرغم من كل اتفاق مخالف " دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا الاقتراح ؟ غير موافقة

السيد الأمين العام : الاقتراح رقم "٣"
مقدم من سعادة السيد ضيف الله المومني أرجو أن يعاد النظر في المادة "٥" لتكون كما يلي :-
أولاً :- يعاد النظر في عقد الأيجار مرة كل خمس سنوات إذا كان لغرض السكن من قبل طرفي العقد إن رغب أحدهما في ذلك ويعاد النظر في الأيجار من قبل مجلس الوزراء مرة كل خمس سنوات إذا كان لغرض السكن مع مراعاة القاعدة التي تقول لا ضرر ولا ضرار .
دولة رئيس المجلس : هذه موجودة في المادة "١٧" .

السيد الأمين العام : بقي اقتراح واحد مقدم من الدكتور فرح الرضي ، للمستأجر أن يستمر في إشغال المأجور مدة ثماني سنوات بعد تاريخ انتهاء عقد اجارته العقدية ، وبعد انقضاء هذه المدة الزمنية يخلي المأجور إلا إذا رغب المالك والمستأجر معاً في تجديد العقد .
دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا

الاقتراح ؟ ما أخذ موافقة . الآن بقي قرار اللجنة ، من يوافق على قرار اللجنة ؟ إذن موافقة على قرار اللجنة القانونية . ارفعوا أيديكم إذا سمحتم .

السيد الأمين العام : ٤٠ من ٦١
دولة رئيس المجلس : ٤٠ من ٦١ إذن تبقى الفقرة كما هي . الفقرة ب
السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون المؤقت
ب. إذا استمر المستأجر في اشغال العقار بموجب هذا القانون بعد انتهاء مدة عقد اجارته ، فإن احكام وشروط العقد تبقى سارية على المالك والمستأجر ، وذلك بالقدر الذي يمكن تطبيق تلك الأحكام والشروط عليهما .
قرار اللجنة القانونية

(ب) موافقة بعد شطب كلمة (وشروط) الواردة بعد عبارة (فان احكام) ووضع كلمة (وشروطه) بعد كلمة (العقد) لتصبح بالنص التالي :
(فان أحكام العقد وشروطه) .
يعني اللجنة وافقت من حيث المبدأ على النص ولكنها صوبت تصويماً لغوياً وتوصي بالموافقة .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون ؟ موافقة .
السيد المقرر :
المادة كما وردت في القانون المؤقت
ج. على أنه يجوز إخلاء المأجور في أي من الحالات التالية :
١. إذا تخلف المستأجر عن دفع بدل الاجارة ،

كلنا من المأجورين

او أي جزء منه مستحق الأداء قانوناً ، أو تخلف عن دفع حصته من بدل الخدمات المشتركة المتفق عليها أو خالف أي شرط من شروط عقد الاجارة ولم يدفع ذلك البديل أو يراع ذلك الشرط خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه بذلك بموجب انذار عدلي .

قرار اللجنة القانونية

(ج) ١. موافقة كما وردت في القانون المؤقت .

دولة رئيس المجلس : السيد أنور الحديدي
السيد أنور الحديدي :

بسم الله الرحمن الرحيم
هنالك اخطاء في صياغة أسباب الاخلاء ، فقد نص القانون في المادة "٥" / الفقرة ج على عشر حالات تبرر إخلاء المأجور . ثم عاذ في المادة ٦/ب ووضع حالة أخرى هي تخلية الدرج المؤدي للسطح ، كما وضع حالة أخرى في المادة "٩" وهي حالة الرغبة في التغيير والاعمار . كما وضع حالة أخرى في المادة "١٠" وهي حالة المأجور الآيل للسقوط ، كما وضع حالة أخرى في المادة "١١" وهي المتعلقة بالعرضة . وهذا يشكل خطأ في الصياغة ، وكان يجب حصر حالات الاخلاء بمادة واحدة هي المادة الخامسة .. لذلك أقترح إعادة صياغة هذا القانون وإفراد حالات الاخلاء بمادة واحدة وشكراً :

دولة رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة القانونية

السيد رئيس اللجنة : حالات جواز الاخلاء هي حالات مختلفة وبمعددة ، الفقرة

ج/ المادة "٥" حالة إذا تأخر المستأجر عن القيام بالتزاماته ودفع الاجرة أو المشاركة في النفقات ... الشروط المتفق عليها ، وحالة الدرج حالة مختلفة جداً . لذلك ليس شرطاً أن تجمع هذه الحالات كلها في مادة واحدة .

لذلك أرى أن الصياغة صحيحة وأرجو من الاخوة الموافقة .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبدالمعتم
السيد عبدالمعتم أبو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم
صدق الله العظيم إذ يقول
« أنحكم الجاهلية يفنون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون » .

عجياً للسادة اعضاء اللجنة القانونية ، في الفقرة " أ " من المادة الخامسة جعلوا المستأجر في جنات الخلد ، وفي الفقرة ج نقلوه الى جهنم وبئس المصير . ولدي الدليل ، عندما ينص البند الاول من الفقرة ج « إذا تخلف المستأجر عن دفع بدل الايجار أو أي جزء منه مستحق الاداء قانوناً أو تخلف عن دفع حصته من بدل الخدمات المشتركة المتفق عليها » .

أفترض ان الاجرة عشرة دنانير وتخلف بموجب هذا البند عن خمسة قروش إذن قانونياً يخلى من سكنه . أفترض بدل الخدمات كانت نصف دينار . تخلف عن خمسة فلسات بموجب هذا البند يخلى من سكنه ، فهل بعد هذا الظلم من ظلم ؟

لذلك أقترح تعديل هذا البند بما يلي :-
إذا تخلف المستأجر عن دفع بدل الاجارة أو تخلف عن نسبة ٣٠٪ من بدل الاجارة أو

بدل الخدمات المشتركة مستحق الاداء قانوناً ، ويجهل المستأجر ستة شهور لتسديد نسبة ال ٣٠٪ للتخلفه ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ

ذيب

الدكتور ذيب خطاب : أترح هذا التعديل ، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه ذلك بموجب إنذار عدلي بدل خمسة عشر يوماً ليمكن المستأجر من تدبير أموره .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هناك اقتراح الشيخ عبدالمعتم أبو زنت من يوافق عليه ؟ حتى لا احد يثني عليه .

اقتراح الدكتور ذيب تغيير "١٥" يوم بثلاثين يوم . من يوافق على هذا التغيير ؟
السيد الامين العام : ٢٤ من ٥٥
دولة رئيس المجلس : ٢٤ من ٥٥ لم يحظى بالموافقة . من يوافق على المادة كما وردت من اللجنة القانونية ؟ موافقة . البند الذي يليه .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون المؤقت
٢. اذا تكرر تخلف المستأجر عن دفع بدل الاجارة أو تكررت مخالفته لأي شرط من شروط العقد ثلاث مرات أو أكثر رغم انذاره بذلك بواسطة الكاتب العدل في الحالين وذلك دون حاجة لانذار جديد .

قرار اللجنة القانونية

٢. موافقة كما وردت في القانون المؤقت .
دولة رئيس المجلس : السيد خليل

حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً سيدي

الرئيس .

هناك مشكلة في هذه الفقرة بالنسبة للأنذار العدلي ، أنا مع الانذار العدلي ومع الفقرة كما أتت . لكن ليس هناك تقادم على هذا الانذار بهذه الفقرة ، ويبقى تخلف مرة واحدة قبل عشر سنين يستعمل المالك الانذار العدلي اللي كان قبل سنين . ولذلك أقترح بالاضافة الى هذه المادة ، وأن كل إنذار عدلي مر عليه ثلاث سنوات عند إقامة الدعوى لا يحتد به ويعتبر كأنه لم يكن .

دولة رئيس المجلس : الدكتور

عبدالحافظ .

الدكتور عبدالحافظ الشخانية : ما أشار له الزميل صحيح ، يمكن أن يتخلف المستأجر في فترات متقطعة ولا يجوز إستغلالها مرة واحدة ، لكن على أن تكون الثلاث مرات التبليغ من خلال كاتب العدل على ان تكون المدة بين المرة والثانية لا تقل عن شهرين لأنه يجوز تبليغ المستأجر ثلاث مرات خلال اسبوعين وبالتالي استبعاد عن المأجور .

دولة رئيس المجلس : الدكتور ذيب .

الدكتور ذيب خطاب : اقترح أن تحدد

المدة لتصبح كما يلي ، ثلاث مرات أو أكثر وذلك خلال ثلاث سنوات ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : من يثني على

ذلك ؟ السيد خليل حدادين تسحب

اقتراحك ؟

السيد خليل حدادين : اسحبه سيدي .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .
السيد المقرر : الاقتراح الذي تفضل به
الدكتور ذيب مع الاحترام الكامل للدكتور
ولأقتراحه ، الاقتراح غير واقعي من حيث
التطبيق . يعني لم أفهم ما معنى خلال ثلاث
سنوات ، يعني خليه يوضح لنا .
دولة رئيس المجلس : تفضل
الدكتور ذيب خطاب : لنفرض أن
إنذارات وجهها للمستأجر خلال عشر سنوات ،
فلو تخلف في المرة الثالثة بعد العشر سنوات
يخرج . أنا أقترح ثلاث مرات خلال ثلاث
سنوات بعد ذلك لا تعد هذه الثلاث
إنذارات .
دولة رئيس المجلس : السيد
عبدالرؤوف .
السيد عبدالرؤوف الروابدة : أنا أريد
وليس ذلك تعليقاً على الاخ ذيب ، الاخ ذيب
كان يجب يخرج المستأجر عندما ينتهي
العقد ، الآن يريد أن يعمده أكثر من عشر
سنين .
أنا أترجى إخواني أن نقول أن الاجرة قد
تكون شهرية وقد ينكد المستأجر على المؤجر أنه
يتأخر عليه كل شهر ، وقد تكون سنوية .
فلماذا نتحدث عن عشر سنوات ؟ نعم إذا
تأخر ثلاث مرات في عشر سنوات عليه أن
يخرج لأننا نريد ان نحمي الطرفين في هذه
المعادلة لأن هذا العقد بنده طرفان ... شكراً .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ
عبدالباق .
السيد رئيس اللجنة : أنا أستغرب من

عدم استقرارنا على مبدأ ثابت ، الذين يعتبرون
المستأجر الذي لا يخلي المأجور عند انتهاء المدة
غاصباً يأتي ثم يدافع عن هذا الغاصب على
حد قناعته غير مراعاة للمؤجر الذي وضع في
حسابه بأنه في يوم كذا يقبض الاجرة ليسد
ما عليه من كمبيالات أو شيكات ، لذلك
أرجو أن نستقر على مبدأ .
اللجنة أقرت هذه المادة لأن فيها عدالة
وليس فيها ظلم على المستأجر ، من جهة
نطالب باخلاء المأجور عند انتهاء المدة ثم ندافع
عن هذا المستأجر الذي يعتبرونه غاصباً .
دولة رئيس المجلس : على كل حال ،
هناك اقتراح باضافة ثلاث سنوات ، من يوافق
؟ غير موافقة .
من يوافق على قرار اللجنة ؟ أغلبية
كبيرة . البند الذي يليه .
السيد المقرر :
للمادة كما وردت في القانون المؤقت
٣. اذا اجر المستأجر المأجور او قسماً منه
لشخص آخر او سمح له باشغاله دون موافقة
المالك الخطية او أخلاه لشخص آخر دون تلك
الموافقة .
قرار اللجنة القانونية ، موافقة
دولة رئيس المجلس : تفضل
السيد عبدالرؤوف الروابدة : أنا أقترح
أن يضاف الى عجز الفقرة ، ولا تعتبر
الإستضافة المؤقتة لآخرين في المأجور او ابواء
من يلزم المستأجر بنفقة إشغالاً بالمعنى
المقصود في هذا البند .
وهنا أتفق مع الارامل الذين يهتم بهم

أخي الحبيب الشيخ عبدالنعم . لو تاملت
شقيقة فأخوها مسؤول شرعاً عن إعالتها ، فلا
تعتبر استضافتها في المأجور إدخالاً لمستأجر
جديد .
ولذلك أقترح أن تكون الاضافة على
الوجه التالي :- ولا تعتبر الاستضافة المؤقتة
لآخرين في المأجور أو ابواء من يلزم المستأجر
بنفقتة شرعاً إشغالاً بالمعنى المقصود في هذا
البند ... شكراً .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ
ذيب .
الدكتور ذيب خطاب : أود أن أقول أن
ما أثيرة ليس ظلماً لأحد إنما أريد أن أرفع
الظلم .
أرجو أن يضاف الى هذه الفقرة ، أو
ضمته لشخص آخر طبعياً كان أم معنوياً ،
فكثيراً ما تنشأ من مشكلات والمحاكم مليئة
بذلك ... وشكراً .
دولة رئيس المجلس : تفضل السيد
محمد .
السيد محمد : ما تفضل به معالي أبو
عصام ينطبق على السكن ، ماذا في حالة
التجاري والصناعي ؟
دولة رئيس المجلس : الدكتور فرح .
الدكتور فرح الرضي : شكراً دولة
الرئيس .
أنا أود أن أعلق على اقتراح أبو
عصام ...
دولة رئيس المجلس : ما فيه داعي فقط
إذا عندك اقتراح آخر .

الدكتور فرح الرضي : عندي اقتراح
آخر أن هذا ممكن يزيد من نزاع الملكية وغداً
يمكن المستأجر يحضر كل أقاربه ويسكنهم
عنده ، صارت شغله مطلقة .
دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .
السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس .
الحقيقة أن اللجنة القانونية لم ينب عن
بالحا مناقشة كل ما يدور في أذهان السادة
الكرام ، وأيضاً اقتراح معالي الاخ أبو عصام
وجد من يطرحه أثناء إجتماعات اللجنة وأخذ
نقاشاً طويلاً .
الحقيقة أن المحاكم في الاردن قد
استقرت على أن الضيافة العارضة والضيافة
المؤقتة لا تعتبر اشراكاً في المأجور ولا تخلي
المستأجر لهذا السبب .
نقطة اخرى انه إذا وسعنا صلاحيات
المستأجر في المأجور عقد الايجار أيها الاخوة
هو عقد تمليك المنفعة ، إذا وسعنا صلاحيات
المستأجر في المأجور الى حد أبعد مما يهدف اليه
عقد الايجار نكون فعلاً ، وأنا عراطفي مع
المستأجر ، نكون قد أقررنا بملكية المستأجر لرقبة
العقار وليس المنفعة العقار .
أنا أرى أن اقتراح أبو عصام ، مع
الاحترام الكامل ، غير وارد وأرى أن لا نتوسع
في النصوص القائمة التي استقرت عليها
المحاكم والتي تكونت منها ثروة قانونية فقهية
واجتهادية كثيرة وقضائية من محكمة التمييز
... وشكراً .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، هناك
اقتراح من الدكتور ذيب عبدالله ، من يوافق

هكذا من الأعمال

عليه ؟ لا أحد . أقرأه مرة أخرى .
الدكتور ذيب خطاب : إضافة أو ضمنية
لشخص آخر طبعاً كان أم معنوياً .
دولة رئيس المجلس : لم يثنى أحد ، لا
يصوت عليه . اقتراح السيد عبدالرؤوف من
يوافق عليه ؟ غير موافقة .
إذن من يوافق على قرار اللجنة
القانونية ؟ موافقة بالأغلبية . تفضل
السيد المقرر :
المادة كما وردت في القانون المؤقت
٤ . اذا سمح المستأجر لشريك أو شركة باسغال
العقار المؤجر على أنه اذا كان شخصاً أو أكثر
يشغلون العقار عن طريق الإجارة ويتعاطون
العمل فيه . وقاموا بتأليف شركة عادية بينهم ،
فان ذلك لا يعتبر موجباً للأخلاء ويسري هذا
الحكم الاخير على تشكيل شركة عادية بين
المستأجر وافراد أسرته العاملين معه في نفس
العقار .
قرار اللجنة القانونية ، موافقة
دولة رئيس المجلس : السيد عبدالرؤوف
الروابدة .

السيد عبدالرؤوف الروابدة : في
النص ، الاول انه عند وضع هذا القانون كان
هناك في قانون الشركات ما يسمى بالشركة
العادية . فما رأي إخواني انهم لو شكلوا شركة
تضامن أو شركة توصية . وبالتالي لم تعد
كلمة عادية . في مكانها نظراً لتفسير قانون
الشركات . بتأليف شركة بينهم . مهما كان
نوعها ، هذا أولاً ، وقاموا بتأليف شركة بينهم
مهما كان نوعها . بمعنى آخر أنه لم يدخل بها

شركاء جدد .

الامر الثاني أن الفقرة أيضاً لم تعرض
لخروج شريك ، أو أن شريكين أو ثلاثة
استأجروا محلاً وفتحوا متجراً ثم خرج أحدهم
وبقي اثنان هل يخلي المأجور ؟
في هذا النص لا يوجد ما يحمي
المستأجرين الباقين ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : تفضل .

السيد المقرر : ياسيدي هذا من القواعد
العامّة انه اذا خرج احد الشركاء أو أكثر أن
يقيم الباقي مستمر في العقد .
دولة رئيس المجلس : السيد رئيس
اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : الواقع التوسع في
اعطاء الحقوق للآخرين هي عملية تمليك ، قد
تؤلف شركة مساهمة من ألف شخص فتبقى
الاجرة قائمة ما دام هناك شريك على قيد الحياة
أو أحد من ورثة ، فهذا تمليك غير مباشر
للمستأجر .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور

عبدالله النور

الدكتور عبدالله النور : هذا القانون
وضع في اوائل الثمانينات ، قانون الشركات
انشيء في اليوم الاول من عام ١٩٨٨ فهو تالي
لهذا القانون . ما تفضل به زميلنا ابو عصام
صحيح لانه ليست الشركة العادية هو النوع
الذي أعطاه القانون ، بل هناك شركة تضامن
والتوصية البسيطة بالأسهم وشركة الخاصة .
ولذلك من أجل إحكام ودقة التشريع نقول
انشاء شركة بينهم وتتركها على إطلاقتها لان

الشركة يحددها قانون الشركات ... وشكراً .
دولة رئيس المجلس : الدكتور ذيب .
الدكتور ذيب خطاب : اقترح فقط
إضافة كلمة وقاموا بتأليف شركة عادية بينهم
فقط . إضافة كلمة « فقط » ... وشكراً .
دولة رئيس المجلس : شيخ عبدالمعتم

السيد عبدالمعتم ابو زنت : شكراً دولة

الرئيس

فما يتعلق بالبند الرابع أرجو هذا
التعديل الطفيف ، في السطر الاخير من البند
الرابع « ويسري هذا الحكم الاخير على تشكيل
شركة عادية بين المستأجر وأفراد أسرته » .

فأقترح خشية اللبس ان يحدد أفراد
الأسرة بهذا القيد المانع للباس فيضاف وأفراد
أسرته الزوجة والذين من صلبه .

دولة رئيس المجلس : بالمناسبة لم يثنى
أحد على الاقتراحات ما فيه تصويت إذا ما فيه
تتية .

إقتراح الشيخ عبدالمعتم من يثنى عليه ؟
إذن من يوافق على إقتراح الشيخ عبدالمعتم
بإضافة الزوجة والذين من صلبه ؟ غير موافق .
إقتراح الدكتور ذيب عبدالله بإضافة
كلمة فقط ، من يوافق عليه ؟ ما حصل
موافقة . تفضل

السيد عبدالرؤوف الروابدة : أقرأ
اقتراحي إذا سمحت ، إذا سمح المستأجر
لشريك أو شركة باسغال العقار المؤجر لم
يكونوا يملكون تلك الصفة حين إجراء عقد
الاجار ، ولا يعتبر تشكيل شركة بين

الأشخاص الذين يستأجرون المأجور فيما
بينهم ، وبالتالي ليس ألف ، فيما بينهم أو
بينهم وبين أفراد أسرهم العاملين معهم في نفس
العقار سبباً للاخلاء مهما كان الشكل الذي
تتخذه الشركة بينهم . كما ان انسحاب بعض
المستأجرين أو بعض الشركاء وبقاء واحد أو
أكثر في المأجور لا يعتبر سبباً للاخلاء .

دولة رئيس المجلس : يعني هذه إعادة
صياغة كاملة للمادة . من يوافق على إعادة
الصياغة ؟ ما مشي .

إذن من يوافق على قرار اللجنة ؟
موافقة . تفضل
السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون المؤقت
٥ . إذا ترك المستأجر المأجور بلا اشغال دون
سبب مشروع لمدة سنة أو أكثر في العقارات
المؤجرة لغايات السكن ، ولمدة ستة اشهر أو
أكثر في العقارات المؤجرة لغاية أخرى .

قرار اللجنة القانونية ، موافقة
دولة رئيس المجلس : دكتور محمد
الحاج .

الدكتور محمد أحمد الحاج : أقترح
شطب هذا الشرط من هذه المادة لأن قضية بلا
إشغال مستثير نزاعات حول تفسير
" بلا إشغال " ، فيمكن ان يشغل المحل
التجاري مثلاً بوجود عليه سردين ويمكن ان
يشغل السكن بكرسي واحد استغنى عنه .
وبالتالي لا داعي لوجود مثل هذه المادة فكل
من أمتأجر سكناً أو بيتاً في الغالب يستأجره
لفرض معين ولسبب مشروع وهذا ما يبرر

هكذا من المأجور

شطب هذه المادة كما اقترح ... وشكراً .
دولة رئيس المجلس : ما فيه ثنية ،
الدكتور بسام
الدكتور بسام العموش : أنا أريد ان
أسأل في هذا النص ، فعلاً « بلا إشغال » غير
واضحة ، يعني يمكن شخص يستأجر بيتاً ثم
يسافر في إغارة او عقد خارجي فيمكث خارج
البلد مدة سنة او أكثر مفهوم « بلا إشغال » هنا
غير واضح فلا أدري كيف نصوت .

السيد رئيس المجلس : السيد المقرر .
السيد المقرر : يا سيدي توضيحاً لما
تفضل به الدكتور محمد الحاج والدكتور بسام
ان هنالك عقارات مؤجرة بمقدور أو بقيمة اجارة
قليلة وقديمة ، وقد يجد المستأجر عقاراً أفضل
فيستأجر العقار الافضل ويبقى نكاية بالمؤجر
يبقى على هذا الغفار تحت يده لان الاجرة
زهيدة لا تكلفه شيئاً .

مثلاً واحد مستأجر بيت أو دكانة بعشرة
دنانير شهري ومع مرور المدة اصبحت العشرة
دنانير لا تساوي شيئاً بمقياس العملة والقيمة
الشرائية ، يبقى على هذا المأجور رغم عدم
حاجته اولاً للأضرار بالمؤجر ، وثانياً محاولة منه
لاخذ ما يسمى بفروع اليد او خلو الرجل من
المالك ، هذه المادة هنا عاجلتها . ايضاً استقر في
محكمة التمييز الموقرة لدينا ، كما قلت هناك
ثروة من الاجتهادات حول هذا القانون الذي له
١٢ سنة في التطبيق ، على أن الذي يغادر
السبب مشروع يعني إذا ترك العقار لسبب
مشروع كالنزاسة أو ذهب في دورة حكومية
أو اولئك الحكومات في لجنة أو دورة دراسة لا

تخلي للمأجور ، ولكنها تخلي للمأجور فعلاً إذا
ترك بدون استعمال لمدة سنة في العقارات من
هذا الشكل وستة أشهر في العقارات من
الشكل الآخر إذا إقترنت المحكمة من خلال
بيانات الدعوى بانه لا حاجة للمستأجر بهذا
للمأجور سوى الاضرار بالمالك ... وشكراً .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد
عبدالرؤوف الروابدة .

السيد عبدالرؤوف الروابدة : سيدي ،
منطاق المادة من مستقرات القضاء ، انا أوصي
بان يضاف في عجز المادة ما وصلت اليه
محكمة التمييز وهو « ولا يعتبر الغياب عن
المأجور بسبب العلاج أو الدراسة أو التدريب
بمثابة الترك الموجب للاخلاء » وهو ما استقر
عليه القضاء . وفائدة استقرار القضاء أن نقله
الى التشريع .

دولة رئيس المجلس : السيدة توجان .
السيدة توجان فيصل : الاسباب هذه
حتى الان على علمي المحاكم تاخذ بها ،
فايرادها يصبح حصراً وما خرج عنها يُبدأ
بالاخلاء . فانا ادفع ان لا تدرج وتبقى هكذا
لأن المحاكم رمت على تفسيرات .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي
الوزير تفضل .

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية
والقانونية : دولة الرئيس النص واضح أنه « إذا
ترك للمستأجر المأجور بلا إشغال دون سبب
مشروع ، وهذا امر متروك للمحكمة هي التي
تقدر ، والاجتهادات سواء الفقهية والقضائية ،
مثلاً ذكر معالي المقرر ، موجودة ، والاجتهاد

ايضاً يترك امره للمحكمة لأن المحاكم تبعاً لتغير
الظروف هي تأخذ في الاعتبار عند تقدير
السبب الغير مشروع .
لذلك لا يجوز تقييد المحكمة بنص كما
اقترح بعض الاخوان ووضع ما استقرت عليه
محكمة التمييز إنما يبقى الاجتهاد للمحكمة
نفسها تعالج وفقاً للحالة المرروضة عليها فيما
نصني بسبب غير مشروع . فلذلك أرى ان يبقى
النص كما هو ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور
فرح .
الدكتور فرح الربضي : شكراً دولة
الرئيس .

اود ان اطرح مثلاً وأرجو من معالي
الوزير بأن يجيبني بان هذا الشيء مشروع ام
لا . شخص كان يسكن في اريد انتقل وكامل
اسرته الى عمان وأقام شركات تجارية وأبقى في
للمأجور ثلاث كراسي خشبية فقط ، كل اربع
شهور يذهب ويأخذ معه « ثيرموس » الشاي
ويجلس هو وواحد من أصحابه من اريد
ويشرب الشاي حتى الناس يشاهدوه انه شاغل
للمأجور . وقد تدخل في الموضوع اكثر من
شخص حتى يأخذ نمبة معينة من فروع
الرجل ، وطلب « ١٥٠٠٠ » دينار بينما مجمل
ما دفعه خلال ١٥ سنة « ٣٢٠٠ » دينار . هل
هذا يعتبر غياب مشروع عن المأجور ؟

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور
بسام العموش .
الدكتور بسام العموش : عندي
اقتراح ، الجلسة تاخرت فأتمنى ان ترفع

الجلسة في أقرب وقت .
دولة رئيس المجلس : اريد ان انهي المادة
يا اخوان ، بقي كم شغله يأخذوا ربع ساعة
فقط . السيد عبدالرؤوف الروابدة سحب
اقتراحه ، إذن من يوافق على قرار اللجنة ؟
موافقة بأغلبية كبيرة .

السيد المقرر :
المادة كما وردت في القانون المؤقت
٦ . اذا استعمل للمستأجر العقار المأجور او سمح
باستعماله لغاية غير مشروعة .
قرار اللجنة القانونية ، موافقة
دولة رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة
على قرار اللجنة
السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون المؤقت
٧ . اذا استعمل المستأجر المأجور لغاية التي
استأجره من اجلها ولا يعتبر استعمال المأجور
لغاية مماثلة او مشابهة للغاية المنصوص عليها في
العقد استعمالاً مخالفاً .

قرار اللجنة القانونية ، موافقة
دولة رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة
السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون المؤقت
٨ . اذا الحق المستأجر ضرراً بالعقار او بالمرافق
المشتركة او سمح باحداث بذلك الضرر ، او
احداث تغييراً في المأجور يؤثر على سلامته
بشكل يتعذر معه اعادته الى ما كان عليه قبل
احداث الضرر أو سمح باحداث مثل هذا
التغيير ، ولا يسري هذا الحكم على التحسينات
التي يدخلها المستأجر على العقار المأجور

هكذا من المأهول

شريطة أن يزيلها عند ترك العقار إذا طلب المالك ذلك .

قرار اللجنة القانونية ، موافقة

دولة رئيس المجلس : الدكتور فرح .

الدكتور فرح الرضوي : يا سيدي انا

أقترح بأن تشطب « ولا يسري هذا الحكم ...

الخ » لأنه يعطي الحق للمستأجر أن يبنى عمارة

كاملة ، إذا فيه أرض أو يحسن المأجور كما

يريد .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبدالمعتم

السيد عبدالمعتم أبو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس

في السطر الرابع من البند الثامن « ولا

يسري هذا الحكم على التحسينات التي

يدخلها المستأجر على العقار للمأجور شريطة أن

يزيلها عند ترك العقار إذا طلب المالك

ذلك » .

أقترح التعديل الطفيف التالي ، « ولا

يسري هذا الحكم على « تشطب هذه العبارة

ويكتب بدلاً منها وتجوز التحسينات التي

يدخلها المستأجر على العقار للمأجور شريطة

موافقة المالك وعلى المستأجر أن يزيلها عند ترك

العقار إذا طلب المالك ذلك .

دولة رئيس المجلس : هل هناك تنبيه ؟

من يوافق على إقترح الشيخ عبدالمعتم ؟ سنة ،

شكراً . إقترح الدكتور فرح لم يثنى عليه

ولذلك نصوت على قرار اللجنة ، من يوافق

على قرار اللجنة ؟ موافقة بأغلبية كبيرة .

السيد المارزوق :

المادة كما وردت في القانون المؤقت

٩ . إذا لم يكن المالك مقيماً في المنطقة التي

يقع فيها عقاره المؤجر ولم يكن يملك عقاراً

غيره ، فيحق له تخليته ليسكن فيه عند عودته

الى تلك المنطقة ، إذا اشترط ذلك في العقد

ووفقاً لأحكامه .

قرار اللجنة القانونية ، موافقة

دولة رئيس المجلس : السيد عبدالرؤوف

الروابدة .

السيد عبدالرؤوف الروابدة : هذه

المادة يجب أن ننظر إليها من نقطة العدالة التي

تحدثت عنها قبل قليل وهي حماية المالك . أنا

أعتقد أن هذه الفقرة حمت المالك فقط إذا

أشترط في العقد أن يعود للمأجور ، إما إذا لم

يشترط أنا أقترح إضافة ما يلي : - إذا اشترط

يعود بمجرد نهاية العقد ، إما إن لم يشترط فإذا

لم يكن هناك اشتراط كهذا في العقد فيحق

للمالك الموصوف في مطلع هذا البند إلزام

المستأجر باخلاء المأجور على أن يعطيه مهلة

سنة كاملة بعد نهاية سنة العقد النافذة . بمعنى

آخر أن لدينا عقوداً من سنوات وبعض أبنائنا

يعمل في الخارج ثم يعود وليس له إلا ذلك

البيت ولم يكن اشترط في العقد مثل ذلك .

عندما من حق للمستأجر أن يعطي مهلة إنذار

وليس من حقه أن يبقى في المأجور وأن يفتش

المؤجر عن بيت يستأجره وبأجرة عالية .

هذا هو التوازن بين حماية المالك مرة

وحماية المستأجر مرة أخرى ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور أحمد

القضاة .

الدكتور أحمد القضاة : هذه الفقرة

تعارض مع نص المادة الخامسة والتي صوتنا

عليها قبل قليل ، ولذلك أقترح شطب هذه

الفقرة .

دولة رئيس المجلس : السيد خليل

حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً سيدي

الرئيس .

تبداً الفقرة ٩ « إذا لم يكن المالك مقيماً

في المنطقة » ثم تتكرر كلمة « المنطقة » في

الفقرة "١٠" . أرى أن هذه الكلمة عائدة

يجب أن تعرف وتحدد في القانون لأنها واسعة

جداً ، هل المنطقة تضم جبل من عمان ؟ هل

هي كل عمان ؟ هل هي كل محافظة

العاصمة ؟ . ولذلك يجب توضيح هذه

الكلمة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور ذيب .

الدكتور ذيب خطاط : شكراً دولة

الرئيس .

أقترح أن يضاف ولم يكن يملك عقاراً

غيره في ذات المنطقة ليسكن فيه عند عودته

بصفة نهائية الى تلك المنطقة . لأنه جائز ان

يعود كاجازة شهرين مثلاً ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور

بسام .

الدكتور بسام العموش : شكراً ، أقترح

أن تكون المادة كالتالي :- إذا لم يكن المالك

مقيماً في المحافظة الى أن تصل الى تلك

المحافظة .

ثم إذا اشترط ذلك في العقد وفقاً

لأحكامه تحذف ، حذف العبارة من عند كلمة

« اذا » وإبدال كلمة « المنطقة » بالمحافظة .

دولة رئيس المجلس : السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : هناك فرق بين

البيت الذي يبنى للسكن والذي يبنى للايجار

كاستثمار ، فالذي يبنى للسكن يكون يعرف

أنه سيعود ويشغل هذا السكن . فعليه هنا أن

يوضح هذا الشرط وعدم ايراده في عقد

الاجار هو نوع من الخداع في العقد ، لان

المستأجر إذا عرف أنه سيخلي المأجور ستكون

شروط العقد مختلفة تماماً وقد لا يستثمر من

ديكورات وما شابه فيما استأجره ، فهذا خداع

غير مباشر عليه أن ينص عليه صاحب الملك .

وموضوع المنطقة يصعب تحديدها بشكل

نهائي ، اقترح ان تكون المنطقة هي حدود

البلدية في تلك المنطقة ، هي المفرقة ، لأن

المحافظة شيء واسع جداً إلا إذا اقترح شيء

أقرب تحديداً من حدود البلدية .

دولة رئيس المجلس : السيد محمد

داوودية

السيد محمد داوودية : أنا لمي ملاحظة

على الشكل ، « إذا لم يكن المالك مقيماً »

يعني غير مستحب أن تبدأ بالنفي . فيفضل أن

تقول إذا كان المالك مقيماً في غير المنطقة التي

يقع فيها... .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور

نزبه .

الدكتور نزبه عمارين : شكراً دولة

الرئيس .

أنا أتفق مع الدكتور أحمد القضاة وأرى

هكذا من المأهول

أن هناك مخالفة صريحة بين المادة التي نحن الآن بصددھا والمادة "هـ". وأؤيد اقتراحه بشطب هذه المادة.

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور نادر ابو الشعر .

الدكتور نادر ابو الشعر : إقتراحي هو شطب "هـ" إذا اشترط ذلك في العقد ووفقاً لأحكامه .

دولة رئيس المجلس : السيد عبدالرؤوف الروابدة .

السيد عبدالرؤوف الروابدة : أولاً:- نحن لا زلنا في المادة "هـ" دولة الرئيس ولم نخرج منها ، و "ز" هي مجال الاستثناء من "أ" ، ونحن نتحدث عن عشرة نقاط للاستثناء من "أ" ، فنحن لم نخرج من المادة "هـ" ما زلنا فيها .

الامر الثاني ، المنطقة فيها قرارات في المحاكم ، نتحدث عن المحافظة قد تكون أي قرية في جنوب العاصمة في قضاء ذيبان غداً يقول لك ، لك بيت هناك فلتخرج من بيتك في عمان هذه تترك للمحاكم لتحديد المنطقة وهي تأخذ بها صفة التماثل ولا يمكن أن تنطبق على المحافظة ولا على حدود البلدية أيضاً ، لأنه تختلف هذه الامور من مكان الى مكان آخر ، فمتروكة لتقدير المحاكم ان هذه المنطقة مشمولة بهذا الحكم ام لا .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبدالمعمر

السيد عبدالمعمر أبو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

البند التاسع الذي ينص على " إذا لم يكن المالك مقيماً في المنطقة التي يقع فيها عقاره للمؤجر " طيب وإذا كان مقيماً ، فرضاً مالك مقيم في نفس المنطقة ومؤجر بيت وحديث لبيته الذي يؤيه حالة هدم قضاء وقدرأ أو لأصلاح وضع الشارع حسب المخطط لتلك البلدية . مقيم في تلك المنطقة ولطرف طاريء خارج عن إرادته أحلي من بيته .

فلذلك إذا نص فقط على أنه لم يكن مقيماً يكون القانون مثلاً ناقصاً ، لذلك أقترح التعديل التالي للبند التاسع :- إذا لم يكن المالك مقيماً أو مقيماً ، التعديل القانوني السليم أن يبدأ بالاثبات قبل النفي ، إذا كان المالك مقيماً أو غير مقيم في المنطقة المحددة لدى المجلس البلدي ، إشارة لما قاله النائب الاستاذ خليل ، المنطقة المحددة لدى البلدية والتي يقع فيها عقاره للمؤجر ولم يكن يملك عقاراً غير فيحق له تخليته ليسكن فيه . ويكتفي بالعبارة لهذا الحد .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبدالعزيز

السيد عبدالعزيز جبر : حول قضية المنطقة لفظة مرنة وهذه الحقيقة تعتبر سمة من سمات التشريع الناجح ، لذلك كوننا نحدد محافظة ، محافظة معان قد تكون مساحتها آلاف الكيلومترات المربعة ، لكن لما تقول منطقة الحقيقة تعطي للقاضي مجال أن يجتهد .

ولذلك منطقة هي ناجحة ومقبولة وأرجو من الاخوة أن يصوتوا عليها .

دولة رئيس المجلس : السيد أحمد القضاء .

الدكتور احمد القضاء : لا أدري كيف يعالج الوضع فيما إذا عاد المالك خصيصاً الى المنطقة من أجل إخلاء المأجور ، ثم فاشغله فترة قصيرة ثم أخلاه وعاد الى منطقة أخرى وأجره بأجرة جديدة ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، يا إخواني فيه عدة إقترحات ، اقترح من الشيخ عبدالمعمر أبو زلط ، من يوافق على إقترح الشيخ عبدالمعمر ؟ تفضل أقره .

السيد عبدالمعمر أبو زلط : إذا كان المالك مقيماً أو غير مقيم في المنطقة المحددة لدى المجلس البلدي والتي يقع فيها عقاره للمؤجر ولم يكن يملك عقاراً غيره فيحق له تخليته ليسكن فيه .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح اقترح من السيدة توجان حول تغيير منطقة حدود البلدية ، سحبت الاقتراح ، شكراً لك .

الدكتور بسام حول نفس المعنى وسحب الاقتراح . الدكتور ذيب

الدكتور ذيب خطاب : أقترح أن يضاف ولم يكن يملك عقاراً غيره في ذات المنطقة ليسكن فيه عند عودته بصفة نهائية الى تلك المنطقة .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

اقترح الدكتور أحمد القضاء بحذف البند كله ، من يوافق على ذلك ؟ لا أحد حتى

مقدم الاقتراح .

الاخ بسام العموش أقرأ الاقتراح مرة أخرى

الدكتور بسام العموش : أقترح بقاء الفقرة كما هي وحذف " إذا اشترط ذلك في العقد وفقاً لأحكامه " .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على ذلك ؟ غير موافقة . تفضل

السيد عبدالرؤوف الروابدة : سيدي دولة الرئيس ، انا اقتراحي يختلف عن الذي طرحه الدكتور بسام . الاخ بسام اقترح شطب "هـ" إذا اشترط ذلك في العقد ، هذا يعني إذا ما اشترط يستطيع الاخلاء فوراً . أنا قلت حتى لو ما اشترط يعطى عندها المستأجر إنذاراً لمدة العقد نفسه .

دولة رئيس المجلس : السيد الامين العام أقرأ الاقتراح

السيد الامين العام : الاقتراح ينص كما يلي وهو إضافة :- وأنا لم يكن هنالك اشتراط في هذا العقد فيحق للمالك الموصوف في مطلع هذا البند إلزام المستأجر بانخلاء المأجور على ان يعطيه مهلة سنة كاملة بعد نهاية سنة العقد النافذة .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا الاقتراح ؟ عد الاصوات

السيد الامين العام : "٣١" من "٥٨" دولة رئيس المجلس : "٣١" من "٥٨"

إذن يفوز الاقتراح وتعديل المادة . تفضل السيد المقرر

السيد المقرر :

هكذا من الشغل

المادة كما وردت في القانون المؤقت
١٠. إذا أنشأ المستأجر على أرض خاصة به أو
تملك عقاراً مناسباً لممارسة أعماله أو سكنه
بدلاً عن المأجور في المنطقة التي يقع فيها
العقار .

قرار اللجنة القانونية ، موافقة
دولة رئيس المجلس : السيد
عبدالرؤوف .

السيد عبدالرؤوف الروابدة : إذا تملك
عقاراً ، قد تملك عقاراً مشغولاً فيه مستأجرين
ولا تملك إخلاله . ولذلك إذا تملك عقاراً خالياً
لأنه من اشترى عقاراً مشغولاً بمستأجرين
لا يستطيع إخلائهم لأن المشتري تطبق عليه
نفس الشروط الأولى ، فإذا اشترى عقاراً خالياً
عندها يجوز إخلائه ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : رئيس اللجنة .
السيد رئيس اللجنة : هذه الصيغة هي
مكتمة ، « إذا أنشأ المستأجر على أرض خاصة
به أو تملك عقاراً مناسباً لممارسة أعماله أو
سكنه » . معلوم أن العقار المشغول ليس لأي
كان أن يخله بدون سبب ، إذن المشروط هنا
وهذا القيد ان يكون مناسباً لممارسة أعماله
وسكنه .

إذن هذا القيد وهذه الصيغة كافية .
دولة رئيس المجلس : الدكتور ذيب .
الدكتور ذيب خطاب : أرجو إضافة أو
زالت الأسباب التي كانت تحول بين المستأجر
وإشغال عقاره المناسب لممارسة أعماله أو
سكنه في نفس المنطقة والذي أنشأه أو تملكه
قبل الاجارة . لأنه قد يكون له سكن قبل عقد

الاجارة ولكن كان هذا السكن مشغولاً فعندما
يخلى يحق له ذلك .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .
السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس .
الحقيقة جواباً على النقطتين اللتان
اثارهما أبو عصام وسعادة الدكتور ذيب
عبدالله . الحقيقة هذا الكلام وهذا الحرص
الذي نلذره منهما راعته المحاكم واستقر عليه
إجتهااد محكمة التمييز بأن المناسبة تعني بانه
اشترى العقار غير مشغول . وتخشى لو
وضعت النص الذي اقترحه أبو عصام تخشى
ان يتأمر المشتري مع المالك القديم ويشغل العقار
بإيجارات ومن ثم يملكه ويجري عقد البيع
معه ، هذه نقطة راعتها المحاكم . ولكن كلمة
« مناسباً » كما ذكر سماحة رئيس اللجنة
كلمة تكفي وهي قيد على أن المناسب بأن لا
يكون العقار المشتري بعد الاجارة ان لا يكون
مشغولاً من مستأجرين رسميين فحقوق
المستأجرين مستمرة بالعقد . لكن لو
وضعتناها سيثور الوجه الآخر للموضوع وهو
أنه إذا أغلى خلال فترة أحد المستأجرين
وأصبح هنالك عقار مناسب ثم قام المالك
للمستأجر بتأجيره نفتح مشكلة لها أول وليس
لها آخر .

لكن هذا النص وبعد ان استقرت
إجتهاادات محكمة التمييز عليه يكون هو
الافضل والاولى بالتطبيق ... وشكراً .
دولة رئيس المجلس : الدكتور بسام .
الدكتور بسام العنوش : أبدو
للتصويت على هذه المادة ثم رفع الجلسة لان

هذا القانون عشرون مادة .

دولة رئيس المجلس : يا دكتور اترك هذا
الامر لي ، انا قلت ربع ساعة . فيه اقتراح من
الدكتور ذيب عبدالله ، من يوافق على اقتراح
الدكتور ذيب عبدالله ؟ لا أحد . السيد
عبدالرؤوف .
السيد عبدالرؤوف الروابدة : انا أقبل
بالتفسير الذي ورد على لسان سماحة رئيس
اللجنة ومعالى المقرر .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، إذن
هل توافقون على البند "١٠" من المادة "٥" ؟
موافقة بأغلبية كبيرة .
نتوقف عند المادة "٦" ، ذكرت في
بداية الجلسة عن موضوع قانون التأمين وتحويله
بصورة مستعجلة الى اللجنة القانونية ، هل
توافقون على ذلك ؟ موافقة .
وهذا هو مشروع القانون المعدل لقانون
مراقبة أعمال التأمين لسنة ١٩٩٤ مع الاسباب
الموجبة له .

الاسباب الموجبة لمشروع القانون المعدل لقانون أعمال التأمين لسنة ١٩٩٤

أولاً : خلفية عن القطاع :

١. لقد أزم قانون السير رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ جميع المركبات بالتأمين لدى إحدى شركات التأمين لتغطية الأضرار التي تلحق بالغير بسبب استعمال المركبة وذلك كشرط مسبق لتسجيل أو ترخيص أو تجديد رخصة أي مركبة .
٢. صدر نظام التأمين الإلزامي على المركبات لتغطية أضرار الغير رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٥ فحدد بجدول مرفقة به أسعار تأمين المركبات ومسؤولية شركة التأمين عن الأضرار الجسدية والمادية التي تلحق بالغير من جراء حوادث المركبات واعطى النظام وزير الصناعة والتجارة صلاحية تعديل أسعار التأمين وحدود مسؤولية شركات التأمين المنصوص عليها في الجداول المرفقة بالنظام بناء على تنسيب لجنة مؤلفة برئاسة وكيل وزارة الصناعة والتجارة وعضوية كل من مراقب التأمين وممثل عن إدارة الترخيص يسميه وزير الداخلية وممثل عن الجمعية الأردنية لشركات التأمين .
٣. باشرت شركات التأمين بتقديم خدمات التأمين الإلزامي ضمن نوع " التأمين ضد الحوادث " حسب تقسم أنواع التأمين في المادة ٣-ب من قانون مراقبة أعمال التأمين التي حددت أنواع التأمين بخمسة أنواع هي التأمين على الحياة ، وتأمين الادخار وتكوين الأموال ، والتأمين ضد الحريق والاختطاف الطارئة ، والتأمين من أخطار النقل ، والتأمين ضد الحوادث ، يضاف إليها بند يشمل أنواع التأمين الأخرى التي لم يرد ذكرها في نص المادة .
٤. منذ عام ١٩٩١ أخذت شركات التأمين تطالب بزيادة أسعار التأمين الإلزامي مؤكدة أنها تتكبد خسارة من هذا الفرع من التأمين ورفض وزراء الصناعة والتجارة للمتابعين اقرار الزيادة لأن حجم الخسارة ونسبتها لم تكن واضحة وطلبت الوزارة من شركات التأمين فصل حسابات التأمين الإلزامي عن حساب التأمين عن السيارات ابتداء من عام ١٩٩٣ لتمكين من تقييم وضع التأمين الإلزامي وأثره على ارباحية الشركات .
٥. بتاريخ ١٩/١/١٩٩٤ تم الاتفاق مع شركات التأمين على اجراء دراسة للتأمين الإلزامي تقوم بها شركتان لتدقيق الحسابات لتحديد خسائر التأمين الإلزامي وتعديل الجداول المرفقة بالنظام في ضوءها . وقد طلبت الوزارة هذه الدراسة لأن أعمال التأمين لعام ١٩٩٢ كانت تبين ربحاً صافياً اجمالياً قدره ١٨٩١٥٤ و٩٠ دينار او ما نسبته ٣٧٪ من رأس المال المدفوع .
٦. رغم الاتفاق بين الوزارة والاتحاد الأردني لشركات التأمين ، انسحبت خلال شهر شباط ثمانية شركات من اصل سبعة عشر شركة أردنية من تقديم التأمين الإلزامي للمركبات .

ثانياً : تقييم الوضع الحالي ومعالجته :

لقد تبين من مراجعة القوانين والانظمة المعمول بها ما يلي :

١. يجهز القانون والانظمة والتعليمات المعمول بها لشركات التأمين الانسحاب من تقديم خدمة

اساسية وهي التأمين الإلزامي وذلك بإشعار خطي تبلفه للجمعية الأردنية لشركات التأمين ومراقب التأمين خلال عشرة ايام من تاريخ انسحابها ، الأمر الذي قد يؤدي الى ازمات مفاجئة تحد من قدرة الحكومة على تطبيق نصوص القوانين مثل قانون السير .

٢. نظراً لأن التأمين ضد الغير الزامي بموجب القانون ، تضطر السلطة التنفيذية الى تسعيره منعاً للاستغلال . فلا تستطيع الحكومة تعويم السعر لأن عوامل السوق التي تكون عادة المسؤولة عن تحقيق سعر تنافسي للسلمة او الخدمة غير متوفرة في قطاع التأمين . فالقانون قد منع علمياً تسجيل شركات جديدة وذلك بموجب المادة ٥٦ منه التي تنص على ما يلي :

" بالرغم مما ورد في هذا القانون او اي قانون آخر لا يسمح بتسجيل شركات تأمين جديدة بعد صدور هذا القانون إلا بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير ، شريطة ان يتجاوز مجموع الاقساط المتحققة في المملكة لجميع شركات التأمين وفقاً لآخر سنة مالية لها اربعة امثال مجموع رؤوس الاموال المدفوعة لتلك الشركات مضافاً إليها رأس مال اي شركة جديدة يراد تسجيلها "

وجدير بالإشارة هنا ان مجموع رؤوس الاموال المدفوعة لشركات التأمين المسجلة يبلغ ٢٤٩٥ مليون دينار وان مجموع الاقساط المتحققة بلغت في عام ١٩٩٢، ٥٣٧ مليون دينار في حين لن يفتح الباب لتسجيل شركات جديدة الا اذا فاق مجموع الاقساط المتحققة ٩٨٠٠٠٠٠٠ دينار .

٣. رغم ارباحية أنواع التأمين المنصوص عليها في القانون ، ورغم ربح شركات التأمين في نوع الحوادث الذي يشمل تأمين المركبات تستطيع شركات التأمين التخلي عن تقديم خدمة التأمين الإلزامي دون التخلي عن تقديم سائر خدمات النوع الواحد . وفيما يلي الارباح الصافية لشركات التأمين عام ١٩٩٢ عن الانواع المختلفة :

- صافي ربح التأمين البحري ١٩٣٥٤٧٩
- صافي ربح التأمين ضد الحريق ٦٦١١٥٢
- صافي ربح التأمين على الحياة ٤٢٧٢٤٦
- صافي ربح التأمين ضد الحوادث ومن ضمنها السيارات ٥٢٧٢٩٠

ثالثاً : التعديلات المقترحة على القانون :

تدرس الوزارة حالياً مسألة تعديل أسعار التأمين الإلزامي والتعويضات المترتبة على شركات التأمين على اساس علمية ، الا ان الحاجة أصبحت ملحة لعدم تعرض هذه الخدمة لعدم الاستقرار مستقبلاً وذلك من خلال ادخال التعديلات التالية على القانون :

١. ربط صلاحية رخصة التأمين لممارسة نوع من انواع التأمين بقيام الشركة المرخص لها بتقديم التأمين الإلزامي الذي يرتفع ضمن هذا النوع ، ويؤدي هذا التعديل الى استقرار في اوضاع التأمين الإلزامي وفي نفس الوقت يسمح لشركة التأمين بالتخلي عن تقديم خدمات التأمين للنوع بأكمله اذا لم يكن

كل هذا من المأهول

مربحاً دون التأثير على ترخيصها لتقديم خدمات التأمين الأخرى ، ويتحقق هذا الهدف من خلال تعديل المادة ٢٣ من القانون الأصلي .

٢. تحقيق المنافسة في القطاع بما يضمن عدالة الاسعار وتحسين الخدمات خلال الغاء الشرط التعجيزي الوارد في المادة ٥٦ من القانون وفي نفس الوقت الابقاء على شرط الحصول على موافقة مجلس الوزراء قبل تسجيل شركة جديدة .

٣. يترتب على السماح بترخيص شركات جديدة للتأمين اعادة النظر في قيمة الحد الأدنى لرأس المال والوديعة المفروضة على الشركات بشكل مستمر . ولهذا يتضمن مشروع القانون المقترح تعديل المادتين ٦ و ٧ من القانون الأصلي بحيث يحدد رأس المال والوديعة المطلوبة بنظام وليس بالقانون وذلك للتمكن من مواكبة التطورات النقدية وحجم الالتزامات المترتبة على هذه الشركات .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٤ قانون معدل لقانون مراقبة اعمال التأمين

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مراقبة اعمال التأمين لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغي نص المادة (٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٦-

على الرغم مما ورد في قانون الشركات المعمول بها يحدد بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون كل من الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للشركة الاردنية والحد الأدنى لرأس المال المحول لفرع الشركة الاجنبية او وكيل التأمين المعتمد .

المادة ٣- يلغي نص المادة (٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٧-

على كل من شركة التأمين الاردنية وشركة التأمين الاجنبية قبل مباشرة العمل في المملكة ان تقدم تاميناً كوديعة للوفاء بالتزاماتها وتحدد قيمة الوديعة الواجب تقديمها من الشركات بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٤- يلغي نص البند (٧) من الفقرة (١) من المادة (٢٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٧- اذا لم تباشر الشركة اعمالها في اي نوع من انواع التأمين المسموح بها بممارسته او توقفت مدة لا تقل عن سنة عن اصدار عقود التأمين في اي نوع منها ، واذا كان نوع التأمين المسموح بممارسته يشتمل او اصبح يشتمل على تأمين الزامي مما هو منصوص عليه في هذا القانون او في اي تشريع آخر وامتنعت عن اصدار عقود تأمين فيه مدة سبعة ايام وبالإضافة الى ذلك فان للوزير في الحالة الاخيرة دوافع العمل باجازه أي نوع آخر من انواع التأمين التي تمارس الشركة العمل فيها .

المادة ٥- يلغي نص المادة (٥٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٥٦

على الرغم مما ورد في هذا القانون أو في أي قانون آخر لا يسمح بتسجيل شركات تأمين جديدة بعد صدور هذا القانون إلا بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .
دولة رئيس المجلس : شكراً لكم ، أعلن رفع الجلسة لتعقد يوم الأربعاء الساعة العاشرة صباحاً .

- انتهت الجلسة -

رئيس مجلس النواب
طاهر المصري

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

هكذا من الأصول